



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم إدارة الأعمال-الدراسات العليا

## تأمين الودائع وتأثيره في تعزيز أداء القطاع المصرفي (FDIC) أنموذجاً

(دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية تحت إشراف مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية)

رسالة ماجستير مقدمة  
إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء  
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في  
إدارة الأعمال

مقدمة من قبل الطالب

أحمد بشير محمود علوان العبيدي

إشراف

الأستاذ الدكتور

أحمد كاظم بريس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلَقَدْ مَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَىٰ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

(آية (٣٧) سورة طه)

## اقرار المشرف

اشهد ان هذه الرسالة الموسومة (تأمين الودائع وتأثيره في تعزيز أداء القطاع المصرفي (FDIC) انموذجاً) التي تقدم بها طالب الماجستير (احمد بشير محمود علوان) قد جرى اعدادها تحت اشرافي في جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم ادارة الاعمال.



المشرف

أ.د احمد كاظم بريس

توصية رئيس قسم ادارة الاعمال

بناءً على توصية الدكتور المشرف ارشح هذه الرسالة للمناقشة .




أ.د محمود فهد عبد علي

رئيس قسم ادارة الاعمال

## إقرار الخبير اللغوي

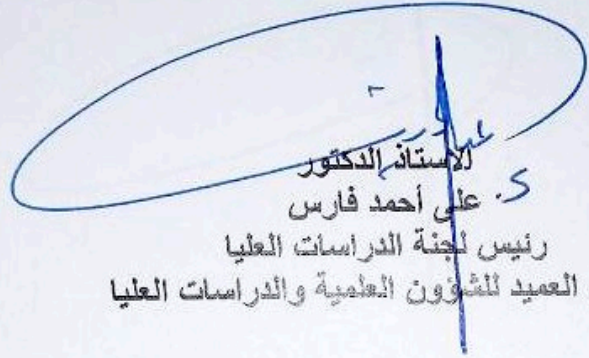
أشهد أن الرسالة الموسومة بـ (تأمين الودائع وتأثيره في تعزيز أداء القطاع المصرفي (FDIC) انموذجاً) للطالب (أحمد بشير محمود علوان العبيدي) كلية الإدارة والاقتصاد قسم إدارة الاعمال قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية حتى غدت خالية من الأخطاء اللغوية والأسلوبية ولأجله وقعت.

  
الخبير اللغوي

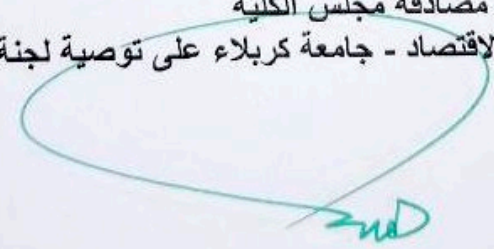
م. د. محمد سلام مظهر العامري

## اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على ترشيح السيد المشرف والسيد رئيس القسم، وكذلك التوصية العلمية للمقومين العلمي واللغوي لرسالة الماجستير - قسم ادارة الاعمال للطالب (احمد بشير محمود علوان) الموسومة بـ (تأمين الودائع وتأثيره في تعزيز أداء القطاع المصرفي (FDIC) انموذجاً) اشرح هذه الرسالة للمناقشة .

  
الإستاذ الدكتور  
علي أحمد فارس  
رئيس لجنة الدراسات العليا  
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية  
صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

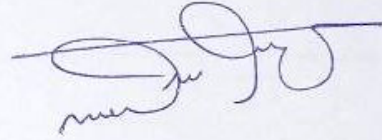
  
أ.م.د.  
هاشم جبار الحسيني  
عميد كلية الادارة والاقتصاد

## اقرار لجنة المناقشة

نحن اعضاء لجنة المناقشة نشهد بأننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة (تأمين الودائع وتأثيره في تعزيز أداء القطاع المصرفي (FDIC) انموذجاً ) والمقدمة من قبل الطالب (احمد بشير محمود علوان) قد ناقشنا الطالب في محتويات الرسالة ووجدنا بأنها جديره بالقبول لنيل شهادة الماجستير في علوم ادارة الاعمال بتقدير.....امتياز.....



أ.د عبد الحسين كاسم محمد  
جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد  
(رئيساً)



أ.م.د شذى عبد الحسين جبر  
الجامعة التقنية الوسطى/الكلية التقنية الإدارية -بغداد  
(عضواً)



أ.م.د حيدر خضير جوان  
جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد  
(عضواً)



أ.د احمد كاظم بريس  
جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد  
(عضواً ومشرفاً)

## إهداء

إلى من علمه المولى الجليل بالقلم ... علمه ما لم يكن يعلم  
إلى المعلم الأول النبي الأكرم واله الاطهار ...  
إلى علماء هذه الامة وشهدائها ... الذين ضحو بدمائهم  
الطاهرة لكي تستمر الحياة ومسيرة العلم.  
إلى من وجودي من وجودهم ... وما لدي من فيض عطائهم  
... امي وابي  
إلى من كانوا وبيقون سندي وعزوتي ... اخوتي واخواتي  
إلى رفيقة دربي ومسكن روحي ... زوجتي العزيزة  
إلى فلذات اكبادي وأعظم انجازاتي ... اولادي

اهدي ثمرة جهدي

## الشكر والتقدير

الحمد لله على ما هدانا وله الشكر على ما أولانا  
أقدم شكري وامتناني إلى إمام زماني ... من به تحيي الأرض ومن عليها  
وأشكر سيدي ومولاي ابي عبد الله الحسين عليه السلام  
الذي كان له الفضل في قبولي بجواره المبارك طيلة مدة الدراسة  
كل الشكر والتقدير الى أساتذتي الافاضل لما قدموه من علم ونصح وكما  
أخص منهم بالذكر كل من الأستاذ الدكتور احمد كاظم بريس والأستاذ  
الدكتور علي احمد فارس والأستاذ الدكتور عبد الحسين جاسم والأستاذ  
المساعد الدكتور احمد عبد الله امانة والدكتورة الهام الشيباني  
كما أقدم شكري لكل من ساندني ود عملي وزملائي الذين  
بصحبتهم الطيبة هونوا مصاعب الدراسة .

لكم مني جزيل الشكر

الباحث



## المستخلص

يهدف البحث إلى التعريف بدور تأمين الودائع المصرفية في تعزيز اداء القطاع المصرفي، ولقد اتخذ البحث مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية (FDIC) أنموذجاً له؛ تم استخدام مجموعة من النسب المالية لكل من تأمين الودائع كمتغير مستقل والأداء المالي للمصارف التجارية التي تشرف عليها مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية كمتغير تابع، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على تساؤلات البحث، وشمل مجتمع البحث جميع المصارف الخاضعة للسلطة الإشرافية والتنظيمية لمؤسسة تأمين الودائع الفدرالية والبالغ عددها (4706) مصرفاً، فيما تم الاعتماد على عينة عشوائية طبقية مكونة من (357) مصرفاً تجارياً، تم تحديدها وفق قواعد العينات الإحصائية، تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لنماذج البيانات الطولية (Panel Data) والمتضمنة نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثير الثابت ونموذج التأثير العشوائي لغرض اختبار فرضية البحث، واستخدام التحليل المالي لغرض عرض واقع حال مؤشرات البحث، وتم اجراء مقارنة مرجعية بين مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية ومؤسسة تأمين الودائع العراقية وذلك لتحديد الممارسات المتبعة والمقارنة بينها .

أظهرت نتائج البحث أن هناك تأثيراً ضعيفاً لتأمين الودائع في تعزيز مؤشرات الربحية، المتمثلة بكل من نسبة العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية وكذلك في مؤشر نسبة الكفاءة، في حين أظهر تأمين الودائع تأثيراً أكبر في تعزيز مؤشرات السيولة، المتمثلة بنسبة صافي القروض والايجازات الى اجمالي الموجودات وصافي القروض والايجازات الى اجمالي الودائع وتعزيز الرافعة المالية، توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن تأمين الودائع يعمل على تعزيز الأداء المالي من السيولة المصرفية وتقلل من احتمالية حدوث أزمات سيولة عن طريق ثقة المودعين بالجهاز المصرفي .

**الكلمات المفتاحية :** مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية (FDIC) - تأمين الودائع – صندوق تأمين الودائع – التغطية التأمينية – الشركة العراقية لضمان الودائع.



قائمة المحتويات	
رقم الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الاهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المستخلص
هـ	قائمة المحتويات
و	قائمة الاشكال
ز-ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الملاحق
ي	قائمة الاختصارات
1-2	المقدمة
3-20	الفصل الأول: المنهجية والدراسات السابقة
3-9	لـ المبحث الأول: منهجية البحث
10-20	لـ المبحث الثاني: الدراسات السابقة
21-41	الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث
21-41	لـ المبحث الأول: الإطار النظري لتأمين الودائع
21	لـ أولاً – التطور التاريخي لنظام تأمين الودائع
22	لـ ثانياً – مفهوم الودائع وتأمين الودائع
23	لـ ثالثاً – أهمية تأمين الودائع
24	لـ رابعاً – نظرية تأمين الودائع
27	لـ خامساً – أنواع أنظمة التأمين
29	لـ سادساً – صندوق تأمين الودائع (DIF)
33	لـ سابعاً – التغطية التأمينية للودائع
35	لـ ثامناً – أفساط تأمين الودائع
40	لـ تاسعاً – التحديات التي تواجه أنظمة تأمين الودائع
42-62	لـ المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء المالي
42	لـ أولاً – مفهوم الأداء المالي
44	لـ ثانياً – أهمية الأداء المالي للمصارف
44	لـ ثالثاً – تحليل الأداء المالي للمصارف
48	لـ رابعاً – مؤشرات الأداء المالي
58	لـ خامساً – مفهوم المخاطر المالية
63-132	الفصل الثالث: الجانب التطبيقي للبحث
64-91	لـ المبحث الأول: التحليل المالي لعينة من المصارف
64-73	لـ أولاً – المصارف الدولية (مصرف JPMorgan chase Bank).
74-82	لـ ثانياً – المصارف الزراعية (مصرف MINNWEST BANK).
83-91	لـ ثالثاً – مصارف الإقراض التجاري (مصرف HART COUNTY BANK).
92-105	لـ المبحث الثاني: المقارنة المرجعية لأنظمة تأمين الودائع
92-98	لـ أولاً – مفهوم المقارنة المرجعية
99-104	لـ ثانياً – تطبيق المقارنة المرجعية
104-105	لـ ثالثاً – مناقشة الاختلافات الرئيسية
106-131	لـ المبحث الثالث: اختبار فرضية البحث
132-135	الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات
136-154	المصادر



قائمة الاشكال		
رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
<b>اشكال الفصل الأول – المبحث الأول منهجية البحث</b>		
1	له المخطط الفرضي للبحث	7
2	له مزايا وعيوب التمويل اللاحق والتمويل المسبق لصندوق تأمين الودائع	31
3	له احتياطي الصندوق وعدد حالات الفشل المالي	33
4	له حدود التغطية للفترة 2023-1935	35
5	له مخطط التغير في أقساط التأمين للفترة من 1991-1934 سنتاً لكل 100 دولار	37
<b>اشكال الفصل الثالث – المبحث الأول التحليل المالي</b>		
<b>المخططات البيانية لمصرف JPMorgan chase Bank</b>		
6	له مؤشر العائد على الموجودات	65
7	له مؤشر العائد على حق الملكية	66
8	له مؤشر صافي القروض والايجازات إلى اجمالي الموجودات	67
9	له مؤشر صافي القروض والايجازات إلى اجمالي الودائع	68
10	له مؤشر نسبة الكفاءة	69
11	له مؤشر الرافعة المالية	70
12	له مؤشر نسبة الودائع المؤمنة الى اجمالي الموجودات	71
13	له مؤشر الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع	72
14	له مؤشر نمو الودائع المؤمنة	73
<b>المخططات البيانية لمصرف MINNWEST BANK</b>		
15	له مؤشر العائد على الموجودات	74
16	له مؤشر العائد على حق الملكية	75
17	له مؤشر صافي القروض والايجازات إلى اجمالي الموجودات	76
18	له مؤشر صافي القروض والايجازات إلى اجمالي الودائع	77
19	له مؤشر نسبة الكفاءة	78
20	له مؤشر الرافعة المالية	79
21	له مؤشر نسبة الودائع المؤمنة الى اجمالي الموجودات	80
22	له مؤشر الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع	81
23	له مؤشر نمو الودائع المؤمنة	82
<b>المخططات البيانية لمصرف HART COUNTY BANK</b>		
24	له مؤشر العائد على الموجودات	83
25	له مؤشر العائد على حق الملكية	84
26	له مؤشر صافي القروض والايجازات إلى اجمالي الموجودات	85
27	له مؤشر صافي القروض والايجازات إلى اجمالي الودائع	86
28	له مؤشر نسبة الكفاءة	87
29	له مؤشر الرافعة المالية	89
30	له مؤشر نسبة الودائع المؤمنة الى اجمالي الموجودات	89
31	له مؤشر الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع	90
32	له مؤشر نمو الودائع المؤمنة	91
<b>اشكال الفصل الثالث – المبحث الثاني المقارنة المرجعية لنظام تأمين الودائع</b>		
33	العناصر الأساسية لنظام تأمين الودائع الوطني	94
<b>اشكال الفصل الثالث – المبحث الثالث اختبار الفرضية</b>		
34	الخطوات والمراحل الإجرائية للجانب الاحصائي	110
35	الفرضيات الإحصائية لكل اختبار	111



قائمة الجداول		
رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
<b>جداول الفصل الأول - المبحث الأول منهجية البحث</b>		
1	لـ تحديد حجم العينة من المجتمع احصائياً	5
<b>جداول الفصل الأول - المبحث الثاني الدراسات السابقة</b>		
2	لـ دراسة (عبد الرزاق وإسماعيل، 2021)	10
3	لـ دراسة (زاير و العبيدي ، 2015)	11
4	لـ دراسة (بدوي ، 2021)	12
5	لـ دراسة (الزعنون ، 2017)	13
6	لـ دراسة (دهيمي ، 2014)	14
7	لـ دراسة (الاعرج، 2009)	15
8	لـ دراسة (Dewenter, 2017)	16
9	لـ دراسة (Anginer et al., 2014)	17
10	لـ دراسة (Cull et al., 2005)	18
11	لـ دراسة (Kunt & Detragiache, 2002)	19
<b>جداول الفصل الثاني - المبحث الأول تأمين الودائع</b>		
12	لـ معدل التقييم 1995-1993	38
13	لـ معدل التقييم , 2005	39
14	لـ المجموعة الاشرافية	40
<b>جداول الفصل الثاني - المبحث الثاني الأداء المالي</b>		
15	لـ ابعاد الأداء المالي	49
<b>جداول الفصل الثالث - المبحث الأول التحليل المالي لعينة من المصارف</b>		
16	لـ المصارف التجارية حسب تركيز الموجودات	63
<b>جداول الفصل الثالث - المبحث الثاني المقارنة المرجعية لنظام تأمين الودائع</b>		
17	لـ تطبيق المقارنة المرجعية	99
<b>جداول الفصل الثالث - المبحث الثالث اختبار الفرضية</b>		
18	لـ المتغيرات الإحصائية للبحث	106
19	لـ الاختلافات بين نماذج انحدار البيانات الطولية	109
20	لـ نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية	112
21	لـ اختبار (kao)	113
22	لـ اختبار (Pedroni)	114
23	لـ نتائج اختبار (Hisiao)	115
<b>جداول اختبار الفرضية الأولى</b>		
24	لـ نتائج نموذج الانحدار التجميعي	117
25	لـ نتائج نموذج التأثير الثابت	117
26	لـ نتائج نموذج التأثير العشوائي	118
27	لـ اختبار (Chow)	118
28	لـ اختبار (Lagrange Multiplier)	118
<b>جداول اختبار الفرضية الثانية</b>		
29	لـ نتائج نموذج الانحدار التجميعي	119
30	لـ نتائج نموذج التأثير الثابت	120
31	لـ نتائج نموذج التأثير العشوائي	120
32	لـ اختبار (Chow)	120
33	لـ اختبار (Lagrange Multiplier)	121
<b>جداول اختبار الفرضية الثالثة</b>		

122	لـ نتائج نموذج الانحدار التجميعي	34
122	لـ نتائج نموذج التأثير الثابت	35
123	لـ نتائج نموذج التأثير العشوائي	36
123	لـ اختبار (Chow)	37
123	لـ اختبار (Lagrange Multiplier)	38
	جداول اختبار الفرضية الرابعة	
124	لـ نتائج نموذج الانحدار التجميعي	39
125	لـ نتائج نموذج التأثير الثابت	40
125	لـ نتائج نموذج التأثير العشوائي	41
126	لـ اختبار (Chow)	42
126	لـ اختبار (Lagrange Multiplier)	43
	جداول اختبار الفرضية الخامسة	
127	لـ نتائج نموذج الانحدار التجميعي	44
127	لـ نتائج نموذج التأثير الثابت	45
128	لـ نتائج نموذج التأثير العشوائي	46
128	لـ اختبار (Chow)	47
129	لـ اختبار (Lagrange Multiplier)	48
	جداول اختبار الفرضية السادسة	
129	لـ نتائج نموذج الانحدار التجميعي	49
130	لـ نتائج نموذج التأثير الثابت	50
130	لـ نتائج نموذج التأثير العشوائي	51
131	لـ اختبار (Chow)	52
131	لـ اختبار (Lagrange Multiplier)	53

قائمة الملاحق الالكترونية		
العنوان	النوع	رقم الملحق
المصارف عينة البحث	جدول	أ
العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث	جداول الكترونية	ب
العائد على حق الملكية للمصارف عينة البحث		
صافي القروض الإيجارات الى اجمالي الموجودات للمصارف عينة البحث		
صافي القروض والايجارات الى اجمالي الودائع للمصارف عينة البحث		
نسبة الكفاءة للمصارف عينة البحث		
الرافعة المالية للمصارف عينة البحث		
الودائع المؤمنة الى اجمالي الموجودات للمصارف عينة البحث		
الودائع المؤمنة الى اجمالي الودائع للمصارف عينة البحث		
نمو الودائع المؤمنة للمصارف عينة البحث		



قائمة الاختصارات			
المعنى	المصطلح	الاختصار	ت
مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية	Federal Deposit Insurance Corporation	<b>FDIC</b>	.1
نظام تأمين الودائع	Deposit insurance System	<b>DIS</b>	.2
صندوق تأمين الودائع	Deposit Insurance Fund	<b>DIF</b>	.3
قانون تحسين مؤسسة تأمين الودائع	Federal Deposit Insurance Corporation Improvement Act	<b>FDICIA</b>	.4
نسبة الاحتياطي المعين	Designated Reserve Ratio	<b>DRR</b>	.5
برنامج إغاثة الموجودات المتعثرة	Troubled Asset Relief Program	<b>TARP</b>	.6
ازمة المدخرات والقروض	Savings and Loan Crisis	<b>S&amp;L</b>	.7
مؤشرات الأداء الرئيسية	Key Performance Indicator	<b>KPIs</b>	.8
قانون الاستقرار الاقتصادي الطارئ	Emergency Economic Stabilization Act	<b>EESA</b>	.9

## المقدمة

تعد الأنظمة المصرفية الفعالة من أهم أسس نجاح الاقتصاديات العالمية، لما لها من قدرة على ممارسة مهام الوساطة المالية بكفاءة بين وحدات الادخار ووحدات الاستثمار، فالأنظمة المصرفية ولما تمتلكه من قدرة كبيرة على توجيه الاستثمارات باتجاهات معينة تخدم الاقتصاد المحلي، وبالتالي تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، أن من أهم معايير نجاح النظام المصرفي هي مؤشرات الاداء المالي لذلك النظام، فكلما تفوقت تلك المؤشرات، كلما سمح ذلك للمصارف أن تزيد من نشاطاتها سواء من حيث الكم او النوع ، وبالشكل الذي يخدم شريحة اوسع من المستفيدين.

لكن ، ومع تزايد حجم وحدة وتأثير أزمات المالية العالمية التي تعرضت لها اقتصاديات العالم بين الحين والآخرى ، تزعزعت ثقة المودعين بالأنظمة المصرفية، الامر الذي يعني، أن المصارف ستخسر اهم مصدر لتمويل عملياتها المختلفة الا وهو الودائع، الذي يؤدي الى الانخفاض في مؤشرات أدائها المالي، لذلك تزايد الاهتمام بموضوع تأمين الودائع ، حيث استجابت البلدان والجهات التنظيمية المختلفة، من خلال استحداث أنظمة تأمين الودائع، منطلقين من افتراض مفاده أن هذه الأنظمة يمكن أن تساهم في الادارة الفعالة للنظام المصرفي عن طريق الحد من المخاطر التي يتعرض لها ذلك النظام مما ينعكس ايجاباً على الأداء، وبالتالي تزداد ثقة المتعاملين مع المصارف مما يعزز من أداء القطاع ككل، وعلى الرغم من أنه تم تأسيس تلك الأنظمة في البداية كتدبير مؤقت يغطي الودائع الصغيرة فقط، الا إنه سرعان ما أصبح سمة دائمة للتنظيم المصرفي الذي يغطي (سواء بشكل صريح أو ضمني) مجموعة كبيرة من الودائع اليوم.

تطورت تلك الأنظمة بمرور الوقت إلى أن أصبحت تمثل نظام حماية للأموال المودعة في الجهاز المصرفي، وجزء من شبكة الأمان المالي الذي يمكن أن يساهم في تعزيز أداء القطاع المصرفي، وتختلف تلك الأنظمة من حيث قدرتها على تغطية الودائع المصرفية ، اذ تعد بعض هذه الأنظمة سخية في حدود التغطية التأمينية على عكس أنظمة أخرى التي لا تعد كذلك، وطبعاً ذلك يعود إلى جملة أمور اهمها درجة تطور النظام المصرفي، وتعد مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية (FDIC) من المؤسسات العريقة في مجال تأمين الودائع، وأصبحت أنظمة تأمين الودائع تمثل احدى اهم ركائز الأنظمة المصرفية المتقدمة، حيث انتشرت في معظم البلدان، وعُدّت من سمات التنظيم المصرفي التي أقرتها المؤسسات العابرة للحدود مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي (EU)، واستفاد العراق من تجارب الدول التي سبقته في هذا المجال وعمل على تطبيق أول نظام لضمان الودائع في عام ٢٠١٩ والذي أرسى قواعده من خلال الشركة العراقية لضمان الودائع.





من هذا المنطلق هدف الباحث إلى تسليط الضوء على تأمين الودائع وتأثيره في تعزيز أداء القطاع المصرفي، فضلاً عن إجراء مقارنة مرجعية لتحديد الممارسات المهمة المعتمدة التي ساهمت في تطوير مؤسسة (FDIC) ومقارنتها مع الشركة العراقية لضمان الودائع، حيث تم تنظيم البحث وفق الآتي: -

تكون الفصل الأول من مبحثين تناول المبحث الأول المنهجية أما المبحث الثاني تضمن بعض الدراسات السابقة التي اشتركت مع هذا البحث من حيث بعض المتغيرات التي تناولتها، أما الفصل الثاني تكون من مبحثين اختص المبحث الأول بالجانب النظري لتأمين الودائع أما المبحث الثاني تضمن الجانب النظري للأداء المالي، اهتم الفصل الثالث بالجانب التطبيقي من البحث حيث تضمن ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول تحليل الأداء المالي لعينة من المصارف، وتناول المبحث الثاني المقارنة المرجعية بين نظام تأمين الودائع في مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية الأمريكية والشركة العراقية لضمان الودائع. أخيراً تضمن المبحث الثالث اختبار الفرضية الإحصائية للبحث اقتصر الفصل الرابع على مبحثين الأول تناول الاستنتاجات التي توصل لها الباحث من خلال هذا البحث، وأما التوصيات فتم تخصيص المبحث الثاني لها.



## الفصل الأول

### منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

المبحث الأول: منهجية البحث

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

## توطئة

تعد المنهجية من أفضل الطرق التي يتبعها العقل البشري لمعالجة موضوع ما بنية الكشف عن الحقيقة والتوصل لها، فهي مثل خارطة طريق يتبعها الباحث عند المباشرة في البحث العلمي، هذه الخريطة تبدأ بالمشكلة وتكون وفق خطوات وأسس علمية مدروسة بعناية من أجل التوصل إلى حقائق علمية وتفسير الظاهرة محل الدراسة، مدعومة في الجانبين العملي والنظري، تتجسد منهجية هذا البحث في كل من (مشكلة البحث، أهداف البحث، أهمية البحث، الحدود الزمانية والمكانية للبحث، مجتمع وعينة البحث، منهج البحث وأساليب جمع البيانات والمخطط الفرضي للبحث، متغيرات البحث وأنموذجه، البرامج والأساليب والاختبارات الإحصائية، وتصنيف مصادر البحث) وهي كما يلي :

## أولاً : - مشكلة البحث

تعد المصارف التجارية أهم المؤسسات المالية الوسيطة على الإطلاق، التي تقدم خدماتها إلى شريحة كبيرة من الافراد والمؤسسات الأخرى، بل ويقع على عاتقها الجزء الأكبر من مهمة المساهمة في التنمية الشاملة لأي اقتصاد، من بين أهم ما تتعرض له المصارف من أزمات هو فقدان ثقة الجمهور، نتيجة لبعض الازمات المالية التي تعرضت لها المصارف والتي حدثت من قدرتها من الوفاء بالتزاماتها للمودعين، الامر الذي سينعكس بآثار سلبية طويلة الامد على الاداء المالي لتلك المصارف، ولكون الودائع تمثل مصدر رئيسي ومهم من مصادر التمويل للمصارف، فإن تعزيز ثقة المودعين في المصارف من الأمور المهم التي تدعم أداء القطاع المصرفي، أحد أهم الادوات التي المستخدمة للمحافظة على ثقة المودعين وتجنب مخاطر السيولة هي تأمين الودائع، التي من الممكن ان تحافظ على اداء مالي مستقر للمصارف، لذلك تركزت مشكلة البحث في معرفة تأثير تأمين الودائع في تعزيز اداء القطاع المصرفي.

## ثانياً: أهداف البحث

يمكن تلخيص مجموعة من أهداف البحث وذلك في ضوء مشكلة البحث التي تم ذكرها ومن أهم الأهداف التي يسعى اليها البحث هي:

- أ- التعريف بتأمين الودائع ودوره من خلال التجربة الرائدة لمؤسسة تأمين الودائع الفدرالية.
- ب- تقديم مساهمة مبنية على أساس علمية من خلال تقدير نموذج انحدار يبين تأثير تأمين الودائع ومدى مساهمته في تعزيز الأداء المالي للمصارف، بالاعتماد على بيانات حقيقية للمصارف التي تشرف عليها مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية.
- ج- التعريف بأهمية الأداء المالي للمصارف المتمثلة بكل من الربحية والسيولة والكفاءة والرافعة المالية.



- د- تقديم بعض التوصيات في ضوء نتائج البحث التي تم التوصل إليها والتي يمكن أن تسهم في تعزيز تجربة الشركة العراقية لضمان الودائع.
- هـ- تحديد الممارسات المتبعة من قبل مؤسسة تأمين الودائع الأمريكية والتي يمكن أن تساهم في تعزيز دور الشركة العراقية لضمان الودائع بعد إجراء المقارنة المرجعية بين كلا النظامين.

### ثالثاً: - أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته بصورة أساسية من خلال تناولها أحد الموضوعات المهمة في مجال عمل المصارف التجارية الا وهو تأمين الودائع، ومعرفة تأثير تأمين الودائع في تعزيز الأداء المالي للمصارف واستخدامه في دراسة واقع المصارف التجارية في الاقتصاد الأمريكي والذي يُعدّ أقوى الاقتصادات في العالم حيث يمكن الإشارة إلى أهمية البحث من خلال النقاط الآتية:

- أ- اكتسب تأمين الودائع أهمية كبيرة وحظي باهتمام بالغ في الدول المتقدمة من اجل تدعيم واستقرار العمل المصرفي والذي بدوره يدعم الاستقرار الاقتصادي للبلدان.
- ب- ان معرفة تأثير تأمين الودائع في تعزيز الأداء المالي للمصارف التجارية الأمريكية يعطي تصوراً واضحاً عن مدى الدور الذي يؤديه تأمين الودائع على أبعاد الأداء المالي للمصارف وهذا يمكن أن يعطي تصوراً عن كيفية تعزيز هذا التأثير على أبعاد الأداء المختلفة.
- ج- مدى صلاحية تأمين الودائع كأداة تعمل في تعزيز الأداء المالي للمصارف والمساهمة في مواجهة التحديات التي تتعرض لها المصارف التجارية.
- د- ان معرفة تأثير تأمين الودائع على الأداء المالي للمصارف التجارية الأمريكية يمكن ن يكون دليلاً ومرشداً لتسليط الضوء على دراسة دوره في الاقتصاد العراقي.
- هـ- اغناء المصادر العربية لقلّة البحوث العربية المنشورة التي تسلط الضوء على مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية الأمريكية ودورها كجهة منظمة للمصارف وآلية عملها.

### رابعاً: الحدود الزمانية والمكانية للبحث

- أ- الحدود الزمانية للبحث: شمل البحث (33 فصلاً زمنياً) اعتباراً من الفصل الأول من عام 2015 لغاية الفصل الأول من عام 2023.
- ب- الحدود المكانية للبحث: شمل البحث مجموعة من المصارف التجارية تحت اشراف مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية (FDIC) في الولايات المتحدة الأمريكية.



**خامساً: مجتمع وعينة البحث:**

أ- يتكون مجتمع البحث من جميع المصارف التجارية التي تخضع لإشراف مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية (FDIC) والبالغ عدد (4706) مصرفاً ومؤسسة إيداع، استناداً إلى اخر إحصائية لمؤسسة تأمين الودائع الفدرالية لعام 2022.

ب- أما عينة البحث فتتكون من عينة عشوائية طبقية بلغت (357) مصرفاً تجارياً والتي تم الحصول على العينة وفق قواعد العينات العشوائية الطبقية في ضوء المعادلة الآتية:

$$n_h = \frac{n N_h}{N} \dots \dots (1)$$

Source (Thompson, 2012:147)

$n_h$  = العينة في الطبقة

$n$  = عدد العينة الكلي المطلوب

$N_h$  = عدد الوحدات في الطبقة

$N$  = عدد وحدات المجتمع

استناداً إلى الجدول التالي تم استخراج العدد الكلي المطلوب من العينة وفق هامش الخطأ البالغ (0.05) عندما يكون حجم المجتمع (4706) مصرفاً، وبما أنه لا يوجد هذا العدد المحدد ضمن الجدول تم التقريب إلى مجتمع بعدد (5000)، أما بخصوص عدد الطبقات في المجتمع الإحصائي تم الاستناد إلى إحصائية مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية المنشورة (FDIC Statistics At A Glance, 2022:1)

**جدول (1)**

تحديد حجم العينة من المجتمع إحصائياً

Population	Margin of error			
	5%	3%	2%	1%
5 000	357	879	1622	3288

Source (Saunders. M., Lewis. P, Thornhill. A ,(2007). Research Methods for Business Students Fourth Edition. Pearson Education Limited )

**سادساً: منهج ومتغيرات البحث.**

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع كم كبير من البيانات، ثم تحليلها وصولاً إلى تفسيرات منطقية لها مدعومة بالأدلة. يعتبر من المناهج التي تتسم بالموضوعية، وبما ان البيانات المالية التي تم جمعها من نوع البيانات الطولية تحتم على الباحث التقيد بنماذج الانحدار المخصصة للبيانات الطولية



(Panel Data) وهي ثلاثة نماذج انحدار متعدد (نموذج الانحدار التجميعي - نموذج التأثير الثابت - نموذج التأثير العشوائي) تم تطبيق جميع النماذج التي تم ذكرها والمفاضلة بينها، يوضح الشكل (1) المخطط الفرضي للبحث مع المتغيرات التي تم اختبارها وفق نماذج الانحدار المذكورة اما متغيرات البحث شملت الآتي: -

أ- **المتغيرات المستقلة:** تتمثل المتغيرات المستقلة بمؤشرات تأمين الودائع وهي كل من نسبة الودائع المؤمنة إلى إجمالي الموجودات، ونسبة الودائع المؤمنة إلى إجمالي الودائع، ونسبة نمو الودائع المؤمنة.

$$1. \text{ نسبة الودائع المؤمنة} = \frac{\text{الودائع المؤمنة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100 \text{ (Johari et al., 2009:9)}$$

$$2. \text{ نسبة الودائع المؤمنة} = \frac{\text{الودائع المؤمنة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100 \text{ (بدوي، 2021:1103)}$$

$$3. \text{ نسبة نمو الودائع المؤمنة} = \frac{\text{(الفترة اللاحقة - الفترة السابقة)}}{\text{الفترة السابقة}} \times 100 \text{ (Koch \& MacDonald, 2015:469)}$$

ب- **المتغيرات التابعة:** يتمثل بمؤشرات الأداء المالي (Cinca & Nieto, 2013:21) المعتمدة من قبل مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية (FDIC) وهي كل من (العائد على الموجودات ROA، العائد على حق الملكية ROE، صافي القروض والايجارات إلى إجمالي الموجودات، صافي القروض والايجارات إلى إجمالي الودائع، نسبة الكفاءة المالية، نسبة الرافعة المالية)

$$1- \text{ العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100 \text{ (Rose et al., 2013:54)}$$

$$2- \text{ العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حق الملكية}} \times 100 \text{ (Kijewska, 2016:285)}$$

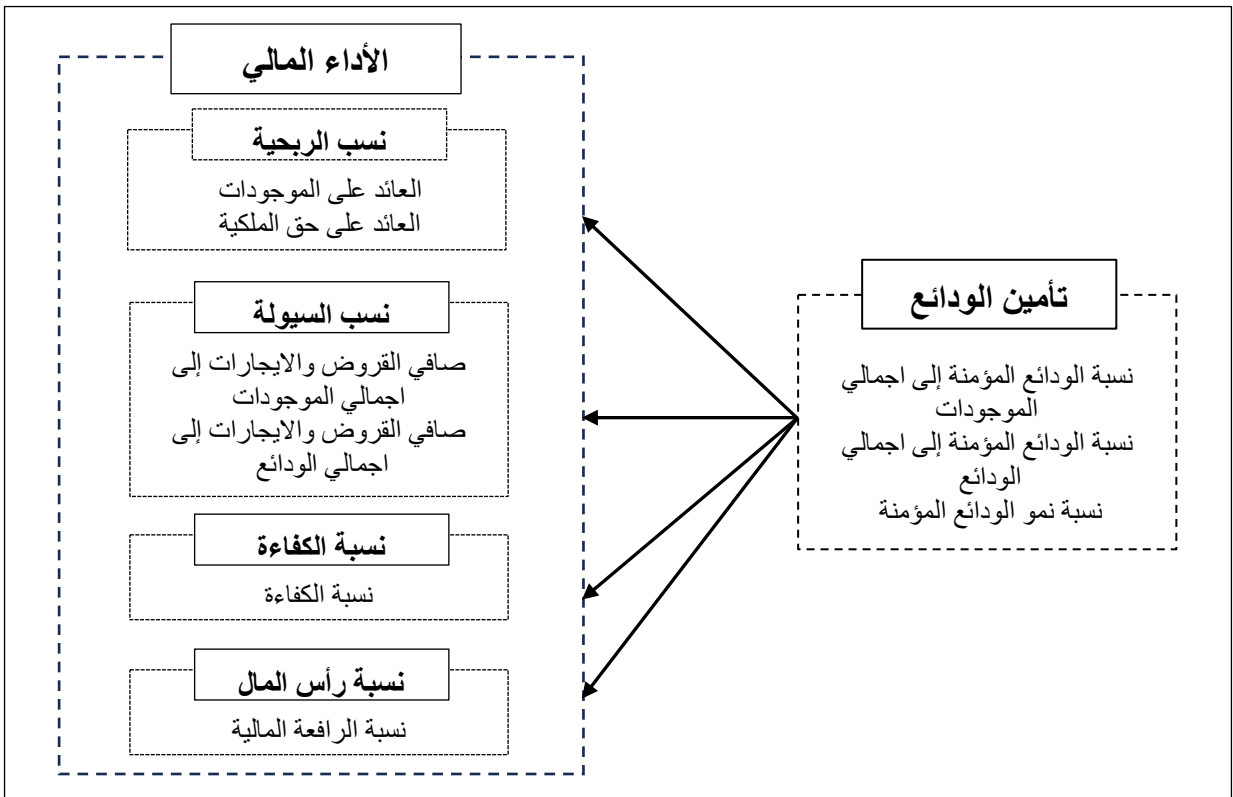


$$\text{3- صافي القروض والايجارات} = \frac{\text{صافي القروض والايجارات}}{\text{اجمالي الموجودات}} \text{ (FDIC Quarterly, 2022:42)}$$

$$\text{4- صافي القروض والايجارات} = \frac{\text{صافي القروض والايجارات}}{\text{اجمالي الودائع}} \text{ (Cinca & Nieto, 2012:21)}$$

$$\text{5- نسبة الكفاءة} = \frac{\text{مصرفات غير الفوائد} + \text{إطفاء الموجودات غير الملموسة}}{\text{صافي دخل + الدخل من غير الفوائد}} \text{ (FDIC Quarterly, 2021:29)}$$

$$\text{6- نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس المال من الدرجة الأولى}}{\text{الموجودات المعدلة}} \text{ (D'Hulster, 2009:2)}$$



شكل (1) المخطط الفرضي للبحث  
المصدر: من أعداد الباحث



## سابعاً: فرضية البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث استند الباحث إلى فرضية رئيسة تنبثق منها مجموعة من الفرضيات الفرعية وهي كالآتي:

1. الفرضية الأولى: لا يوجد تأثير لتأمين الودائع في تعزيز أداء القطاع المصرفي). وتنفرع منها عدة فرضيات.
2. الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير لتأمين الودائع في مؤشر العائد على حق الملكية.
3. الفرضية الثالثة: لا يوجد تأثير لتأمين الودائع في مؤشر العائد على صافي القروض والايجارات إلى اجمالي الموجودات.
4. الفرضية الرابعة: لا يوجد تأثير لتأمين الودائع في مؤشر العائد على صافي القروض والايجارات إلى اجمالي الودائع.
5. الفرضية الخامسة: لا يوجد تأثير لتأمين الودائع في مؤشر الكفاءة المالية.
6. الفرضية السادسة: لا يوجد تأثير لتأمين الودائع في مؤشر الرافعة المالية.

## ثامناً: البرامج والأساليب والاختبارات الإحصائية

تم استخدام عدد من البرامج والأساليب والاختبارات الإحصائية المختلفة التي تتلاءم مع طبيعة البيانات المستخدمة في البحث وهذه البرامج هي:

## أ- البرامج الإحصائية

- 1- برنامج معالج الجداول (MS Excel)
- 2- برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)
- 3- برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews)

## ب- الأساليب الإحصائية

- 1- النسب المئوية: يتم استخدام النسب المئوية لتمثيل المؤشرات المالية.
- 2- الانحراف المعياري: لتحديد مقدار انحراف القيم عن وسطها الحسابي للمؤشرات المالية.
- 3- المخططات البيانية: يتم استخدام المخططات البيانية لغرض مقارنة النسب المالية.
- 4- الانحدار المتعدد: لتحديد تأثير المتغير المستقل وأبعاده في المتغير التابع.

## ج - الاختبارات الإحصائية

تم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية وكل منها يخدم غرضاً محدداً ويختبر نتيجة إحصائية وهذه الاختبارات كالآتي:





- 1- اختبار (ADF, LLC): من الاختبارات الشائعة في قياس استقرار السلاسل الزمنية.
- 2- اختبار (Pedroni, Kao): اختبار التكامل المشترك لتحديد العلاقة طويلة الأمد بين المتغيرات.
- 3- اختبار (F test): اجراء هذا الاختبار لتحديد معنوية تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.
- 4- اختبار (Chow): اجراء الاختبار لتحديد النموذج المناسب من بين كل من نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثير الثابت.
- 5- اختبار (LM): ويسمى اختبار مضاعف لاغرانج وتم استخدام هذا الاختبار لتحديد النموذج الملائم بين كل من نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثير العشوائي.

### تاسعاً: مصادر البحث

تم الاعتماد في إعداد البحث على مجموعة من المصادر المعتمدة الرسمية المنشورة في مجلات علمية رصينة، وهي على نوعين:

#### أ- مصادر الإطار النظري

اعتمد الباحث في إعداد الإطار النظري على الكتب العربية والأجنبية والبحوث والمجلات والدوريات العربية والأجنبية، وكذلك التقارير الأجنبية الرسمية والمنشورة من قبل الوكالات الحكومية على مواقعها الإلكترونية.

#### ب- مصادر الإطار التطبيقي

اعتمد الباحث في تحليل متغيرات البحث للجانب التطبيقي على القوائم المالية وتقارير الاتصال الرسمية المنشورة في الموقع الرسمي لمؤسسة تأمين الودائع الفدرالية (FDIC) وبيانات مجموعة الاقران الخاصة بالمؤسسة والتقارير المالية المنشورة على موقع مجلس فحص المؤسسات المالية الفدرالية (FFIEC).



# الفصل الأول

## منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

المبحث الأول: منهجية البحث

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

## توطئة

بشكل عام يهدف البحث العلمي إلى تقديم معرفة جديدة لأي حقل علمي، لذلك نرى أن البحث العلمي الأصيل يبدأ من حيث انتهى الآخرون؛ ونرى لزوماً على الباحث أن يطلع على ما يتوفر من أبحاث سابقة له في مجال بحثه بهدف تكوين صورة دقيقة حول موضوعه، وكيف سيتم تناوله من قبله بحيث يتحد مع من سبقه من الباحثين في المضمون ويتميز عنهم بالأسلوب والفكرة وطريقة طرحها ومناقشتها واستجلاء غموضها، هنا يتم استعراض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تأمين الودائع وتأثيره في متغيرات أخرى بهدف بيان الفجوة المعرفية المتعلقة في تأمين الودائع وتأثيره في تعزيز الأداء المصرفي والمساهمة بشكل بسيط في سد تلك الفجوة، استعرض الباحث بعضاً من الدراسات العربية والأجنبية وعلى النحو الآتي:

## أولاً: - الدراسات المحلية

أ- دراسة (عبد الرزاق وإسماعيل، 2021)

## جدول (2)

عنوان الدراسة	أثر ضمان الودائع في الحد من التعثر المالي - شركة ضمان الودائع العراقية نموذجاً
بلد الدراسة	العراق
نوع الدراسة	بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
هدف الدراسة	التعريف بشركة ضمان الودائع والتعثر المالي وإبراز دور تأمين الودائع في التقليل من التعثر المالي
منهج الدراسة	استندت الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي
مجتمع الدراسة	المصارف التجارية العراقية
عينة الدراسة	90 من منتسبي المصارف التجارية العراقية
متغيرات الدراسة	المتغير المستقل: الثقة في القطاع المصرفي المتغير التابع: العمليات المصرفية - ادارة المخاطر المصرفية - سلاسل العمل المصرفي والحد من التعثر المالي



التحليل الوصفي والتحليل العاملي الاستكشافي وتحليل الارتباط والانحدار البسيطين	الأساليب الإحصائية المستخدمة
لضمان الودائع تأثير إيجابي في الحد من التعثر المالي	أهم النتائج
هذه الدراسة اعتمدت على أسلوب الاستبانة في جمع البيانات وتحليلها ولم تعتمد على ارقام حقيقية الا ان ما يبرر ذلك أن الشركة العراقية لضمان الودائع تم تأسيسها في عام ٢٠١٦ الا انها باشرت فعلياً بالعمل خلال عام ٢٠١٩ مما يعني قصر الفترة الزمنية الفعلية في عمل الشركة العراقية لضمان الودائع	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية

ب- دراسة (زاير و العبيدي , 2015)

### جدول (3)

تطبيق نظام التأمين على الودائع في العراق ودوره في سلامة أداء المصارف التجارية	عنوان الدراسة
العراق	بلد الدراسة
بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية	نوع الدراسة
تسليط الضوء على نظام التأمين على الودائع كجزء من منهج الإصلاح المصرفي ومدى تأثيره في معالجة المعوقات التي يعاني منها قطاع المصارف العراقية، والتعريف بالتطورات الكبيرة التي حدثت في القطاع المصرفي والوقوف على نتائج برامج الإصلاح المصرفي ودور المصارف في دعم القطاعات التنموية واستعراض بعض الرؤى المستقبلية	هدف الدراسة
استندت الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي	منهج الدراسة
المصارف العراقية والحكومية الخاصة	مجتمع الدراسة
7 مصارف حكومية 31 مصرفاً خاصاً	عينة الدراسة
اعتمدت الدراسة جانب التحليل المالي فقط ولم تتضمن جانب إحصائي	متغيرات الدراسة
المخططات البيانية والنسب المالية	الأساليب الإحصائية المستخدمة



أدوات التحليل المالي	تحليل المخاطر المصرفية وتحليل حجم الودائع
أهم النتائج	أن تطبيق نظام تأمين الودائع يساهم في زيادة ثقة الجمهور بالمصارف التجارية العراقية ومن ضمنها المصارف الخاصة ورفع نسبها المتدنية في التنمية الاقتصادية، وبذلك سوف يكون للنظام دور كبيراً في زيادة الايداعات ورفع نسبتها في التنمية الاقتصادية كونه يحمي أموال المودعين مما يسهم في استقرار الجهاز المصرفي.
أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تطبيق نظام التأمين على الودائع في العراق ودوره في سلامة أداء المصارف التجارية اعتمدت الدراسة على منهج التحليل الوصفي واستعرضت هذه الدراسة بعض المؤشرات الكمية على شكل مخططات بيانية وجدول للنشاط المصرفي التجاري وايضاً تقييم لحركة الودائع ضمن الجهاز المصرفي

## ثانياً :- الدراسات العربية

أ- دراسة (بدوي , 2021)

## جدول (4)

عنوان الدراسة	أثر التأمين على الودائع في تدعيم الاستقرار وسلامة الأداء المالي في البنوك المصرية
بلد الدراسة	مصر
نوع الدراسة	بحث منشور في المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية
هدف الدراسة	الهدف الرئيسي الذي تسعى لتحقيقه الدراسة هو التحقق من مساهمة التأمين على الودائع في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك، وسلامة أدائها المالي، ولذلك تستهدف الدراسة اختبار أثر التأمين على الودائع على الاستقرار وسلامة الأداء المالي في البنوك المصرية.
منهج الدراسة	استندت الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي
مجتمع الدراسة	البنوك المصرية المسجلة في البورصة المصرية
عينة الدراسة	14 مصرفاً من مصارف البورصة المصرية من 2014 لغاية 2019
متغيرات الدراسة	المتغير المستقل : تأمين الودائع المتغير التابع : استقرار الودائع و استقرار القروض



أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد	الأساليب الإحصائية المستخدمة
التحليل المالي باستخدام النسب المالية	أدوات التحليل المالي
- وجود أثر معنوي للتأمين على الودائع على استقرار الودائع في القطاع المصرفي المصري، أن دور نظام تأمين الودائع لا يقتصر فقط على تعويض المودعين بل يتعدى إلى التقليل من أخطار الوقوع في الإفلاس، والعمل على حماية حقوق المودعين، وزيادة الثقة في البنوك والاطمئنان على استرداد ودائعهم، واستقرار البنوك وتدعيم الثقة فيها. - وجود أثر معنوي للتأمين على الودائع على سلامة الأداء المالي للبنوك المصرية، تعتمد قدرة البنوك في اداء دورها في الاقتصاد والوفاء بالتزاماتها.	أهم النتائج
استخدمت هذه الدراسة مؤشرات مختلفة لقياس سلامة الأداء والاستقرار المالي، اما بخصوص تأمين الودائع تم استخدام نسبة الودائع المؤمن عليها إلى اجمالي الودائع، فان هذه الدراسة تشترك مع دراستنا من حيث بعض المؤشرات المعتمدة لتأمين الودائع	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية

ب- دراسة (الزنعون , 2017)

جدول (5)

دور أنظمة التأمين على الودائع في تحسين إدارة مخاطر السيولة	عنوان الدراسة
مصر	بلد الدراسة
دراسة مقارنة	نوع الدراسة
التعرف على دور أنظمة التأمين على الودائع في تحسين إدارة مخاطر السيولة في البنوك على مستوى القطاع المصرفي ككل في الدول	هدف الدراسة
استندت الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي	منهج الدراسة
كافة البنوك العاملة التي لها عضوية في نظام تأمين الودائع	مجتمع الدراسة
مجموعة مكونة من 9 دول (جزر الباهاما - البوسنة الهرسك - البرازيل- استونيا - الهوج كونج - بلغاريا - الفلبين - روسيا - سلوفاكي)	عينة الدراسة
المتغير المستقل : نسبة الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات المتغير التابع : نسبة الأصول السائلة الى اجمالي المطلوبات	متغيرات الدراسة



أسلوب تحليل السلاسل الزمنية والانحدار الخطي البسيط	الأساليب الإحصائية
توصلت الدراسة إلى انه أنظمة التأمين على الودائع التي تعتمد على القسط المتغير في احتساب أقساط التأمين هي الأنظمة الأكثر مساهمة في تحسين إدارة مخاطرة السيولة.	أهم النتائج
تم تطبيق هذه الدراسة على (9) دول وذلك لتحديد تأثير تأمين الودائع على إدارة مخاطر السيولة، تضمنت الدراسة مؤشرات تأمين الودائع مشابهة للمؤشرات التي تم تبينها في دراستنا الا انها اختلفت عن دراستنا بانها درست تأثير تأمين الودائع فقط على إدارة مخاطر السيولة من خلال مؤشرات السيولة المصرفية	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية

## ج- دراسة (دهيمي , 2014)

## جدول (6)

دور النظام التأمين على الودائع في مواجهة المخاطر المصرفية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA للفترة 2001-2014	عنوان الدراسة
الجزائر	بلد الدراسة
رسالة ماجستير	نوع الدراسة
الوقوف على ملامح والتفاصيل الخاصة بنظام التأمين على الودائع والعوامل المؤثرة في انشاءه، تحديد منهجية عمل نظام تأمين الودائع وكيفية تسعيره وكذلك اظهار أهمية العلاقة بين تطوير هذا النظام ومواجهة المخاطر المصرفية.	هدف الدراسة
المنهج الوصفي التحليلي	منهج الدراسة
النظام المصرفي الجزائري	مجتمع الدراسة
البنك الوطني الجزائري BNA	عينة الدراسة
المتغير المستقل : مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة المتغير التابع : مجموع الأصول - نسبة كفاية رأس المال - اجمالي ودائع العملاء الى اجمالي الأصول	متغيرات الدراسة
تحليل علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة	الأساليب الإحصائية
التحليل المالي باستخدام النسب المالية	أدوات التحليل المالي



إمكانية نظام التأمين على الودائع في دعم الثقة واستقرار الجهاز المصرفي الجزائري وتخفيف المخاطر المصرفية	أهم النتائج
هذه الدراسة تعتبر حالة خاصة بالبنك الجزائري وبذلك تكون النتائج التي توصلت إليها محصورة في المصرف الوطني الجزائري وغير قابل للتعميم على مستوى القطاع.	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية

## د- دراسة (الأعرج, 2009)

## جدول (7)

مدى أهمية نظام ضمان الودائع في تدعيم شبكة الأمان المالي - دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي الفلسطيني	عنوان الدراسة
فلسطين - غزة	بلد الدراسة
رسالة ماجستير	نوع الدراسة
هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى أهمية نظام ضمان الودائع من حيث الملامح والتفاصيل وكذلك مكونات شبكة الأمان المالي والمتمثلة في وظيفة البنك المركزي وطبيعة العلاقة بين مكونات تلك الشبكة	هدف الدراسة
المنهج الوصفي التحليلي	منهج الدراسة
جميع الافراد العاملين في الجهاز المصرفي الفلسطيني الذين يتولون مسؤوليات قيادية و اشرافية في سلطة النقد الفلسطينية	مجتمع الدراسة
85 من الافراد العاملين في المصارف	عينة الدراسة
المتغير المستقل : انشاء نظام ضمان الودائع المتغير التابع : درجة الثقة في الجهاز المصرفي	متغيرات الدراسة
التحليل الوصفي وتحليل الارتباط وتحليل التباين الأحادي	الأساليب الإحصائية
وجود تأثير كبير وجوهري لإنشاء نظام ضمان الودائع الفلسطيني في زيادة الثقة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وكذلك زيادة درجة استقرار الودائع وجذب المزيد من المدخرات.	أهم النتائج
اعتمدت هذه الدراسة أسلوب الاستبانة في جميع البيانات وتحليلها ولم تأخذ بنظر الاعتبار الأرقام الحقيقية والنسب المالية لتفسير الظاهرة.	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية





## جدول (8)

المؤسسات وتأمين الودائع: الأدلة التجريبية " Institutions and Deposit Insurance: Empirical Evidence "	عنوان الدراسة
الولايات المتحدة الأمريكية	بلد الدراسة
بحث منشور في مجلة أبحاث الخدمات المالية	نوع الدراسة
تهدف الدراسة إلى معرفة أثر التغيرات في تأمين الودائع على أداء البنوك في الدول المتقدمة مالياً واقتصادياً، وايضاً تهدف إلى استكشاف الآثار المحتملة لموائمة لوائح التأمين على الودائع عبر البلدان وخاصة في أوروبا	هدف الدراسة
المنهج الوصفي التحليلي	منهج الدراسة
مجموعة الدول المتقدمة مالياً واقتصادياً	مجتمع الدراسة
15 دولة (أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، وأمريكا)	عينة الدراسة
المتغير المستقل : تأمين الودائع - حجم المصرف - نمو الناتج المحلي الإجمالي - الوضع التنافسي المحلي المتغير التابع : مقياس المخاطرة - مقياس الكلف والايرادات - مقياس العوائد	متغيرات الدراسة
أسلوب الانحدار غير المترابط ( seemingly unrelated regression )	الأساليب الإحصائية المستخدمة
توصلت الدراسة إلى أن خلال الفترات الاقتصادية المستقرة ترتبط الزيادات في تأمين الودائع بارتفاع المخاطر المصرفية من حيث القروض المتعثرة والرافعة المالية، بالإضافة إلى ذلك تقدم الدراسة دليلاً على أنه خلال الفترات المستقرة، تؤثر التغيرات في تأمين الودائع فقط على مخاطر البنوك وليس على مقاييس الأداء الأخرى في حين تختلف آثار كل من تأمين الودائع والمؤسسات عبر الفترات الاقتصادية المستقرة والأزمات.	أهم النتائج
تعد من الدراسات المقارنة إلى دراستنا والتي تهدف إلى معرفة أثر التغير في تأمين الودائع على أداء المصارف في عينة من الدول بضمنها الولايات المتحدة وقدمت الدراسة دليلاً تجريبياً على أن التغيرات في تأمين الودائع تؤثر فقط على مخاطر البنوك وليس على مقاييس الأداء الأخرى	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية



## ب- دراسة (Anginer et al., 2014)

## جدول (9)

كيف يؤثر تأمين الودائع على المخاطر المصرفية؟ الأدلة من الازمة الأخيرة " How does deposit insurance affect bank risk? " " Evidence from the recent crisis	عنوان الدراسة
الولايات المتحدة الامريكية	بلد الدراسة
بحث منشور في مجلة الخدمات المالية والمصرفية	نوع الدراسة
دراسة تأثير التأمين على الودائع على المخاطر المصرفية والاستقرار النظامي، خاصة خلال الازمة المالية العالمية والفترة التي سبقتها وايضاً تهدف الدراسة إلى فحص العلاقة بين التأمين على الودائع والمتغيرات الأخرى على مستوى الدولة بشأن مخاطر البنوك، وتقلبات الأسهم والعجز النظامي المتوقع.	هدف الدراسة
المنهج الوصفي التحليلي	منهج الدراسة
جميع المصارف المتداول علناً التي تغطيها قاعدة بيانات (BankScope)	مجتمع الدراسة
4109 مصرف في 96 دولة للفترة من 2004 لغاية 2009	عينة الدراسة
المتغير المستقل : تأمين الودائع المتغير التابع : مخاطر البنوك - تقلبات الأسهم - العجز النظامي المتوقع	متغيرات الدراسة
الانحدار الخطي المتعدد	الأساليب الإحصائية المستخدمة
تشير النتائج إلى أنه في فترة عدم الأزمة، تتمتع البنوك في البلدان التي ليس لديها تأمين على الودائع انخفاض تقلب العائدات، وانخفاض المخاطر النظامية، خلال سنوات الأزمة، تزداد مخاطر البنوك، وتقلب عوائد الأسهم والمخاطر النظامية بشكل كبير، والأهم من ذلك، أنه بالمقارنة مع البلدان التي تتمتع بتغطية تأمينية على الودائع، فإن البلدان التي لا تتمتع بهذه التغطية تشهد زيادات أكبر في المخاطر المصرفية، وتقلب عوائد الأسهم، والمخاطر النظامية.	أهم النتائج
اشتركت هذه الدراسة مع دراستنا من حيث انها تناولت المتغيرات في نموذج الانحدار للمربعات الصغرى من خلال متغيرين أساسيين وهما تأمين الودائع وحدود التغطية، حيث يعتبر تأمين الودائع احد المتغيرات التي تم اعتمادها في دراستنا	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية



## جدول (10)

تأمين الودائع والتنمية المالية " Deposit Insurance and Financial Development"	عنوان الدراسة
الولايات المتحدة الامريكية	بلد الدراسة
بحث منشور في مجلة المال والائتمان والبنوك	نوع الدراسة
هدفت الدراسة إلى توفير إطار مفاهيمي وادلة تجريبية لفهم العلاقة بين تأمين الودائع والتنمية المالية وكذلك معرفة أثر تأمين الودائع على التنمية والاستقرار المالي،	هدف الدراسة
المنهج الوصفي التحليلي	منهج الدراسة
مجموعة البلدان التي لديها تأمين على الودائع والمذكورة في قاعدة بيانات البنك الدولي	مجتمع الدراسة
تتضمن العينة في هذه الدراسة مجموعة من البلدان التي لديها تأمين صريح على الودائع والبالغ عددها (37) دولة ومجموعة من البلدان التي لديها تأمين ضمني على الودائع البالغ عددها (82) دولة.	عينة الدراسة
المتغير المستقل : النمو الحقيقي - التضخم - التنمية المالية المتغير التابع : معدل نمو مؤشرات التنمية المالية	متغيرات الدراسة
أسلوب الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)	الأساليب الإحصائية المستخدمة
خلصت النتائج إلى أن التأمين ذي التغطية الواسعة على الودائع الممول من الحكومة يميل إلى أن يكون له تأثير سلبي على التنمية والنمو الماليين، باستثناء البلدان التي يكون فيها سيادة القانون راسخة وتتوفر فيها سلطة تقديرية وإشرافية واستقلالية قانونية.	أهم النتائج
تضمنت الدراسة تقديم ادلة تجريبية على تأثير تأمين الودائع على التنمية والاستقرار الماليين، إلا أن أوجه التشابه بين هذه الدراسة ودراستنا أنها تناولت متغيرات الدراسة معدل نمو المؤشرات المالية على مستوى نشاط القطاع المصرفي	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية



## د- دراسة (Kunt &amp; Detragiache, 2002)

## جدول (11)

هل التأمين على الودائع يزيد من استقرار النظام المصرفي؟ تحقيق تجريبي Does deposit insurance increase banking system " stability? An empirical investigation	عنوان الدراسة
الولايات المتحدة الامريكية	بلد الدراسة
بحث منشور في مجلة الاقتصاد الرقمي	نوع الدراسة
تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تأمين الودائع على استقرار النظام المصرفي وتحليل العلاقة بين التأمين الصريح على الودائع والأزمات المصرفية.	هدف الدراسة
المنهج الوصفي التحليلي	منهج الدراسة
قاعدة بيانات تأمين الودائع للبنك الدول	مجتمع الدراسة
شملت الدراسة عينة من 61 دولة من الدول التي لديها نظام رسمي للتأمين على الودائع للفترة من عام 1980 إلى عام 1997	عينة الدراسة
المتغير المستقل : تأمين الودائع المتغير التابع : استقرار النظام المصرفي	متغيرات الدراسة
نموذج الانحدار اللوغارتمي متعدد المتغيرات	الأساليب الإحصائية المستخدمة
يميل التأمين الصريح على الودائع إلى زيادة احتمالية حدوث أزمات مصرفية، خاصة في البلدان التي تتمتع بأسعار فائدة مصرفية غير منظمة وبيانات مؤسسية ضعيفة، ويصبح التأثير السلبي للتأمين على الودائع على استقرار البنوك أقوى عندما تكون التغطية المقدمة للمودعين أكثر اتساعاً، وعندما يتم تمويل البرنامج، وعندما تديره الحكومة بدلاً من القطاع الخاص، قد يؤدي التأمين على الودائع إلى زيادة استقرار البنوك عن طريق الحد من هروب المودعين، ولكنه يشجع أيضاً على خوض المخاطر من قبل البنوك، مما يجعل الموافقة عليه مثيراً للجدل بين الاقتصاديين.	أهم النتائج
من الدراسات المنشورة والمعتمدة من قبل البنك الدولي والتي استخدمت البيانات الطولية في تحليل الانحدار لمجموعة من (61) دولة من الدول التي لديها نظام رسمي لتأمين الودائع، والتي استنتجت انه يميل التأمين الصريح على الودائع إلى زيادة احتمالية حدوث أزمات مصرفية، خاصة في البلدان التي تتمتع بأسعار فائدة مصرفية غير منظمة وبيانات مؤسسية ضعيفة	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية



**د- مجالات الإفادة من الدراسات السابقة**

- بلورت الدراسات السابقة مجتمعة البذرة الأساسية لبحثنا الحالي وكان من نتائجها بعض جوانب الدراسة الحالية والتي ساعدت الباحث في الآتي: -
- 1- ساعدتنا على الاطلاع على المصادر والدوريات من البحوث النظرية والبحوث التطبيقية التي سبقتنا في مجال تأمين الودائع والمجالات الأداء المالي.
  - 2- قدمت الدراسات السابقة تصوراً واضحاً حول منهجية البحث العلمي وبعض الفقرات الأساسية فيه.
  - 3- ساهمت الدراسات السابقة في التعرف على أساليب التحليل المالي وكذلك أساليب التحليل الإحصائي التي تم استخدامها في دراستنا الحالية.
  - 4- تباينت الفترات الزمنية للدراسات السابقة الا أن غالبيتها امتدت إلى فترات قصيرة من الزمن وقريبة.
  - 5- شكلت الدراسات السابقة والتي تناولت موضوع تأمين الودائع والأداء المالي جزء من الاهتمام المتزايد لتسليط الضوء على هذه الموضوعات المهمة.
  - 6- جاءت دراستنا الحالية مكتملة لما جاءت به للدراسات السابقة فيما يخص تأمين الودائع والأساليب الإحصائية التي تم استخدامها للحكم على الظاهرة محل الدراسة.

**هـ- اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.**

- 1- تناولت الدراسة مجموعة كبيرة من البيانات التي تم تحليلها لتفسير الظاهرة لم يتم تناولها في الدراسات السابقة ومعرفة مدى تأثيرها بصورة تفصيلية كما تناولتها هذه الدراسة وهي بيانات لعينة من المصارف التجارية مكونة من (357) مصرفاً تجارياً.
- 2- شملت الدراسة تأثير تأمين الودائع على مجموعته واسعة من مؤشرات الأداء التي تعكس كل من (الربحية - السيولة - الكفاءة المالية - الرافعة المالية).
- 3- شملت الدراسة فترة نوعاً ما غير قصيرة بلغت (33 فصلاً زمنياً) مما يعزز من دقة النتائج الإحصائية التي توصل لها الباحث.
- 4- كذلك شملت الدراسة تسع مجموعات مختلفة من المصارف التجارية واستخدمت البيانات الطولية (Panel Data) وهي إحدى مميزات دراستنا.
- 5- استخدمت الدراسة تحليل الأداء المالي أداة (Peer Group Analysis) وهي من الأدوات الحديثة في التحليل والتي وفرتها مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية (FDIC) والتي لم يتم تطبيقها بالبحوث العربية على حد علم واطلاع الباحث.



## الفصل الثاني

### المرتكزات الفكرية والمفاهيمية لمتغيرات البحث

«المبحث الأول: الجانب الفكري لتأمين الودائع

«المبحث الثاني: الجانب الفكري للأداء المصرفي

## توطئة

تعد حماية اموال المودعين من أهم الأهداف التي تسعى اليها الجهات المنظمة للمصارف وذلك لضمان نجاح واستمرار العمل المصرفي من خلال تعزيز ثقة الجمهور كهدف رئيسي، ولتحقيق هذا الهدف تحتم على المصارف العمل بنظام تأمين الودائع (DIS)، وهو نظام قائم على استحصال أقساط التأمين من المصارف المشتركة في صندوق تأمين الودائع (DIF)، بالمقابل تعمل الجهة المنظمة للتأمين على ضمان حقوق المودعين من أي فشل مالي او افلاس يتعرض له المصرف، تتحمل الجهة المنظمة للتأمين على الودائع كافة المسؤولية لإعادة المبالغ المالية المودعة إلى الدائنين للمصرف المتعثر على الفور او خلال فترة زمنية محددة، تعمل أنظمة تأمين الودائع كسلاح ذو حدين فهي تساهم في حماية أموال المودعين، الا انها بنفس الوق ممكن ان تساهم في زيادة المخاطر المعنوية التي تتعرض لها المصارف.

## اولاً - التطور التاريخي لنظام تأمين الودائع

ظهرت بدايات تأمين الودائع خلال موجتين من التجارب في الولايات المتحدة الأمريكية، الأولى في أوائل القرن التاسع عشر، من خلال صندوق الأمان بولاية نيويورك، والثانية في أوائل القرن العشرين، من خلال صندوق الضمان بولاية أوكلاهوما، ولقد اثبتت غالبية برامج تأمين الودائع للفترتين المذكورة نجاحاً نسبياً، في ما يتعلق بتجارب أوائل القرن التاسع عشر، توقفت هذه البرامج عندما أصبحت الغالبية العظمى من المصارف التي استأجرتها الدولة مصارف وطنية، لكنها لم تنته بسبب عدم الرضا عن أنظمة التأمين في ذلك الحين، وفيما يتعلق بتجارب أوائل القرن العشرين، اشارت مؤسسة التأمين الفيدرالية ان أنظمة الفترة 1908-1930 تعد ناجحة للغاية حتى وقت الفشل المصرفي عام 1921 المرتبط بالكساد العظيم (Thies & Gerlowski, 1988:678)، اختفت هذه التجارب بحلول عام 1930 تقريباً، في أعقاب انهيار أنظمة تأمين الودائع الحكومية، تم سن قانون التأمين الفيدرالي على الودائع في الولايات المتحدة (Calomiris & Jaremski, 2016:1)، إن أقدم نظام للتأمين على الودائع المصرفية هو النظام الأمريكي، الذي تم إنشاؤه في عام 1934، ولم ينتشر نظام التأمين الودائع في جميع أنحاء العالم إلا في فترة الثمانينيات التي شهدت تسارعاً في انتشار أنظمة تأمين الودائع في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي وعدد متزايد من البلدان النامية التي تتبنى شكلاً من أشكال الحماية الصريحة للمودعين، في عام 1994 أصبح تأمين الودائع هو المعيار للسوق المصرفية الموحدة التي تم إنشاؤها في الاتحاد الأوروبي (Kunt & Detragiache, 2002:1373)، وتجدر الإشارة هنا إلى محاولات تطبيق أنظمة تأمين الودائع في العالم العربي، يعد النظام المصرفي في لبنان من أوائل تلك الأنظمة التي بدأ الاهتمام بها وانشائها من اجل حماية المودعين، عبر المؤسسة الوطنية لضمان الودائع المصرفية عام



1967، ثم تبعها بعد ذلك وبفترة طويلة بعض الدول العربية الأخرى، حيث أسست البحرين مجلس حماية الودائع عام 1993، أما في الأردن فقد أسست مؤسسة ضمان الودائع لمواجهة أزمة مصرف البتراء عام 2002 وتلى ذلك دول عربية الأخرى (عبد الرزاق وإسماعيل، 2022:203)، مؤخراً في العراق وتحديداً في عام 2016 تم وضع اللبنة الأساسية لنظام ضمان الودائع بموجب تعليمات محددة من البنك المركزي العراقي، إذ اجبر البنك المركزي المصارف الاهلية والحكومية للمساهمة في تأسيس الشركة العراقية لضمان الودائع والتي باشرت فعلياً بالعمل في عام 2019، تُعدُّ الدول الغربية سابقة للدول العربية في مجال تأمين الودائع، قد يرى القارئ كمثال على سبيل المقارنة إن أول تأسيس لنظام ضمان الودائع في الولايات المتحدة الأميركية كان عام 1934 في حين في العراق تأسس عام 2016 وبأشهر فعلياً عام 2019، ترجع الأسباب إلى إن القطاع المصرفي في العراق يتركز بشكل أساسي على المصارف الحكومية حيث كانت تُعدُّ الودائع فيها مؤمنة ضمناً من قبل الدولة، ازدادت الحاجة إلى نظام تأمين الودائع، وكنتيجة للتوسع في إجازة المصارف وزيادة أعدادها، إلا أن تلك الزيادة لم تقترن بزيادة الخدمات المصرفية وانتشارها المكاني في العراق لايزال محدود في عام 2016 بلغ العدد الكلي للمصارف في العراق 63 مصرفاً، 7 منها مصارف حكومية و35 منها خاص محلياً، أما المصارف المتبقية والبالغة 21 هي مصارف اجنبية (علي، 2018:28) على العكس من ذلك فإن المصارف في الولايات المتحدة هي مصارف خاصة.

## ثانياً - مفهوم الودائع وتأمين الودائع

الوديعة في اللغة هي من الأصل اللغوي " ودع " وتعني وضع الشيء عند غير من يملكه لحفظه، فهي تمثل إيداع شي لدى شخص اخر لفترة زمنية معينة مقابل أن يتعهد هذا الشخص برد الشيء نفسه عند الطلب، أما مفهوم الوديعة اصطلاحاً فقد عرفها البعض على انها (ما يترك عند الأمين) فهي بعبارة اخرى توكيل بحفظ الأموال (مجبل وداود، ٢٠٢٠:٣٩٤)، او هي النقود التي يعهد بها الافراد والهيئات إلى المصارف على أن تتعهد المصارف برد تلك المبالغ عند الطلب او بشروط متفق عليها، فهي بمثابة ديون مستحقة لصاحبها على ذمة المصرف، او هي عقد يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً من النقد بوسيلة من وسائل الدفع ويلتزم المصرف برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب او حين حلول آجله، كما يلتزم بدفع الفوائد او الأرباح حسب شروط العقد المتفق بينهم (بلعربي وبن نونة ٢٠١٦:٣)، فالودائع المصرفية هي المبالغ التي يضعها صاحبها في المصرف ، ويحق له سحبها، دفعة واحدة أو على دفعات لدى الطلب في أي وقت شاء، سواء كان السحب نقداً، أو عن طريق استعمال الشيكات، وأمر التحويلات المصرفية لعملاء آخرون (محمود، ٢٠٢١:١٥) الودائع المصرفية تتعامل بها المصارف وهي مؤسسات تشارك في نوعين متميزين من الأنشطة، واحد على كل جانب من جوانب الميزانية العمومية - تتلقى الودائع وتقوم بالإقراض (Werner, 2014:72).





أما تأمين الودائع هو وسيلة لحماية المودعين في المصارف، كلياً أو جزئياً، من الخسائر المحتملة بسبب عدم قدرة المصرف على سداد ديونه عند استحقاقها، فتأمين الودائع يعتبر شكلاً من أشكال الضمان للمودعين المعرضين لخطر فقدان أموالهم في حالة فشل المصرف، تم تأسيس أنظمة التأمين من قبل الحكومات مما يجعل من الإلزام للمصارف أن يكونوا أعضاء في هذا النظام ودفع قسط التأمين ( Hamisu & Hassan, 2017:15)، وأما الاقتصاديون فقد ذهبوا إلى أبعد من ذلك، فقد عرفوا تأمين الودائع على أنه الضمان الحكومي للديون الخاصة، حيث يصف تعريف الضمان بشكل مثالي دور مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية، (Williamson, 1994:117)، وأما من وجهة نظر (Sardana & Singhanian, 2022:1) فإن تأمين الودائع هو نظام يتم بموجبه تقديم ضمان لأصحاب الودائع في المؤسسات المالية المحددة فيما يتعلق بالحماية الكاملة أو الجزئية للمبلغ الأصلي والفائدة المستحقة التي يحتفظون بها في حسابات الودائع الخاصة بهم، حيث يشير مصطلح "مؤسسات مالية" بشكل أساسي إلى المصارف، فتأمين الودائع مكون أساسي من مكونات شبكة الأمان المالي (Hasan et al., 2022:1)، ويحقق هذا النظام بصورة أساسية الثقة، ويخلق اليات موثوقة للتعامل مع الأزمة المالية في حالة حدوثها، كما أن ثقة المودعين في المؤسسات المالية تساهم في استقرار النظام الاقتصادي، وبشكل عام فهو نظام مالي يحمي المودعين في حالة حدوث أزمة ضد فقدان ودائعهم المغطاة في المؤسسات المؤمن عليها (Igwe & Toby, 2021:2)، فهو بمثابة الاداة التي يتم استخدامها لحماية المودعين والحفاظ على ثقتهم في النظام المصرفي ولضمان وجود استقرار مالي في السوق، إذا فشل أحد المصارف، فإن المودعين على ثقة من أنهم سيحصلون على الحد الأقصى من ودائعهم المؤمنة، مما يعني أن ودائعهم آمنة في النظام المصرفي (Abdullah & Ahmad, 2012:3).

### ثالثاً – أهمية تأمين الودائع

تعد أنظمة تأمين الودائع مهمة ليس فقط للمصارف بحد ذاتها وإنما تكمن أهميتها بالنسبة للاقتصاد ككل، فهي جزء من "شبكة الأمان المالي"، تم تمثيلها كشبكة امان كونها تعمل على حماية المصارف من أي انهيار أو فشل فهي تقلل من تأثير تلك المخاطر التي قد يواجهها المصارف والتي تؤدي الى تدهور الاقتصاد الكلي (Kane, 2000:2)، و تساعد المصارف لتكون مصدر أمن لحفظ الأموال واستثمارها و ردها في وقت الحاجة، لذلك تبرز أهميتها ويلجأ الناس إليها نتيجة الثقة، فالثقة والمصادقية هي أساس العلاقة في التعامل بين المصرف والربائين، لذلك تعمل المصارف على تدعيم قاعدة الثقة والمصادقية في التعاملات المالية عن طريق تأمين الودائع، فهي تضمن للمودعين عدم فقدان أموالهم في حالة الإفلاس أو التعثر المالي وبنفس الوقت تؤمن قدر كبير من مصادر الأموال المتاحة للمصارف لغرض استثمارها، حيث يرى كل من (Alam et al., 2021:2) أنها تمكن النظام المصرفي من مواجهة التحديات التي تفرضها الظروف سريعة التغير، وتساهم أيضاً في الاستقرار المصرفي من خلال الدور الذي تلعبه بتقليل وتجنب الضرر



المحتمل الذي يمكن أن تحدثه الازمات المصرفية إذا ساءت الأمور، فضلاً عن ذلك، أن تأمين الودائع وحماية المودعين يعد من العناصر الفعالة في التغلب على مشاكل السيولة التي تواجه المؤسسات المالية التي تقبل الودائع بصفة عامة، من اجل ذلك اخذت الدول التي تطبق نظام تأمين الودائع المصرفية في تقييم انظمتها بأبراز نقاط القوة فيه والتركيز عليها ومعالجة نقاط الضعف والتخلص منها، أما الدول التي لم تطبق هذا النظام فقد بدأت بدراسة إمكانية تطبيق هذه الانظمة نظراً لأهميتها في علاج المشكلات والازمات التي تواجه المصارف (طعمة، ٢٠١٩:٤٤٥).

## رابعاً - نظرية تأمين الودائع

دأب الباحثون والمنظرون إلى اثار موضوع تأمين الودائع، بالخصوص خلال الفترة السابقة التي شهدت الكثير من الازمات المصرفية وقد وضع المنظرون مجموعة من النظريات التي تعطي لهذا المصطلح ابعاداً مختلفة، يركز الباحث على النظريات التي تفسر المفهوم والمخاطر المتعلقة بتأمين الودائع، وتستند النظرية الكامنة وراء تأمين الودائع إلى فكرة أن المصارف عرضة للأزمات المالية، وبالتالي، من الضروري وجود آلية لحماية أموال المودعين من تلك الازمات.

وفق نظرية تأمين الودائع هذه، يتم النظر إلى المصارف على أنها محفظة استثمارية محفوفة بالمخاطر، ونظراً لأن المصارف المؤمنة تزيد من أرباحها من خلال الدخول في استثمارات ذات عوائد مرتفعة، تزداد المخاطر التي تتعرض لها نتيجة الدخول في مثل هذه الاستثمارات، حيث أن ودائعها مؤمنة من قبل جهات اخرى، فهناك تحويل متوقع للقيمة والثروة من مؤسسة تأمين الودائع الحكومية إلى مالكي المصارف عبر تأمين الودائع، يهتم المنظمون بسلامة المصارف، لا سيما فيما يتعلق بالملاءة المالية أو احتمالية فشل أو التعثر المالي، لذلك فإن تنظيم مخاطر المصارف ضرورية لتقليل الخسائر المتوقعة التي تتكبدها مؤسسة تأمين الودائع نتيجة التعثر أو الفشل المالي المحتمل (Igwe & Toby, 2021:11)، تفسر النظرية قيام مدراء المصارف الذين يعملون على زيادة قيمة الأسهم من خلال الدخول في استثمارات تزيد من المخاطر، وهذه المخاطر لا تتماشى فيها مصالح مالكي ومديري المصارف مع مصالح صندوق التأمين (Cornett et al., 1998:153)، نتيجة لذلك تعمل الحكومة على التدخل من اجل وضع قواعد تنظيمية للحد من هذه المخاطر، من امثلة المخاطر التي تواجهها هي الخطر المعنوي، وقد تبرز ايضاً نوع اخر من المخاطر الناجمة عن التدخلات الحكومية في الصناعة المصرفية الا انه يتم التركيز هنا على المخاطر المعنوية (Johari et al., 2020:1).

## أ- المخاطر المعنوية لتأمين الودائع

يعتبر تأمين الودائع بشكل عام نظام لحماية المودعين وتعزيز الثقة بالجهاز المصرفي كما تم ذكره في المفهوم أعلاه كجانب إيجابي، الا انه في نفس الوقت، يخلق نوع من أنواع المخاطر وهو الخطر



المعنوي (Moral hazard) هذا الخطر ينشأ عندما يكون هنالك حوافز لدى المصارف لقبول المزيد من المخاطر، لأن تكلفة هذا الخطر لا تؤثر عليهم، أو أن الآخرين يتحملون هذه التكاليف، كلياً أو جزئياً، قد يؤدي السعي لتحقيق أهداف المصرف الفردية إلى زيادة المخاطر المالية للمصرف لان التكاليف المحتملة للفشل ستتحملها جميع المصارف الأعضاء في نظام التأمين (Nolte & Khan, 2017:48)، يمكن للإجراءات والتطبيقات التي تتبعها الجهات المنظمة للتأمين والمتمثلة بالقسط الثابت أن تخلق خطراً معنوياً، والسبب هو أن المصارف يمكن أن تقترض بسعر الفائدة الخالي من المخاطرة عن طريق الحصول على ودائع مؤمنة ثم استثمار هذه المبالغ في اصول خطرة ذات عوائد مرتفعة، في ظل هذا النظام، يمكن للمصارف تحويل القيمة والثروة من مؤسسة التأمين اليها، كونها تسعى إلى تعظيم قيمة أسهمها من خلال زيادة عوائد أصولها (Keeley, 1990:1183)، من وجهة نظر أخرى، يعد نظام تأمين الودائع القائم على المخاطر أحد السياسات التنظيمية التي ستحمي المودعين وكذلك تمنع المصارف من المخاطرة المفرطة وتقليل تأثير الأزمة المالية (Abdullah & Ahmad, 2012:5)، إذا لم تكن أقساط التأمين على الودائع عالية بما يكفي لتغطية المخاطر، وهو ما يحدث دائماً تقريباً، يتلقى كل من المصرفيين والمودعين إعانة من قبل الحكومة كدعم اثناء فترة الازمات المصرفية، ومع ذلك، فإن توزيع هذا الدعم سيعتمد على هيكل نظام التأمين، يميل التأمين على الودائع بسعر ثابت إلى دعم المصارف الأصغر والأكثر خطورة على حساب المصارف الأكبر والأكثر تنوعاً والأكثر أماناً (Kroszner, 1997:1)، اقترح الباحثون حلول ونظريات عديدة للمشكلات التي يسببها تأمين الودائع ضمن هذا الإطار، يتم تجميع حلول لمشكلة المخاطر المعنوية الناجمة عن تأمين الودائع على نطاق واسع ضمن مجموعة من النظريات، وهي النظرية العملية "Hands-on theory"، ونظرية الأقساط المتغيرة "Variable Premium Theory" ونظرية مراقبة المحفظة المستندة إلى السوق "Market-Based Portfolio Monitoring Theory" ونظرية التقييد التنظيمي "Regulatory Restraint Theory"، ونظرية الفصل "Segregation Theory" (Williamson, 1994:121).

1. **النظرية العملية:** تفترض النظرية العملية أن الحكومة بصفتها مؤسسة تأمين الودائع، يجب أن تحمي مصالحها من خلال إجبار المصارف المؤمنة على الاحتفاظ بحافظها عند مستوى معين من المخاطر يتناسب مع تكلفة تأمين الودائع، في ظل هذا النهج العملي، تواجه الحكومة مهمة هائلة تتمثل في مراقبة جميع جوانب العمليات المصرفية بضمنها متطلبات رأس المال فضلاً عن المهمة الإضافية المتمثلة في استيعاب المعلومات التي تم الحصول عليها بطريقة ذات مغزى تتعلق بالتكلفة التي سيتم عندها تسعير تأمين الودائع، وبالتالي تفرض مؤسسة التأمين متطلبات لرأس مال المصرف بحيث تضمن إن مديري



المصارف سيأخذون في الحسبان الخسائر المحتملة للمساهمين عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالمخاطر (Klausner, 1991:713).

2. **نظرية الأقساط المتغيرة:** تفترض هذه النظرية أنه يمكن مواجهة الخطر المعنوي من خلال تسعير أقساط التأمين بشكل مختلف اعتماداً على المخاطر التي يتعرض لها المؤمن، لأن الأقساط الموحدة تجعل المصارف الأقل مخاطرة تدعم المصارف الأكثر خطورة، في الواقع، تُعدُّ نظرية الأقساط المتغيرة اختلافاً دقيقاً عن النظرية العملية، حتى مع الأقساط المتغيرة، لا يمكن تجنب المخاطر المعنوية لتأمين الودائع ما لم تراقب الحكومة المصارف المؤمنة بشكل فعال وتستوعب المعلومات التي تم الحصول عليها، لذلك قد تعمل المصارف على تحمل المزيد من المخاطر مقابل الحصول على المزيد من الأرباح (Short & O'Driscoll, 1983:15)، الاختلاف الوحيد بين النظريتين هو أنه بدون أقساط متغيرة، يجب على الحكومة إجبار جميع المحافظ المصرفية على أن تكون بمستوى موحد من المخاطر، بينما تسمح الأقساط المتغيرة للمصارف بالعمل في أي مستوى من المخاطر (Williamson, 1994:123).

3. **نظرية مراقبة المحفظة المستندة إلى السوق:** يجب أن تستند أقساط التأمين على الودائع إلى درجة خطورة محفظة استثمارات المصرف إلى الحد الذي يمكن معه ملاحظة المخاطر، في حين أن هذه السياسة لا يمكن أن تمنع المصارف من تحمل الكثير من المخاطر، إلا أنها قد تقلل من الحافز للقيام بذلك (Diamond & Dybvig, 1986:57)، تفترض نظرية مراقبة المحفظة المستندة إلى السوق أن أسواق الأوراق المالية يمكنها تقييم مخاطر المحفظة بشكل أكثر كفاءة، مع اشتراط أن يُطلب من جميع المصارف التي يزيد حجمها عن حجم معين إصدار دين طويل الأجل للتداول العام، وتقوم شركة التأمين الفيدرالية بعد ذلك باستقراء مخاطر المحفظة وقسط تأمين الودائع المقابل للمحفظة من أسعار السوق التي يتم تداول ديون المصارف بها، المبادئ الأساسية لنظرية مراقبة المحفظة المستندة إلى السوق سليمة تماماً بسبب الإجماع العام على كفاءة أسواق الأوراق المالية مع تداول نشط من قبل أعداد كبيرة من المشاركين المتمرسين (Scott, 1988:910).

4. **نظرية التقييد التنظيمي:** تفترض نظرية التقييد التنظيمي، في أكثر أشكالها تطرفاً، أنه لا ينبغي أن يكون هناك تأمين على الودائع لأن تكاليف المخاطر المعنوية لتأمين الودائع تتجاوز فوائدها، فإن التركيز هنا ينصب على الأشكال الأقل تطرفاً من النظرية التي لا تدعو إلى الإلغاء الكامل للتأمين على الودائع، يمكن لهذه النظرية تقليص نطاق تغطية تأمين الودائع، وتفسير حدود التغطية الحالية بشكل أكثر صرامة، والسماح للمودعين بالاختيار بين الودائع المؤمن وغير المؤمن عليها،



فإن مصدر الخطر بالنسبة لشركة تأمين الودائع هو المحفظة وليس المودع، فإن المصارف هنا يكون لديها حوافز للقيام باستثمارات محفوفة بالمخاطر وخاصة عندما لا يتم تسعير تأمين الودائع بشكل عادل، وإن المصارف ستختار الاحتفاظ بمحافظ ذات مخاطر عالية (Calomiris, 1989:10).

5. **نظرية الفصل:** تشكل نظرية الفصل الأساس لمقترحات قبول الودائع المؤمنة فقط في مؤسسات منفصلة لا تقبل الودائع غير المؤمنة، والتي تحتفظ بمحافظ الأوراق المالية الحكومية، أو لتحقيق نفس التأثير دون إنشاء مؤسسات منفصلة فعلياً عن طريق فرض متطلبات المحفظة والامتيازات القانونية لصالح المودعين وشركة التأمين، يمكن إصدار أوراق مالية حكومية جديدة، أي ببساطة عن طريق وضع الأموال المؤمن عليها مباشرة في أيدي الحكومة، على عكس الأوراق المالية الخاصة، فإن الأوراق المالية الحكومية خالية من مخاطر التخلف عن السداد، تشكل هذه الأصول احتياطياً ثانوياً يمكن تصفيته بسرعة (Klein, 1971:209).

### خامساً - أنواع أنظمة التأمين

قد ينصرف ذهن القارئ للوهلة الأولى أن الموضوع يخص النوع التقليدي من أنواع التأمين التجاري إلا أنه ليس كذلك، يختلف تأمين الودائع عن باقي أنظمة التأمين الأخرى، وهذا الاختلاف ناتج عن الغرض الأساسي من عملية التأمين، على سبيل المثال، التأمين التجاري يكون الغرض منه حماية حامل الوثيقة من المخاطر المختلفة التي يتعرض لها، أما في أنظمة تأمين الودائع فالغرض منه هو حماية أموال المودعين بالدرجة الأساس من مخاطر التخلف عن السداد في أوقات العسر المالي التي يتعرض لها النظام المصرفي، يتم مناقشة مجموعة الفروقات الجوهرية ما بين تلك الأنظمة مع التركيز على أنظمة تأمين الودائع كمحور للبحث.

#### أ- تأمين الودائع مقابل أنواع التأمين الأخرى

تعمل أنظمة تأمين الودائع (DIS) على حماية المودعين والنظام المصرفي في أوقات العسر المالي، فهي اتفاق ثلاثي بين شركة التأمين والمصارف الأعضاء والمودعين، أما أنواع التأمين الأخرى مثل التأمين على الحياة أو التأمين التجاري فهو اتفاق ثنائي بين شركة التأمين والمستفيد بصورة مباشرة، وقد يكون الاشتراك في هذا النوع من الأنظمة على نحو اختياري بالنسبة للمستفيد، أما أنظمة تأمين الودائع قد تكون المشاركة فيها اجبارية من أجل حماية النظام المالي، غالباً ما يكون مقدار التغطية التأمينية محدداً، أما في التأمين التجاري يكون اجمالياً (Hamisu & Hassan, 2017:17)، ومن حيث التنوع فإن مخاطر تأمين الودائع لا يمكن تنويعها بسهولة، على العكس من ذلك، بالنسبة للعديد من أنواع التأمين مثل التأمين على الحياة أو التأمين على السيارات، يمكن تنويع مخاطرها من خلال مطالبات حاملي البوليصة



الفردية من الاكتتاب في عدد كبير من السياسات التي تكون مخاطرها مستقلة إلى حد كبير، ونتيجة لذلك، يمكن توقع معدل خسارة شركة التأمين نسبياً من عام إلى آخر، شركات تأمين الودائع تواجه خسائر غير قابلة للتنوع، وبالتالي، فإن تكلفة السوق العادلة لتأمين الودائع ستتجاوز الخسارة المتوقعة من الناحية الاكتوارية العادلة بسبب إضافة علاوة مخاطر منتظمة ضرورية لتعويض شركة التأمين عن تحمل مخاطر غير قابلة للتنوع (Jokivuolle & Pennacchi, 2019:21).

### ب- تأمين الودائع الصريح مقابل التأمين الضمني

التأمين على الودائع المصرفية كما هو مطبق حالياً من قبل مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية يتكون من مكونين، الأول هو التأمين الصريح الذي يحمي تعاقدياً بعض الودائع بقسط تأمين ثابت لا علاقة له بطبيعة الخطر المؤمن عليه، المكون الثاني، الذي نسميه التأمين الضمني، يتعلق بممارسات مؤسسة التأمين الفدرالية (FDIC) طويلة الأمد لحماية المودعين غير المؤمن عليهم تعاقدياً بشكل متكرر، لا سيما إذا كان حجم المصرف الذي يفشل "كبيراً" بما يكفي لإثارة المخاوف بشأن استقرار النظام المالي (Plent & Psrotopapadaki, 1987:107).

نظام تأمين الودائع له هدفان أساسيان هما توفير وسيلة استثمارية آمنة للمودعين وتحقيق الاستقرار المصرفي (White, 1989:11)، في حين يوجد تصنيف آخر لأنظمة تأمين الودائع حول العالم، وهذا التصنيف يعتمد على شكل نظام تأمين الودائع سواء أكان صريحاً "Explicit" أم ضمناً "Implicit"، يكون تأمين الودائع صريحاً إذا كان شكل من أشكال التشريع، مثل قانون البنك المركزي أو قانون المصارف أو الدستور، حيث ينص على نظام تأمين للودائع، في غياب مثل هذه الترتيبات الرسمية، يعتبر نظام تأمين الودائع ضمناً (Kunt & Sobaci, 2001:482)، يعمل كلا النظامين للتأمين على الودائع بموجب طريقتين أحد هذه الطرق هي طريقة الرسوم الثابتة والأخرى هي طريقة الرسوم المتغيرة، بموجب طريقة الرسوم الثابتة تدفع جميع المصارف نفس الرسوم لكل دولار يتم ايداعه لدى المصرف، إلا أن طريقة الرسوم الثابتة تخلق حوافز للمصارف لزيادة مخاطر محافظها الاستثمارية، أما طريقة الرسوم المتغيرة هي مستندة إلى المخاطر هنا يتم بموجب هذه الطريقة تحديد الرسوم بناءً على مخاطر محفظة المصرف، ستدفع المصارف الأقل خطورة رسوماً أقل، وستدفع المصارف الأكثر خطورة رسوماً أعلى (Baer, 1985:45) وسيتم التطرق إلى كلا الطريقتين بشكل أكثر تفصيلاً في موضوع التمويل.



## سادساً - صندوق تأمين الودائع (DIF)

في إطار حماية حقوق المودعين وتأمين ودائعهم، تم انشاء صندوق (DIF) من قبل مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية (FDIC) واستخدام عائداته كضمان لتعويض الودعين في حالة فشل احد المصارف الأعضاء (Getter, 2014:1)، فهو صندوق تراكمي لتحصيل الأقساط من المصارف الأعضاء في (FDIC) واستخدام اموال الصندوق من اجل السداد الفوري لمطالبات المودعين في حالة تخلف المصرف عن السداد (Ebiaghan & Jeroh, 2020:1131)، يتكون رأس مال الصندوق من الاحتياطي التراكمي الذي تم تكوينه بمرور الوقت من خلال تحصيل الأقساط من المصارف التي تتلقى مزايا تأمين الودائع، وإن حجم هذه الأقساط يتم تحديدها بناءً على حجم المخاطر المحتملة في النظام المالي الودائع، (Acharya et al.,2010:2)، وإن المخاطر التي يتعرض لها صندوق التأمين المصرفي أصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بصحة المؤسسات المصرفية الكبرى أي ما يسمى المصارف الضخمة، وذلك لان تكلفة خسائرها تكون باهضة (Jones & Oshinsky, 2009:59)، يجب ان يتمتع الصندوق بالاستدامة ومن اجل استدامة الصندوق (DIF) يرى الباحثان كل من (Tasto & Randolph, 2011:121) إن هنالك شرطان يجب توفرهما، الأول هو التحليل الأفضل لمخاطر الفشل المصرفي المحتمل في المستقبل، والآخر هو تحصيل الأقساط الكافية لحالات الفشل المتوقعة في المستقبل، تعمل تلك الحلول على زيادة الثقة والاستقرار في الصناعة المصرفية.

أدت ازمة المدخرات والقروض (S&L) في عام 1991 إلى انخفاض الاحتياطيات في الصندوق بشكل سلبي، ونتيجة لذلك تضمن قانون تحسين مؤسسة تأمين الودائع (FDICIA) الذي تم اقراره بعد الازمة المالية بإعادة رسملة الصندوق بقرض من الخزانة الأمريكية وسمحت برفع معدلات تأمين الودائع التي تدفعها المصارف، حيث وصل الصندوق إلى المستوى المستهدف المحدد بموجب (FDICIA) البالغة 1.25% من الودائع المؤمن عليها المعروفة باسم نسبة الاحتياطي المعين (DRR) (Kuritzkes et al.,2005:5)، وهي نسبة مئوية من الودائع المؤمن عليها المقدرة، يتم تعيينها من قبل مجلس الإدارة في (FDIC) يتم تحديدها عند بداية كل سنة تقويمية، تم تحديد النسبة من قبل مجلس الإدارة اعتباراً من عام 2011 حيث بلغت النسبة 2% من الودائع المؤمنة المقدرة (Ellis et al., 2019:1).

## أ - خطة التمويل (DIF)

بعد أن تم تأسيس صندوق تأمين الودائع من قبل مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية FDIC تم طرح مجموعة من الآراء والأفكار حول تمويل الصندوق، حيث تم مناقشة ثلاث خيارات لتمويل الصندوق الخيار الأول التمويل المسبق (ex-ante funding) وهو التمويل المستخدم لحل فشل المصارف الذي تم تلقيه كأقساط قبل الفشل، أما الخيار الثاني هو التمويل اللاحق (ex-post funding)



هو التمويل المستلم بعد حالة الفشل، في حين أن الخيار الثالث هو النهج الهجين (hybrid approaches) الذي يجمع بين التمويل السابق والتمويل اللاحق (O'Keefe & Ufier, 2017).

1. **التمويل المسبق:** هذا هو السيناريو الذي تعمل به اغلب مؤسسات التأمين حيث تقوم بتوليد إيرادات قبل الفشل أي قبل حدوث الأزمات المصرفية، يتم تجميع هذه الأموال في الصندوق بشكل دوري من خلال مساهمات أقساط تقدمها المؤسسات المشاركة، ويمكن أن يكون تكرار تحصيل الأقساط من قبل مؤسسة تأمين الودائع على أساس سنوي أو نصف سنوي (Ebiaghan & Jeroh, 2020:1131)، إن هذا النوع من التمويل له مجموعة من المزايا كونه يسمح لشركة تأمين الودائع بتسهيل تكلفة تأمين الودائع بمرور الوقت، أي أن الأقساط التي يتم جمعها قبل الازمة المصرفية تكون أقرب إلى الأقساط العادلة اكتوارياً (Pennacchi, 2005:435)، من وجهة نظر شركة التأمين، تعني العدالة الاكتوارية أننا ملزمون أخلاقياً بالتأكد من أن أقساط التأمين تعكس مخاطر المؤمن (Daniels, 2004:124)، بعبارة أخرى يجب أن تتطابق الأقساط التي يدفعها المؤمن عليهم بأكبر قدر ممكن من تعرضهم للمخاطر (Landes, 2015:1)، يشير معظم المصرفيين إلى أنهم يفضلون الأقساط الثابتة والتي يمكن التنبؤ بها بدلاً من الأقساط التي تتقلب وتزداد بشكل حاد في أوقات الضغط الاقتصادي عندما تكون المصارف غير قادرة على تحملها، أخيراً، كما هو الحال مع أي ترتيب تأمين، فإن التمويل المسبق يعد عامل امان للمودعين، وبالتالي يعزز الثقة ويعزز الاستقرار المالي (Ellis, 2013:3).

2. **التمويل اللاحق:** يؤسس نظام التمويل اللاحق نظام تأمين للودائع يقوم على تقاسم خسارة أو ترتيب ضمان متبادل بين المؤسسات المشاركة في نظام (DIS)، لا يعتمد هذا النوع من التمويل على الأموال المتراكمة مسبقاً، ولكنه يعتمد بدلاً من ذلك على الضمانات التي تقدمها المؤسسات المشاركة لتغطية المودعين بمجرد فشل المصرف (Hoelscher et al., 2006:25)، يقوم هذا النوع من التمويل على الأقساط التي يتم جمعها من المصارف الأعضاء بعد حدوث الازمة المصرفية، يحفز التمويل اللاحق المصارف على مراقبة أنشطة بعضها البعض، مما يزيد من انضباط السوق، ولكن قد يكون له أيضاً آثار وعواقب على المصارف نتيجة لزيادة الرسوم عندما تكون ميزانيات المصارف تحت الضغط، علاوة على ذلك، سيتم فرض الأموال اللاحقة على المصارف الباقية، وليس المؤسسات الفاشلة فقط، وبالتالي يمكن اعتبارها غير عادلة (Enoch, 2014:284)، ولتوضيح تفاصيل أكثر عن كلا النظامين يوضح الشكل (2) مزايا وعيوب كل نوع من أنواع التمويل.





المزايا	العيوب	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• انضباط السوق: بحث المصارف على مراقبة أنشطة بعضها البعض.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• التأخيرات المحتملة في الدفع: لا يتم تحصيل الأموال مسبقاً.</li> <li>• الآثار الدورية: الالتزامات في الأوضاع الاقتصادية السيئة قد تؤدي إلى اخفاقات المصارف، وإعادة التفاوض على الشروط و / أو انهيار DIS.</li> </ul>	التمويل اللاحق
<ul style="list-style-type: none"> <li>• ثقة الجمهور: السداد الفوري للمودعين ممكن.</li> <li>• تسهيل دفع الأقساط: تقليل التأثيرات السلبية الاقتصادية.</li> <li>• الحد من المخاطر المعنوية: التمويل المسبق يمكن أن يشمل أقساط التأمين المعدلة حسب المخاطر.</li> <li>• منصفة وعادلة: تساهم جميع المؤسسات الأعضاء (بما في ذلك المؤسسات الفاشلة المحتملة)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• حجم الصندوق المناسب: من الصعب إنشاء صندوق بحجم كاف</li> <li>• حساب قسط مناسب: الصعوبات في تحديد طريقة حساب "عادلة".</li> <li>• التعقيد الإداري: التعقيد التنظيمي والاستراتيجي.</li> </ul>	التمويل المسبق

### الشكل (2) مزايا وعيوب التمويل اللاحق والتمويل المسبق لصندوق تأمين الودائع

Source (Bernet, B., & Walter, S. (2009). *Design, structure and implementation of a modern deposit insurance scheme* (No. 2009/5). SUERF Studies)

3. التمويل الهجين: بموجب هذا النوع من التمويل يتم استحقاق أقساط شهرية من المصارف المشاركة في الصندوق وكذلك يمكن استخدام التمويل المحدود، من خلال الحصول على قروض من البنك المركزي، وكذلك الإعانات من المالية العامة والجهات الاشرافية ( Amosova & Sanakoev, 2020:5).

4. التمويل التكميلي أو الطارئ: يمكن أن يتعرض الصندوق الاحتياطي لنظام تأمين الودائع للخطر في حالة وجود عدد كبير من حالات الفشل أو فشل مؤسسة مالية كبيرة بما فيه الكفاية، في ظل هذه الظروف، قد تتجاوز المطالبات موارد الصندوق المتاحة، للتعامل مع هذا الاحتمال، غالبًا ما يتم هيكلة نظام تأمين الودائع ليشمل المصادر التكميلية أو الطارئة للدعم المالي فضلاً عن مساهماته أو تقييماته المنتظمة، يأخذ هذا التمويل التكميلي بشكل عام أحد شكلين أما فرض ضريبة خاصة على المصارف المساهمة أو الاقتراض (Hoelscher et al., 2006:23)، يعتبر هذا النوع من التمويل الدعم الذي توفره الحكومة بصورة مباشرة إلى المؤسسات المتعثرة وهي ما تسمية خطة الإنقاذ الممولة من دافعي الضرائب، هي دفعة سريعة من المال العام في مصرف متعثر، قد تأخذ هذه الدفعة شكل رأس المال السهمي أو الدين غير المضمون، إن الطرف الذي يتم إنقاذه ليس هو



المصرف، بل هو الدائنون أي المودعين المؤمن عليهم إلى الحد الذي يكونون فيه معزولين عن الخسائر التي قد يتعرضون لها في التصفية أو إعادة التنظيم (Guynnt, 2012:125).

## ب - احتياطي صندوق (DIF)

تفرض بعض أنظمة التأمين على المؤسسات الأعضاء قسط تأمين لمستوى خسائر الأعضاء أو احتياطات لصندوق التأمين، لكن تطلب العديد من خطط التأمين تعديل الأقساط لإعادة احتياطات صندوق التأمين إلى المستوى المستهدف، إما على الفور أو تدريجياً بمرور الوقت، مثل أنظمة استهداف احتياطي التأمين الفدرالي على الودائع في الولايات المتحدة، (Pennacchi, 2005:63) حيث حققت مؤسسة التأمين الفدرالية (FDIC) نجاحاً متبايناً مع مناهج مختلفة لتحديد حجم الصندوق الأمثل، خلال أول 54 عامًا، حتى عام 1989، لم يكن هناك حجم صندوق مستهدف، تم تحديد معدلات الأقساط الفعالة بموجب القانون، وتم السماح للصندوق بالنمو إلى الحد الذي تجاوزت فيه الإيرادات النفقات، وتزامنت هذه الفترة مع استقرار اقتصادي كبير وقليل من حالات فشل المصارف، لذا لم تكن صناديق التأمين على الودائع مصدر قلق ملح، في عام 1989، لأول مرة تم وضع حجم صندوق مستهدف، في شكل نسبة الاحتياطي المعين (DRR)، للحد من مخاطر الكوارث المالية، بما لا يقل عن 1.25 في المائة من الودائع المؤمنة (Ellis, 2013:3).

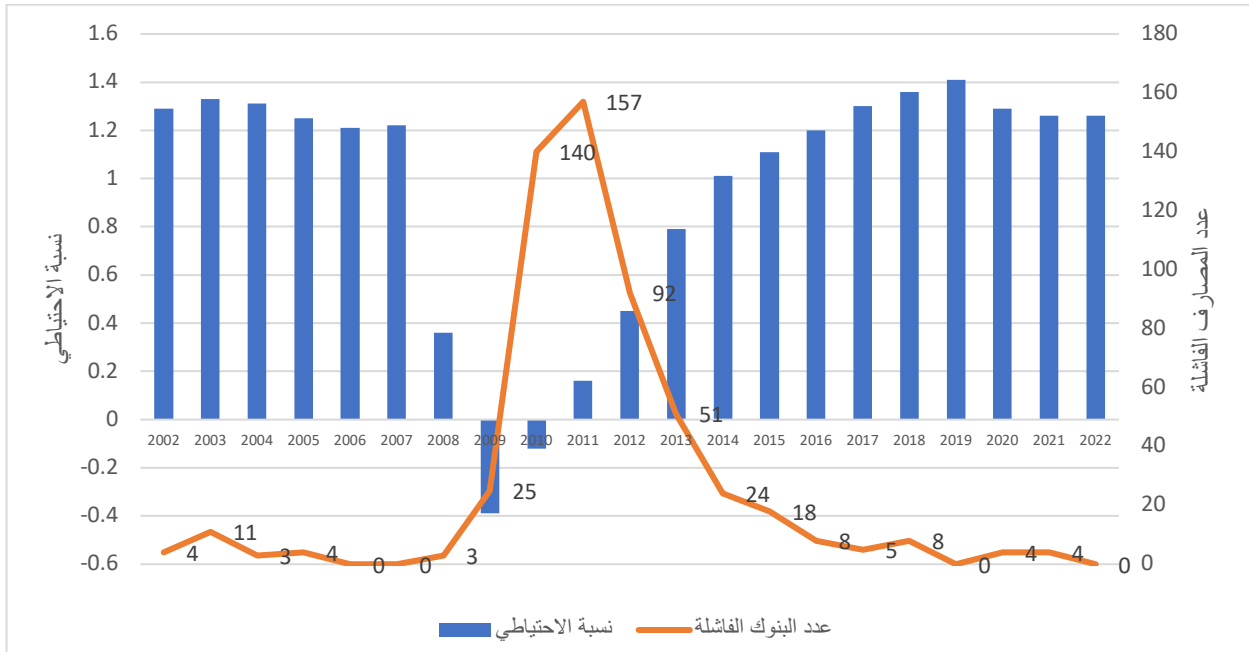
يجب أن يكون حجم DIF كافي لتلبية الالتزامات المستقبلية المتوقعة وتغطية التكاليف التشغيلية والمواد ذات الصلة بشركة التأمين، قد تختلف البلدان في اهدافها للصناديق تأمين الودائع، قد يكون لها أهداف طويلة وقصيرة الأجل مختلفة فهي تهدف إلى تحقيق أهداف متعددة، على سبيل المثال لدى الولايات المتحدة الحد الأدنى من نسبة صندوق تأمين الودائع (DIF) بنسبة 1.35% محددة وفق القانون، وايضاً لها هدف طويل الأجل للصندوق البالغ 2.0 % والمعروفة أيضاً باسم نسبة الاحتياطي المعين (DRR) بواسطة لوائح FDIC كنسبة مستهدفة (IADI, 2016:7).

تم استنفاد صندوق تأمين الودائع (DIF) وأصبح سالباً في 2009-2010 بعد احتساب احتياطات الخسائر الطارئة، مع زيادة وتيرة إغلاق المصارف، بما في ذلك الإخفاقات غير المسبوقة للعديد من المصارف الكبيرة، لمعالجة ضغوط رأس المال، رفعت مؤسسة التأمين على الودائع معدلات أقساط التأمين على الودائع وفرضت على المصارف قسطاً خاصاً طارئاً إضافياً في عام 2009، من أجل حلول فشل المصارف المقبلة وتلبية احتياجات السيولة (Kusaya et al., 2023:148)، استجابة للأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2008، أطلقت الحكومة الأمريكية برنامج إغاثة الأصول المتعثرة (TARP)، وهو أكبر خطة إنقاذ حكومية في تاريخ الولايات المتحدة، كان هدف برنامج TARP هو إقناع المستثمرين والمستهلكين بسلامة القطاع المصرفي، وتعزيز الإقراض، ومنع التهافت على المصارف وخلق أزمات (Ncube &



1: Hausken, 2019). يستثمر صندوق تأمين الودائع التابع (FDIC) صافي الدخل الناتج عن أقساط التأمين التي تودعها المؤسسات المؤمنة لديه في الأوراق المالية، فضلاً عن النقد، وذلك لتشكيل مزيج من الأوراق المالية والنقد في الصندوق، تتكون محفظة الأوراق المالية عادة من السندات والأوراق المالية الصادرة عن الحكومات المحلية، تُعدّ محفظة الاستثمار من بين القرارات الأربعة التي اتخذتها شركة تأمين الودائع - تسعير تأمين الودائع، وتحديد صندوق التأمين المستهدف، وحل إخفاقات المصارف وإدارة الاستثمارات - تقتصر بعض شركات تأمين الودائع، مثل مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية، على شراء الأوراق المالية المحلية الصادرة عن الحكومة فقط، ولكنها تحتفظ بالسيطرة على سيولة المحفظة والمخاطر الأجلية (Kusaya et al., 2023:150).

الشكل (4) يوضح الاحتياطيات التاريخية للصندوق للفترة من 2002-2022 حيث مر الصندوق بثلاثة فترات رئيسية وهي فترة ما قبل الازمة المالية وفترة اثناء الازمة المالية (2007-2008)، فترة ما بعد الازمة المالية، مع عدد المصارف التي فشلت وقامت (FDIC) بتصفيتهما خلال نفس الفترة.



الشكل (3) احتياطي الصندوق وعدد حالات الفشل المالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات التاريخية (FDIC)

## سابعاً - التغطية التأمينية للودائع

بعد أن تم تأسيس (FDIC) مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية عام 1933، تم وضع حدود كتغطية للودائع المؤمنة حيث بلغ حدود الرقم الأصلي عند التأسيس 2500 دولار امريكي، لم يتم التأمين على الودائع أبداً إلى الدرجة المتوخاة بموجب الخطة الدائمة للمؤسسة، ولم يتم تثبيت التغطية عند مستوى معين،

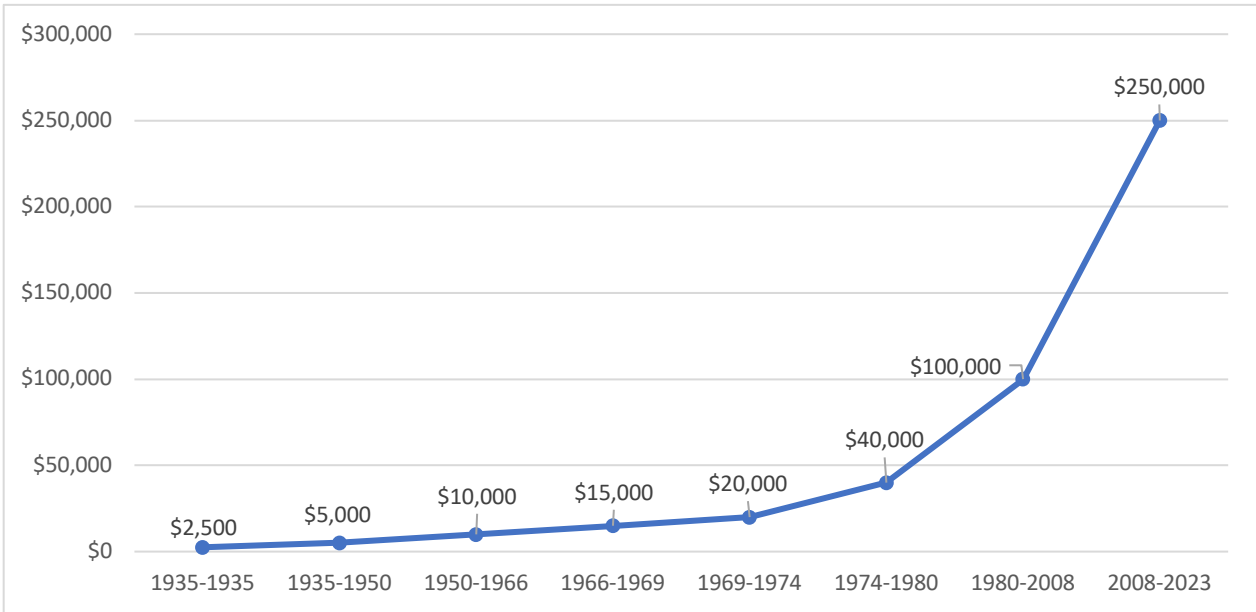


بل تغيرت التغطية بمرور الوقت وكما موضحة في الشكل (5)، حيث بلغت التغطية التأمينية الأولية 2500 دولار، ولقد تباينت أسباب كل زيادة وغالبا ما تأثرت بأحداث أو ظروف من خارج الصناعة المصرفية (Bradley, 2000:6). سعت الجهات المنظمة للمصارف إلى تحديد مستويات معينة من التغطية، بحيث تكون حدود عالية بما يكفي لتوفير حماية كافية للمودعين الصغار ومنخفضة بدرجة كافية بحيث يستمر كبار المودعين في العمل كشكل من أشكال انضباط السوق، هناك طريقتان للقيام بوضع تلك الحدود، الأولى هو حساب المعدل الحالي لمستوى التغطية الأصلي عن طريق تعديل حد التضخم، والأخرى هو تحديد مستوى التغطية الذي سيحتاجه المودع العادي لحماية مدخراته، بعد ذلك تمت زيادة هذا الحد إلى 5000 دولار، اعتبارًا من 30 يونيو 1934 (Thomson, 2000:2).

في عام 1950 نص تشريع FDIC على دفع خصومات من دخل التقييم غير الضروري للمصرف الذي يساوي 60 % من صافي دخل التقييم في أي عام، نتيجة لذلك انخفضت أقساط التأمين الفعالة، على إثر ذلك قامت الجهات التشريعية برفع تغطية التأمين الأساسي لكل من مدخرات المصارف إلى 10,000 دولار (Miles & Jackson, 2005:2).

واستمر ذلك إلى عام 1966 حيث تم رفع مستوى تغطية الودائع من قبل مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية (FDIC) إلى 15,000 دولار، بعد ذلك تمت زيادة مبلغ ودائع الوحدات العامة التي تمت تغطيتها، ونتيجة لذلك في عام 1974، تم رفع الحد الأقصى المغطى لحسابات الوحدات غير العامة من 20,000 دولار بداية من عام 1969 إلى 40,000 دولار (Hogan & Luther, 2014:152)، استمرت هذه التغطية لغاية عام 1982 لحين حدوث أزمة (S&L)، وهي أزمة المدخرات والقروض التي حدثت في الولايات المتحدة خلال فترة الثمانينيات، سن الكونجرس الأمريكي تشريعاً يهدف إلى حل هذا الأزمة، وقام برفع حد التغطية التأمينية على الودائع من 40.000 دولار إلى 100.000 دولار لكل مودع لكل مؤسسة ايداع (Blair & Kushmeider, 2006:10). حتى عام 2005، أدارت مؤسسة التأمين على الودائع صندوقين للتأمين على الودائع صندوق التأمين المصرفي (BIF) وصندوق تأمين جمعية الادخار (SAIF) لتأمين الودائع في المصارف وجمعيات الادخار (المدخرات) على التوالي، كانت الصناديق موجودة بشكل منفصل، لكن كلاهما قدم تغطية تأمينية متطابقة بالغة 100,000 دولار، وكلاهما يعمل بموجب نفس نظام التقييم القانوني (Szelag, 2009:12). بعد ذلك حدد قانون الاستقرار الاقتصادي الطارئ (EESA) وتحديدًا المادة 136 من القانون فزاد من حد تغطية تأمين الودائع من قبل مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC)، اعتبارًا من 3 أكتوبر 2008 بلغت التغطية التأمينية 250,000 دولار أمريكي، لم تؤثر الزيادة في التغطية التأمينية على جميع المصارف بالتساوي، شهدت بعض المصارف زيادة كبيرة في الودائع المؤمن عليها، بينما شهد البعض الآخر زيادة معتدلة أو عدم زيادة في الودائع على الإطلاق (Johari et al., 2020:1).





الشكل (4) حدود التغطية للفترات 2023-1935

(Source: Federal Deposit Insurance Corporation, 2010 Annual Report)

## ثامناً - أقساط تأمين الودائع

تشير أقساط تأمين الودائع إلى الرسوم التي تدفعها المصارف المشاركة في صندوق تأمين الودائع من أجل تمويل عمليات النظام، كما تؤكد النظرية الاقتصادية التقليدية أن تأمين الودائع بقسط معقول أو أقساط تأمين الودائع لمخاطر التخلف عن السداد، يجب أن يعكس المخاطر المالية الحالية للمصارف الاعضاء، ويجب ألا يعتمد قسط التأمين العادل بشكل مباشر على الخسائر السابقة التي تكبدتها شركة التأمين، وبالتالي، لا ينبغي أن يكون للأقساط أي علاقة مباشرة باحتياطات صندوق التأمين (PENNACCHI, 1999:65).

عندما حدد الكونجرس السعر الأولي لتأمين ودائع (FDIC) في قانون المصارف لعام 1935 لم يحدد هيكل الرسوم المناسبة في ذلك الحين، حيث لا يمكن للخبرة والنظرية تقديم الكثير من الإرشادات فيما يتعلق بهيكل الرسوم المناسب (Marcus & Shaked, 1984:446)، تحدد FDIC عمداً قسط التأمين الصريح أقل من القيمة السوقية وذلك لإغراء المصارف غير الأعضاء المعتمدة من الدولة لتقديم نفسها طواعية للسيطرة التنظيمية للمؤسسة (BUSER et al., 1981:51)، لتقدير المخاطر المصرفية وتحديد أقساط التأمين الودائع، أيضاً فضلاً عن النماذج يستخدم المنظمون عادةً مجموعة من المؤشرات النوعية التي يتم جمعها من البيانات المصرفية، جنباً إلى جنب مع المؤشرات القائمة على المحاسبة، تم تطوير العديد من الطرق التي تستخدم المؤشرات القائمة على السوق (Laeven, 1983:5).



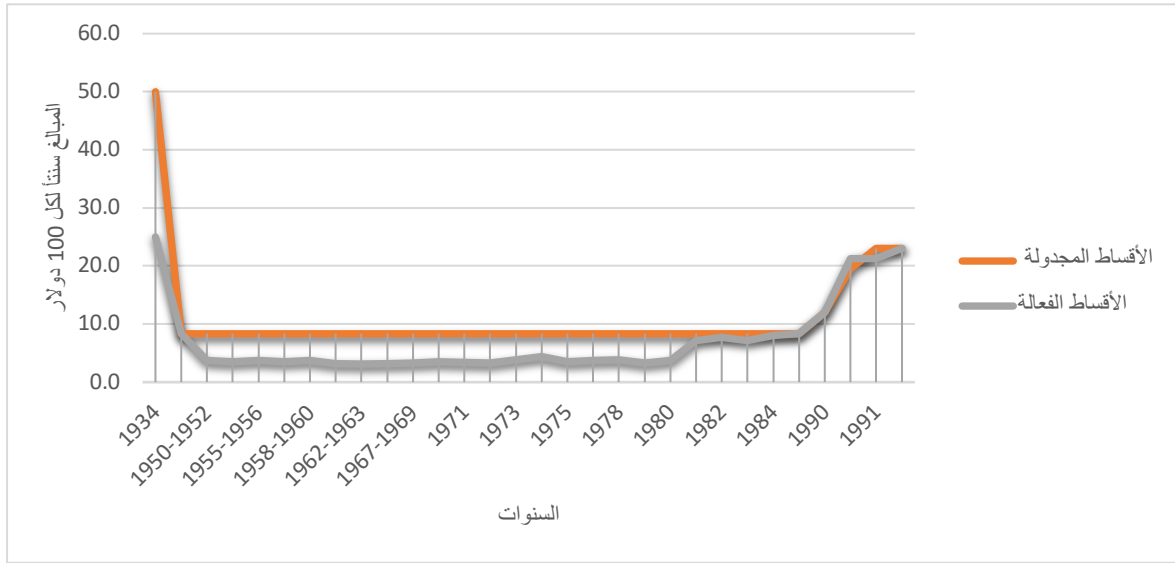
## أ- تسعير تأمين الودائع

يعتبر تسعير تأمين الودائع من المواضيع المهمة، حيث توجد طرق عديدة لتسعير تأمين الودائع، يعتمد بعض هذه الطرق على مخاطر الأصول المصرفية لتسعير تأمين الودائع، في حين تعتمد الطرق الأخرى على التسعير الثابت، إلا أنه في كل حالات التسعير يجب أن تغطي المساهمة التي تقدمها مؤسسات المؤمنة لمؤسسة تأمين الودائع مخاطر التخلف عن السداد على الودائع المغطاة وكذلك المخاطر النظامية للودائع المؤمن عليها التي تنبع من المؤسسة، يعتبر التسعير من هذا النوع "عادلاً" إذا كان يغطي هذين العاملين من المخاطر بأكبر قدر ممكن من الدقة ويتم ترجمته إلى مساهمة سنوية يقدمها المصرف (Bernet & Walter, 2009:38)، وفيما يلي أبرز الطرق المستخدمة للتسعير.

## 1 - تسعير تأمين الودائع بموجب القسط الثابت

بدأ تأمين الودائع للمصارف التجارية مع تمرير قانون المصارف، وتم تحديد القسط الأولي عند التأسيس 50 سنتاً لكل 100 دولار من إجمالي الودائع المؤمن عليها، مع دفع نصفها عند القبول في الصندوق والباقي يخضع للاستدعاء لاحقاً، والغطية المقررة في حينها البالغة 2500 دولار لكل مودع لكل مصرف، استمر ذلك حتى عام 1949 حيث بدأ التغيير في الأقساط نتيجة برنامج الخصومات فأصبح هنالك اختلاف بين الأقساط المجدولة والأقساط الفعالة (Miles & Jackson, 2005:1)، الشكل (6) يوضح مبالغ الأقساط الثابتة التي تم استيفائها كأقساط للتأمين وهي بالسنتات لكل 100 دولار أمريكي من الودائع المقررة من عام 1934-1992، إلا أن هذه الأقساط هي أقساط ثابتة غير حساسة للمخاطر. على مدار السنوات الستين الأولى تقريباً من وجود مؤسسة التأمين الفيدرالية، دفعت جميع المؤسسات المؤمنة نفس معدل التقييم، بغض النظر عن درجة المخاطر التي تشكلها على الصندوق (Garnett et al., 2020:2)، في حين اعتبر الكثيرون أن هيكل الأقساط السائد غير الحساس للمخاطر يشجع شركات الاستثمار المباشر على اختيار الأصول شديدة الخطورة، وأنه ينبغي استبدالها بأقساط تأمين على الودائع مرتبطة بالمخاطر. ومع ذلك، فإن تسعير التأمين على الودائع الحساس للمخاطر يفرض متطلبات معلوماتية أكبر على شركة تأمين الودائع، ويتعارض مع كل من مشاكل القياس والتنفيذ بسبب اعتبارات إمكانية ملاحظة تلك المخاطر وتقييمها بصورة مستمرة (Chan et al., 1992:227).





الشكل (5) مخطط التغير في أقساط التأمين للفترة دولار 100 سنناً لكل 1934-1991

Source (Miles, B. L., Jackson, W. D., & Government and Finance Division. (2005). Bank and Thrift Deposit Insurance Premiums: The Record from 1934 to 2004. Congressional Research Service, the Library of Congress.)

## 2 - تسعير تأمين الودائع لاستهداف الاحتياطيات

بموجب هذا النظام يتم تحديد أقساط التأمين لاستهداف احتياطيات الصندوق، وهذه الاحتياطيات تمثل رأس المال أو صافي قيمة شركة التأمين، على أساس ذلك يمكن أن يكون الاستهداف أفضل من تحديد القسط بمعدل تعسفي، إذا كان متوسط قسط الاستهداف يتكيف تلقائياً مع متوسط الأقساط العادلة على المدى الطويل، يحدث ذلك إذا تم الحفاظ على نسبة ثابتة من احتياطيات صندوق التأمين إلى الودائع، فإن هذا سيجبر متوسط مساهمة الأقساط في الصندوق على مطابقة متوسط الخسارة المدفوعة من الصندوق، فإن سياسة الاستهداف ستولد متوسط القسط الصحيح أو العادل دون الحاجة إلى معرفة مسبقة بالسعر العادل ( PENNACCHI, 1999:64)، يتطلب القانون الأمريكي الحالي من مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC) ربط أقساط التأمين المصارف التجارية بمستوى الاحتياطيات في صندوق التأمين التابع للمؤسسة، عندما تتجاوز الاحتياطيات نسبة الاحتياطي المحددة (DRR) من 1.25% من الودائع المصرفية، تدفع جميع المصارف باستثناء الأكثر خطورة صفرًا من أقساط تأمين الودائع، بالمقابل، يمكن لجميع المصارف دفع أقساط سنوية تصل إلى 23 نقطة أساس لكل إيداع عندما يكون الحد من مخاطر الكوارث أقل من 1.25% ( Pennacchi, 2005:435).



### 3 - تسعير تأمين الودائع القائم على المخاطر

في عام 1992 تم وضع جدول لأقساط التامين مكون من تسعة مستويات قائم على المخاطر تدفع بموجبه المصارف ما بين (23 - 31 سنتاً) لكل 100 دولار من الودائع، هذه الأقساط القائمة على المخاطر من شأنها أن تجعل دوافع الملاك ومديري المصارف متوائمة مع مصالح صندوق التامين، كان القصد من التأمين على أساس المخاطر جعل نظام التأمين على الودائع أكثر عدلاً للمؤسسات التي تدار بشكل جيد ولتشجيع المؤسسات الضعيفة لتحسين حالها، يضع النظام القائم على المخاطر كل مصرف مؤمن عليه في واحدة من تسع فئات للمخاطر بناءً على مستوى رأس المال والمخاطر الإجمالية للمؤسسة على النحو الذي يحدده المنظم، ستدفع المصارف الأقوى تقيماً 23 سنتاً لكل 100 دولار من الودائع المحلية، أما المصارف الأضعف تقيماً تدفع 31 سنتاً لكل 100 دولار (Cornett et al., 1998:155). دخل نظام التسعير القائم على المخاطر حيز التنفيذ على أساس انتقالي في عام 1993، نفذت مؤسسة التأمين الفدرالية (FDIC) نظامها الأول القائم على أساس مستويات رأس المال المؤسسي والتقييمات الإشرافية، لمدة عشر سنوات تقريباً، تم تطبيق التسعير على أساس المخاطر على عدد صغير فقط من المؤسسات، حيث دفع أكثر من 95% من المصارف المؤمنة معدلات تقييم صفرية (Garnett et al., 2020:3).

بموجب الجدول (12)، يتم تصنيف مخاطر التقييم من جزئين مجموعة كفاية رأس المال "Capital Group" والمجموعة الفرعية الإشرافية "Supervisory Subgroup"، يتم تعيين المصارف لواحدة من ثلاث مجموعات رأسمالية مؤسسة ذات رأس مال جيد "Well Capitalized" ورأس مال كافي "adequately capitalized" واقل من رأس المال الكافي "Less Than Adequately Capitalized"، أما المجموعة الفرعية الإشرافية مكونة من ثلاث مجموعات فرعية بناءً على التقييمات الإشرافية المقدمة من الجهة التنظيمية الفيدرالية الأولية للمؤسسة، المجموعات الفرعية الإشرافية الثلاث هي (Khundadze, 2009:109):

- 1- المجموعة الفرعية (A) المؤسسات المالية السليمة مع بعض نقاط الضعف الطفيفة فقط.
- 2- المجموعة الفرعية (B) المؤسسات التي تظهر نقاط ضعف يمكن أن تؤدي إلى تدهور كبير في المؤسسة وزيادة مخاطر الخسارة لصندوق التأمين.
- 3- المجموعة الفرعية (C) المؤسسة التي تنطوي على احتمال كبير لخسارة صندوق التأمين ما لم يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية فعالة.

الجدول (12) جدول معدل التقييم 1995-1993		
المجموعة الفرعية الإشرافية		مستوى رأس المال
C: قلق اشرافي كبير	B: القلق الاشرافي	





CAMELS 4 or 5	CAMELS 3	CAMELS 1 or 2	
29 نقطة اساس	26 نقطة اساس	23 نقطة اساس	1. رأس مال جيد
30 نقطة اساس	29 نقطة اساس	26 نقطة اساس	2. رأس مال كافي
31 نقطة اساس	30 نقطة اساس	26 نقطة اساس	3. رأس مال منخفض

Source (Federal Deposit Insurance Corporation Staff Studies Report No. 2020-01 A History of Risk-Based Premiums at the FDIC)

يقوم منظمو المصارف بفحص المصارف المؤمنة بشكل دوري وتقييم مخاطر المصرف وفقاً لنتائج الفحص، يشار إلى التصنيف الذي يحصل عليه المصرف على إنه تصنيف CAMEL الخاص به، يرمز CAMEL إلى المعايير التي يعتمد عليها فاحصو المصارف في تصنيفاتهم للمخاطر: رأس المال، وجودة الأصول، والإدارة، والأرباح، والسيولة (Thomson, 1986:6)، في عام 1996، تم تخفيض جدول معدل التقييم مرة أخرى، بحيث لم يتم تحصيل أي رسوم من المؤسسات ذات التصنيف الأفضل، وتم تحصيل 27 نقطة أساس من المؤسسات الأكثر خطورة، نظراً لأن نسبة احتياطي الصندوق لا تزال أعلى من 1.25 في المائة، وكما مبين في جدول (13) (Konstas, 2005:41)، بشكل عام، كان هذا الجدول ساري المفعول لجميع المؤسسات المؤمن عليها من 2006-1996 (Garnett et al.,2020:8).

الجدول (13) جدول معدل التقييم ، 2005			
المجموعة الفرعية الاشرافية			مستوى رأس المال
C: قلق اشرافي كبير CAMELS 4 or 5	B: القلق الاشرافي CAMELS 3	A: صحي CAMELS 1 or 2	
17 نقطة اساس	3 نقطة اساس	0 نقطة اساس	1. رأس مال جيد
24 نقطة اساس	10 نقطة اساس	3 نقطة اساس	2. رأس مال كافي
27 نقطة اساس	24 نقطة اساس	10 نقطة اساس	3. رأس مال منخفض

Source (Konstas, P. (2005). A moving-average formula for calculating deposit insurance assessments. *FDIC Banking Rev.*, 17, 37.)

في عام ٢٠٠٨ عدل قانون إصلاح تأمين الودائع الفدرالية قاعدة التقييم الحالية إلى القاعدة النهائية، تدمج القاعدة النهائية عدد فئات مخاطر التقييم من تسعة إلى أربعة فئات، تحدد فئات المخاطر معدلات التقييم التي تدفعها المصارف مقابل تأمين الودائع، مؤسسة التأمين الفدرالية، يعين جميع المؤسسات المؤمن عليها إلى واحدة من أربع فئات للمخاطر بناءً على عاملين رأس المال التنظيمي والمجموعة الإشرافية، يحدد المشرف مستوى رأس مال المصرف ما إذا كان جيداً أو مناسباً أو ذي رأس مال منخفض، يعكس تصنيف سلامة وأمان المصارف، التصنيف المعين من قبل فاحصي المصارف، يتراوح من 1 إلى 5، مع مؤسسة ذات تصنيف 1 هي الأكثر جودة في الجدول (14)، تشمل المجموعة الإشرافية A معظم المصارف ذات



تصنيفات السلامة من 1 أو 2، تقع معظم المصارف المصنفة 3 في المجموعة B ، ومعظم المصارف ذات التصنيف 4 أو 5 تقع في المجموعة C (Killgo, 2009:17).

الجدول (14) المجموعة الاشرافية			
C	B	A	مستوى رأس المال
الفئة الثالثة (28)	الفئة الثانية (10)	الفئة الأولى (5-7)	1 - رأس مال جيد
الفئة الثالثة (28)	الفئة الثانية (10)	الفئة الثانية (10)	2 - رأس مال كافي
الفئة الرابعة (43)	الفئة الثالثة (28)	الفئة الثالثة (28)	3 - رأس مال منخفض

Source (Killgo, K. (2009). Restoring Banking's Safety Net: Deposit Insurance's Steeper Cost. 1, 2.)

### تاسعاً - التحديات التي تواجه أنظمة تأمين الودائع

تعد أنظمة تأمين الودائع مكوناً مهماً في الإطار التنظيمي المالي، وهو مصمم لحماية المودعين من مخاطر فقدان أموالهم في حالة فشل المصرف أو المؤسسة المالية الأخرى، ومع ذلك، تواجه أنظمة تأمين الودائع العديد من التحديات التي يمكن أن تؤثر على فعاليتها وتحد من قدرتها على تحقيق أهدافها، تشمل هذه التحديات القضايا المتعلقة بالتغطية والتمويل وتحديد الأقساط والعضوية والعلاقات المتبادلة لشبكات الأمان وآليات حل الفشل المصرفي (Schich, 2008:76).

أ- التغطية: كلما ارتفع نطاق التأمين، كلما ازدادت المخاطر المعنوية من جانب المودعين والمؤسسات التي تقبل الودائع، ومع ذلك، تميل التغطية المنخفضة إلى أن تكون أقل فعالية في غرس الثقة من جانب المودعين، بالتالي أظهرت الأبحاث ان الارتفاع والانخفاض في حدود التغطية التأمينية المحددة بموجب خطط التأمين على الودائع يؤثر على انضباط السوق (Demirgüç & Kane, 2002:188).

ب- التمويل: المسبق واللاحق، يثير التحديات، يمكن مواجهة التمويل اللاحق بخطر انخفاض النشاط الاقتصادي، الا إنه في حالة التمويل المسبق، فإن تحديد الأقساط على أساس المخاطر يمكن أن يقلل من المجازفة المفرطة، بينما يؤدي التمويل المسبق إلى اكتناز الاحتياطات التي تم تجميعها مما يؤدي إلى تكلفة الفرصة البديلة (Aizenman & Lee, 2007:3).

ج- العضوية: يجب أن تضمن معايير العضوية بقاء نظام تأمين الودائع قابلاً للتطبيق على أساس مستمر، ومن المهم أن تشمل كأعضاء في النظام فقط تلك المؤسسات التي تخضع لإشراف وتنظيم احترازي قوي، حيث يجب أن تكون العضوية لنظام تأمين الودائع اجبارية لجميع المؤسسات المالية التي تقبل الودائع من أولئك الذين يعتبرون في أمس الحاجة إلى الحماية وذلك من اجل تجنب الاختيار العكسي ( IADI, 2009:3)، يحدث الاختيار العكسي عندما تقرر المصارف ذات المخاطر الكبيرة الانضمام إلى نظام تأمين الودائع بينما ظلت المصارف المحافظة خارجها، مما ترك المودعين بدون تأمين موثوق به وهو ما يتم تسمية الاختيار العكسي (Wheelock & Kumbhakark, 1995:187)



- د- التنسيق الوثيق وتبادل المعلومات بين المؤسسات المختلفة: على المستويين الوطني والدولي، حيث يتطلب ذلك من المجموعات المصرفية تقديم معلومات لتقلل من التحديات التي تواجهها من خلال تحليل مبكر للبيانات المتاحة والتعرف على العقبات في الوقت المناسب (Ufier et al., 2017:58).
- هـ- تسوية فشل المصرف: الجانب الرئيسي هنا هو السرعة، إن الحل السريع للمؤسسات المؤمن عليها الفاشلة يعزز الاستقرار النظامي ويعزز ثقة الجمهور في النظام المصرفي، حيث يجب أن تتمكن مؤسسة تأمين الودائع من التصرف بسرعة بعد فشل المصرف لكي تضمن السداد الفوري للمودعين المؤمن عليهم وإن الأموال متاحة دائماً للسداد الفوري لمطالباتهم (Nolte & Khan, 2017:1). مؤسسة تأمين الودائع تتعامل مع فشل المصرف بوحدة من الطرق الثلاث الأساسية:
- 1- يحق لها تصفية المصرف فاشل، ودفع أموال المودعين بالكامل.
  - 2- يحق له ترتيب عملية إندماج أو بيع بعض أو كل أصول المصرف إلى مصرف آخر، والذي يتحمل بعد ذلك المسؤولية عن ودائع المصرف.
  - 3- قد يدير المصرف نفسه أو يعيد تنظيمه، ويسعى مسؤولون في مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية إلى اختيار الطريقة التي تبدو أقل تكلفة بالنسبة لصندوق التأمين (BUSER et al., 1981:52)



## الفصل الثاني

### المرتكزات الفكرية والمفاهيمية لمتغيرات الدراسة

المبحث الأول: الجانب الفكري لتأمين الودائع

المبحث الثاني: الجانب الفكري للأداء المالي

**توطئة**

يعد الأداء من المفاهيم الإدارية القديمة، يرجع قدم هذا المصطلح إلى قدم الحضارة الإنسانية وعلى وجه التحديد الحضارة البابلية، التي اهتمت بتقدير أداء المزارعين في ذلك الوقت وإنتاجيتهم من المحاصيل الزراعية، ليس ذلك فقط بل ذهبت إلى ابعدها من ذلك، إذ تم العثور على أحد أهم الأمثلة الموثقة للإدارة المالية في قانون حمورابي الذي كتب في بابل عام 1790 قبل الميلاد، التي تتحدث عن أداء المزارعين والتأمين على المحاصيل الزراعية (Rowell & Connelly, 2012:1053)، المصارف هي عماد النظام المالي والاقتصادي لأي دولة، فهي الروابط الحيوية بين المستثمرين والمقترضين وتحقق استقرار النظام المالي والاقتصادي بشكل عام، تتمثل أهمية الصناعة المصرفية في تقديم الدعم المالي اللازم للأفراد والشركات وتمويل العديد من المشاريع الكبيرة والصغيرة، وبالتالي تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلدان، وتتمتع المصارف بدور حيوي في تطوير الاقتصاد، وتحفيز الابتكار والاستثمار وتحقيق الازدهار المالي، ولتحقيق هذا الهدف، يجب على المصارف الحفاظ على مستوى من الأداء الذي يضمن لها البقاء وتقديم الخدمات المالية عالية الجودة، فالأداء المالي هو المحصلة النهائية لأنشطة تلك المصارف.

**أولاً - مفهوم الأداء المالي**

أصل كلمة "الأداء" تأتي من اللغة اللاتينية، من كلمة "PERFORMARE"، والتي تعني العطاء، بطريقة شاملة، ثم اشتقت منها اللغة الإنجليزية المصطلح الحالي الأداء "Performance" وأعطته معناها (Salheddine 2002:43) يعتبر الأداء من المفاهيم الأساسية والضرورية للمصارف خصوصاً والمنشآت الأخرى عموماً، وذلك لأن لمخرجاته تأثير على أرباح المصارف وفعاليتها في استغلال مواردها المتاحة (الجزاني, 2009:90) فالأداء هو ذلك النشاط الشمولي المستمر الذي يعكس نجاح المنظمة واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة أو فشلها وفق أسس أو معايير محددة تضعها المنشآت وحسب متطلبات نشاطاتها في ضوء الأهداف طويلة الأمد (بن جازية, 2019:3)، أما الأداء المالي فهو من المفاهيم الأساسية والضرورية في تقييم إنجاز المنظمات القائمة على الربح مثل المصارف، في حين أن الأداء غير المالي مهم في تقييم نجاح المنظمات الخدمية منها والربحية (Nazar et al., 2018:3).

يعتبر الأداء المالي مثل البناء الفوقي الذي يؤكد على الربحية، أي بعبارة أخرى هو مفهوم شامل يتضمن مجموعة العوامل والمقاييس القائمة على السوق والمقاييس القائمة على المحاسبة (Kanzari et al., 2022:3) ويعرف على أنه الدخل، أي الفرق بين المبيعات والتكاليف (Lebas, 1995:29) فهو جانب رئيسي من جوانب الأداء العام في المصارف أو الشركات الذي يمكن قياسه على شكل قيمة مالية (Jayeola et al., 2022:3)، فهو مقياس يعكس مدى جودة استخدام الموجودات لتوليد الأرباح، ويمكن



أيضاً استخدام هذا المصطلح كمقياس للوضع المالي العام خلال مدة زمنية معينة، ويمكن استخدامه لمقارنة المنشآت المماثلة في نفس الصناعة أو لمقارنة الصناعات أو القطاعات على حدٍ سواء، فهو يمثل نقطة تحول حاسمة لازدهار أي مؤسسة مالية (Gofwan, 2022:57)، هو المبني على التحليل الكمي للمؤشرات المالية ومقارنتها بالنسب القياسية لتحديد قدرة الشركات على استثمار مواردها لتحقيق الأرباح، على الرغم من استخدام عدة طرق لقياس الأداء المالي، إلا أن المؤشرات المالية الأساسية ظلت في طليعة البحوث والدراسات المتعلقة بتقييم المنشآت على أساس قدرتها المالية (Al-Qadi, 2023:842)، تشير الأدبيات التي تحدد مفهوم الأداء إلى ضرورة التفريق بين جانبيين من الأداء وهما جانب الفعل (السلوك) وجانب النتيجة من الأداء، حيث يشير جانب الفعل (السلوك) إلى ما يفعله الفرد في مواقف العمل، ولا يندرج كل سلوك تحت مفهوم الأداء، ولكن فقط السلوك الملائم للأهداف التنظيمية. أما النتيجة فهي نتيجة السلوك التي يمكن قياسها (Sonnentag & Frese, 2002:5)، ما يمكن قياسية هو الذي يحظى بالاهتمام (Eccles, 1992:1)، تكمن الفكرة الكاملة لقياس أداء المصرف هي الفصل بين المصارف ذات الأداء الجيد والمصارف ذات الأداء الضعيف (Berger & Humphrey, 1997:1)، فان اتخاذ أي قرار مالي في المؤسسات المالية يعتمد على مدى نجاح أدائها المالي وقدرتها على تجنب الاختلالات المالية، لأن عدم تقييم الحالة المالية بدقة من طرف المؤسسات المالية يمكن أن يؤدي بها في نهاية المطاف إلى الإفلاس مستقبلاً، فان العديد من المؤسسات التي افلست وتلك المهتدة بالزوال لم تولي اهتماماً بالأساليب والمؤشرات المالية المعبرة عن الأداء المالي (مريم وخضير, 2019:816) وفي حين يرى (مليك واخرون, 2019:61) إن هنالك عدة مبررات أدت إلى الاهتمام بالأداء المالي وهي :

- 1-التعقد والتنوع المتزايد للعمل المصرفي.
- 2-ارتفاع مستوى المخاطر المالية، وتأسيس القوانين الاحترازية
- 3-اشتداد حدة المنافسة واتجاه المصارف نحو البحث عن الربحية.

يعكس الأداء المالي التغير الذي يطرأ على الوضع المالي للمنشأة أو المخرجات المالية الناجمة عن قرارات الإدارة وتنفيذ هذه القرارات من قبل العاملين في المؤسسات المالية (الحميري, 2016:97)، أما الباحث فيرى أن الأداء المالي هو مفهوم متعدد الأبعاد يعكس قدرة المصرف على مواجهة التحديات المالية وتحقيق أهدافه كنتيجة للعمليات التي يقوم بها المتمثلة بتوفير الودائع من المدخرين (المودعين) إلى المستثمرين الذين يرغبون بالحصول على تلك الأموال، بالمقابل أن يحصل المصرف على نتيجة النهائية للأداء وهي تحقيق الأرباح، فهو المحصلة النهائية للأداء المصرفي والتي يجب قياسها ومقارنتها والاهتمام بها .



## ثانياً - أهمية الأداء المالي للمصارف

تؤدي المصارف دوراً أساسياً في الاقتصاد، كونها تؤمن عمليات الإيداع والإقراض المصرفي، فهي تؤدي دور الوسيط بين المقرضين والمقترضين، ويمكن للمصارف وخاصة المصارف التجارية أن تساهم بشكل إيجابي في صحة واستقرار النظام الاقتصادي (Al Shaher et al., 2011:101) لذلك من الضروري تقييم أدائها المالي بشكل منهجي، وبشكل عام، تبرز أهميته كونه يساعد المحللين ليس فقط على تقييم قدرة المصرف على تحويل موارده إلى ربح ولكن أيضاً لاكتشاف المشكلات المالية المحتملة في القطاع ككل في مرحلة مبكرة واتخاذ الإجراءات الاحترازية التي قد تقلل من النتائج المدمرة، (Georgantopoulos & Tsamis, 2013:32) فتتبع أهميته أيضاً ليمثل الفارق بين نجاح وفشل المصارف (Tailab, 2020:2) فهو يبرز نقاط القوة ونقاط الضعف في العمل المصرفي وتحديد مسيرته واستمراره في ظل العوامل البيئية المختلفة والمنافسة الشديدة، وذلك من خلال مؤشرات الأداء المالي التي تقيس إمكانية تحقيق أهداف المصرف ومدى الاقتراب والابتعاد عن تلك الأهداف (علي والشمرى، 2016:24).

وتكمن أهميته أيضاً في الجانب المهني والاكاديمي فهو يساعد كل من للباحثين والمديرين بتقييم الإجراءات المحددة للمؤسسات المالية، عندما تقف في مواجهة منافسيها حيث تقف الشركات في مواجهة منافسيها، وكيف تطور تلك المؤسسات المالية من أدائها بمرور الوقت فإن أهميته كمعيار تقييمي نهائي في استخدامه الواسع كمتغير تابع في البحوث الاكاديمية (Richard et al., 2009:2) أهم التحديات التي يواجهها مدراء المصارف هو كيفية استخدام الموارد المالية المتاحة لهم أفضل استخدام ويشهد العصر الحديث العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتي أدت إلى تزايد الاهتمام بالمعلومات التي تشكل جوهر عملية اتخاذ القرارات المالية (عصب، 2019:1)، لذلك تكمن أهميته كونه يعكس كلاً من الأهداف والوسائل اللازمة للوصول إلى المخرجات المرغوبة ويربط بين أوجه النشاط والأهداف (التركاوي، 2021:298).

## ثالثاً - تحليل الأداء المالي للمصارف

يمكن تعريف التحليل الأداء المالي للمصارف على إنه عملية تحديد القوة المالية ونقاط الضعف في الأداء المصرفي من خلال إقامة علاقة صحيحة بين عناصر البيانات المالية، وهذه البيانات هي مجموعة منظمة من الحقائق وفقاً للإطار المنطقي والمفاهيمي وإجراءات محاسبية متسقة (Ravinder & Anitha, 2013:10) بدأ الاهتمام بتحليل الأداء المالي للمصارف في بادئ الامر في ميدان الائتمان والاستثمار وانتقل بعد ذلك إلى ميادين متنوعة للإدارة المالية، إذ يتم بموجب هذا المدخل النظر تحليل الأداء المالي وتقييمه كوسيلة من وسائل التخطيط والرقابة، فهذا المدخل يرتبط ارتباط وثيق بدراسة البيانات



التفصيلية المالية والتوصل إلى مدلولاتها وتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور البيانات بهذه الصورة وتحديد نقاط القوة والضعف فيها (بعزيز و نظيرة, 2018:31) عادة ما يتم تحليل وقياس الأداء المالي للمصارف باستخدام مجموعة من المؤشرات المستندة إلى المحاسبة والسوق، ولكل نوع من هذه الأنواع سمات إيجابية مختلفة، فالجانب الإيجابي للمؤشرات التي تستند إلى المحاسبة هي أن هذه المؤشرات تتوفر لجميع المصارف والشركات وتكون قابلة للمقارنة بشكل معقول، أما المؤشرات الأخرى المستندة إلى السوق فهي تمتاز بمعاصرتها، وهذا يعني انها تعكس التغيرات بشكل أسرع من المؤشرات القائمة على المحاسبة التقليدية (Galant & Cadez, 2017:686)، لا يمكن لمقياس واحد أن يخبرنا بما نحتاج إلى معرفته عند تحليل الأداء المالي، لهذا السبب أننا لا نحتاج فقط إلى استخدام المقاييس التقليدية للأداء المالي، مثل صافي الأرباح وعائد الاستثمار وربحية السهم، ولكننا بحاجة إلى التفكير في استخدام مقاييس أخرى جديدة (Wheelen & Hunger, 2018:371) لذلك تتطلب من الباحث التطرق إلى الأدوات المختلفة المستخدمة في تحليل الأداء المالي ولتحديد ميزة كل أداة عن أدوات التحليل الأخرى.

### أ - أدوات تحليل الأداء المالي

تتوافر أمام المحلل المالي في المصارف أنواع مختلفة من أدوات التحليل المالي ولكل أداة غرضها ومنهجها وطريقتها وتعدّ هذه الأدوات أدوات مهمة لتحقيق قياس الأداء لما لها من قدرة على تقييم الربحية، والكفاءة في إدارة الموجودات، وتوازنها المالي والحكم على مستويات سيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة مجمل أدائها مع المصارف الأخرى التي تعمل في نفس ألقطاع (الكعبي, 2015:31)، بموجب هذه الأدوات يتم إنشاء علاقة ذات مغزى بين بنود البيانات المالية بهدف تحديد نقاط القوة والضعف المالية والتشغيلية، استناداً إلى الفكرة أعلاه، يمكن تعريف مصطلح تحليل الاداء المالي على أنه عملية لتقييم الأداء بناءً على المعلومات الواردة في عناصر الميزانية العمومية وبيان الدخل وبيان التدفقات النقدية حتى يتمكن المدراء من اتخاذ القرارات الصحيحة (Lakada et al., 2017:3986) فالغرض الأساسي لهذه الادوات هو فهم وقياس بعض الجوانب المالية للمصارف ومعرفة نتائج تلك السياسات والعمليات من الناحية النقدية، التي قد تُظهر موقفاً معيناً في وقت ما، كما في حالة كشف الدخل أو الميزانية العمومية، يتم استخدام هذه الأدوات لقياس جوانب الصحة المالية خلال مدة زمنية معينة (Ravinder & Anitha, 2013:10) والتي يتم تصنيفها من خلال كل من :-

### 1- التحليل المالي الرأسي

هي أحد أدوات التحليل المالي تتضمن دراسة بيان مالي واحد يتم فيه التعبير عن كل عنصر كنسبة مئوية، إن استخدام التحليل الرأسي مفيد بشكل خاص في تحليل بيانات كشف الدخل، مثل النسبة المئوية





لتكلفة البضائع المباعة، وإيضاً تعتبر مقارنة الموجودات المتداولة مع المطلوبات المتداولة أو مقارنات الديون بحقوق الملكية لمدة من الوقت، يمكن إجراء التحليل الرأسي بالطرق التالية ( Shala et al., 2021:51):

(1) من خلال إعداد بيانات الحجم المشترك لوحدين ماليين متماثلتين.

(2) إعداد بيان الحجم المشترك لسنوات مختلفة من نفس الوحدة.

يستخدم التحليل الرأسي النسب المئوية لمقارنة المكونات الفردية للبيانات المالية برقم بيان رئيسي، بينما يقارن التحليل الأفقي العناصر على مدى فترات زمنية عديدة؛ أما ما يميز التحليل المالي الرأسي فيقارن التحليل الرأسي العديد من العناصر خلال نفس المدة الزمنية (Edmonds et al., 2011:592).

## 2- التحليل المالي الأفقي

يُطلق على التحليل الأفقي أيضاً اسم التحليل الديناميكي، في ظل هذا النوع من التحليل، تتم مراجعة أو تحليل اتجاه كل عنصر في البيانات المالية على مدى عدد السنوات، يساعد هذا النوع من المقارنة في تحديد الاتجاه في مؤشرات الأداء المختلفة، في هذا النوع من التحليل، تتم مقارنة أرقام السنة الحالية مع سنة الأساس للأرقام المعروضة أفقياً عبر عدد من الأعمدة التي تمثل السنوات (Periasamy, 2010:152) يمكننا هذا التحليل من إجراء تقييم للمستوى المالي من خلال تحليل البيانات المالية للمصارف، وذلك للتأكد فيما إذا كانت البيانات المالية في حالة جيدة ام لا (Maith, 2013:620).

## 3- التحليل المالي باستخدام النسب المالية

النسب المالية هي عبارة عن مؤشرات مفيدة لتحديد الوضع المالي للمصارف، وهي أدوات مهمة تساعد في الحكم على الربحية والكفاءة والسيولة والملاءة المالية للكيان، كما إنها تساعد في تحليل اتجاهات النمو على مر السنين، ومن المهم اختيار النسب المالية التي تنطبق على الأعمال التجارية، يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب الحديثة نوعاً ما في التحليل (أحمادي وبن حيزة، 2023:7)، هناك العديد من النسب المالية المتاحة، بعضها ينطبق على جميع الأعمال وبعضها خاص بصناعة معينة، يتعامل المستخدمون المختلفون مثل المصرفيين والدائنين والمستثمرين والمنظمين مع النسب لتحليل الوضع المالي لغرض اتخاذ القرارات التي تخدمهم، وبناءً على النتائج، يقرر المصرفيون والدائنون الإقراض أم لا، ويختار المساهمون المحتملون الاستثمار في شركة، يتم تصنيف النسب المالية حسب الهدف من إجراء التحليل المالي (Goel, 2015:2).



بموجب هذا النوع من تحليل النسب المالية يتم توحيد المقاييس المالية من خلال تحويل الأرقام المالية التي تتضمنها قائمة المركز المالي وجداول الحسابات إلى نسب، وهذه النسب تمثل العلاقة بين بسط ومقام، يمثل كل منهما بنداً أو مجموعة بنود من قائمة المركز المالي، فالأرقام المطلقة الواردة في قائمة المركز المالي قد لا تفسر جميع الجوانب، وقد لا تعكس الوضع المالي للمنشأة، ولا مستوى الأداء بها، مما يستدعي ربطها ببعضها البعض بشكل نسبي، للحصول على نتائج ذات مضمون محدد يفيد في عملية التقييم (السلطاني وشبيبة، 2016:33) وبالتالي فإن تطبيق النسب المالية لتحليل المركز المالي وممارسة التحليل المالي من الأمور الضرورية لأنها تمكن الشركة من الاتي (Krylov, 2018:9) :

- 1- الكشف عن اتجاهات التطوير في المصرف من خلال تحليل ديناميكيات نسبها المالية.
  - 2- للتأكد من المصارف التي لديها درجة أعلى من المخاطر المالية واحتمال الإفلاس.
  - 3- تحديد نقاط القوة والضعف في العمليات المصرفية من خلال مقارنة القيم الفعلية للنسب المالية مع المعيار
  - 4- تحديد الفرص الأكثر جاذبية للاستثمار من خلال المفاضلة بين النسب المالية المختلفة.
  - 5- للتنبؤ بالنتائج المالية للمصرف وتحديد المركز المالي.
- وتساعد النسب في تلخيص كميات كبيرة من البيانات المالية لإصدار حكم نوعي حول الأداء المالي للمصرف، مع نسبة واحدة، لا يمكن التوصل إلى نتيجة، يجب دراسة النسب فيما يتعلق ببعضها البعض، مقارنة بالنسب السابقة وكذلك نسب الصناعة، بشكل أفضل مع منافسيها المباشرين لفهم أهميتها النسبية وتأثيرها (Ramagopal, 2008:36).

#### 4- التحليل المالي الخارجي

يقوم الأشخاص الذين ليس لديهم حق في الوصول إلى السجلات الداخلية للشركات أو المصرف بإجراء هذا النوع من التحليل، وهم في الأساس دائنون ومستثمرون حاليون ومحتملون ووكالات حكومية ووكالات ائتمانية وعامة الناس، عادةً، هم لا يمتلكون الحق في الوصول إلى السجلات الداخلية، هناك دائماً فارق زمني بعد نشر الحسابات، لذلك، المعلومات المحدثة أو الحديثة غير متاحة للتحليل، يخدم هذا النوع من التحليل غرضاً محدوداً حيث يعتمد التحليل على الحسابات المالية المنشورة، المدققة أو غير المدققة، ومع ذلك، فقد تحسن الموقف مؤخراً بشكل كبير بسبب اللوائح الحكومية لجعل الحسابات المنشورة أكثر تواتراً وشفافية وتفصيلاً (Ramagopal, 2008:37).



## 5- التحليل المالي الداخلي

يتم إجراء هذا التحليل من قبل الأشخاص الذين لديهم حق الوصول إلى دفاتر الحسابات والسجلات المالية وغيرها من السجلات الخاصة، في الأساس، يمكن إجراء هذا التحليل من قبل الموظفين والمديرين التنفيذيين الذين لديهم حق الوصول إلى السجلات، حتى الوكالات الحكومية يمكنها أيضاً القيام بذلك عندما يكون لديها الصلاحيات القانونية للوصول إلى السجلات، سيكون هذا التحليل أكثر جدوى وفائدة حيث يتم إجراء التحليل على أساس السجلات الكاملة وبهدف محدد، تعتمد الإدارة دائماً على التحليل الداخلي للأغراض الإدارية، في حين يُستخدم التحليلين في عملية إدارة المخاطر المالية (Horcher, 2005:7).

### رابعاً - مؤشرات الأداء المالي

يمكن تعريف مؤشرات الأداء المالي على أنه نظام تراقب من خلاله المصارف أو الشركات عملياتها اليومية وتقييم ما إذا كانت تحقق أهدافها فهي تعكس الأداء بشكل صحيح للاستفادة الكاملة من وظيفة قياس الأداء المالي، كون هذه المؤشرات تكون قابلة للقياس الكمي (Wu, 2012:305)، تُستخدم المؤشرات المالية لجميع الأنواع والأغراض، وتشمل هذه الاغراض تقييم القدرة على سداد الديون، وتقييم الأعمال والنجاح الإداري وحتى التنظيم القانوني، تؤكد الكتب المداخل التقليدية للتحليل المالي أيضاً على الحاجة إلى استخدام المتوسطات على مستوى الصناعة كأهداف وهناك دليل على إن المصارف تقوم بتعديل مؤشراتها المالية لمثل هذه الأهداف، ومن أسباب استخدام هذه المؤشرات، سببان رئيسيان ( Barnes, 1987:449)

أ- السيطرة على تأثير الحجم في المتغيرات المالية التي يتم فحصها.

ب- التحكم في العوامل على مستوى الصناعة.

تستخدم هذه المؤشرات من قبل فئات مختلفة على سبيل المثال يراقب المستثمرون من خلال المؤشرات الأداء العام ويتخذون قرارات الاستثمار، سواء للبدء أو البقاء أو الانسحاب من الاستثمار (Jan & Albinsson, 2018,69) الأداء المالي للمصارف شبيه بالصندوق الأسود، حيث تمكننا تلك المؤشرات من النظر إلى داخل الصندوق وذلك للاستكشاف والفهم العميق للظواهر، فتعد هذه المعرفة أمراً حيوياً لكل من الاكاديميين والمتخصصين في المصارف الذين لا يمكنهم الاعتماد على النجاح الأولي الذي يحققه المصرف فقط، لكن يذهبون الى ما هو ابعد من ذلك (Malhotra & SINGH, 2009,44)، وكشفت المراجعة لبعض الأدبيات السابقة التي اقتصرت الغالبية العظمى منها على المؤشرات المالية أن غالبيتها كانت مرتبطة بواحد من ثمانية أبعاد للأداء مبينة في الجدول (15) (Murphy et al., 1999:16):



الجدول (15) أبعاد الأداء المالي			
ت	المؤشرات		
1.	الكفاءة	5.	السيولة
2.	النمو	6.	النجاح/ الفشل
3.	الربحية	7.	الحصة السوقية
4.	الحجم	8.	الرافعة المالية

Source (Murphy, G. B., Trailer, J. W., & Hill, R. C. (1996). Measuring performance in entrepreneurship research. Journal of business research, 36(1), 15-23.)

تمثل تلك الأبعاد جوانب مختلفة للصحة المالية للمصارف، تهم هذه الأبعاد المجموعات المختلفة الملاك أو المساهمون، الدائنون قصير الأجل، الدائنون طويل الأجل، الإدارة والحكومة أو ما يطلق عليهم في بعض الأحيان بأصحاب المصلحة (Habib, 2018:1)، علاوة على ذلك، فإن المخاطر والعوائد التي تتصورها المجموعات المذكورة أعلاه متفاوتة في طبيعتها، وبما أن المقايضة بين المخاطرة والعائد هي هدف أي مجموعة، فإن هذا يؤدي إلى أساس لتصنيف الصحة المالية، وبالتالي يمكن أن ينظر إلى الصحة المالية للمنشآت على وفق كل مجموعة من المجموعات أعلاه، هنا الصحة المالية تعني القدرة على خدمة المجموعة المعنية، يتم تصنيف النسب على أساس الغرض من المجموعات المختلفة المذكورة أعلاه والتي لها مصلحة مباشرة، نتيجة لذلك تنقسم تلك المؤشرات المالية إلى فئات مختلفة على أساس طبيعتها (Singh, 2007:110) وهذه الفئات كالآتي :

#### أ- نسب الربحية "Profitability Ratios"

تميل المؤسسات المالي والمصارف إلى التركيز على الربحية كمقياس للأداء (Doyle, 1994:1) وهي واحدة من أكثر النسب شيوعاً بين المحللين الاقتصاديين والباحثين (Andrés et al., 2009:1)، تشير الربحية إلى القدرة على جني الأرباح كعائد على الأموال المستثمرة، تعكس نسب الربحية الوضع التنافسي للمصرف أو الشركة (Durrah et al., 2016:436)، وتحدد أيضاً الكفاءة واداء العاميين فيها، حيث تقيس كيفية استخدام الشركات والمؤسسات المالية لأصولها والتحكم في نفقاتها لتوليد معدل عائد مقبول، كما أنها تستخدم لفحص مدى جودة العمل أو مدى جودة الأداء الحالي مقارنة بالسجلات السابقة، وهناك مجموعة من نسب ربحية المهمة سنقوم بدراستها (Faruk & Habib, 2010:33):



## 1- العائد على الموجودات "Return On Assets"

لدراسة الصحة المالية والحصول على معلومات مالية دقيقة للأعمال التجارية، يتم اعتبار تحليل هذه النسبة كأداة رئيسية في الوقت الحاضر (Sahu & Charan, 2013:36)، يعتبر العائد على الموجودات (ROA) هي واحدة من أكثر النسب شيوعاً بين المحللين الاقتصاديين والباحثين وتظهر مدرجة في العديد من نماذج التنبؤ المالي (Andrés et al., 2009:8956)، هي مؤشر لقياس الأداء لأي نشاط استثماري فهذه النسبة تقيس الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيق الأرباح الناجمة عن عملية الاستثمار في الموجودات و هي أحد مقاييس الربحية للمصارف في الأمد القصير والبعيد، يمكن استخراج تلك النسبة من خلال قسمة صافي الدخل على اجمالي الموجودات من خلال المعادلة التالية (جاسم، 2019:45):

$$\text{نسبة العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{اجمالي الموجودات}} \dots\dots\dots (1)$$

Source (Rose & Hudgins, 2013:171)

## 2- العائد على حق الملكية "Return On Equity"

يعد العائد على حقوق الملكية (ROE) أحد أهم مقاييس الربحية، يكشف العائد على حقوق الملكية عن مقدار الربح الذي تم تحقيقه مقارنة بالمبلغ الإجمالي لحقوق المساهمين الموجودة في الميزانية العمومية (Almazari, 2012:86)، ويبين مدى إدارة المصارف لرأس مالها (صافي القيمة) بفاعلية، وقياس ربحية الاستثمار الذي تم جعله مالاً خاصاً برأس مال المصرف أو المساهمين (Heikal, 2014:104)، يخبر قانون حقوق الملكية المساهمين العاديين بمدى فعالية توظيف أموالهم، بواسطته، يمكن للفرد تحديد ما إذا كان المصرف أو الشركة يعملون على توليد الربح أم لا، يمكن حساب العائد على حقوق الملكية على النحو التالي (Kijewska, 2016:285):

$$\text{نسبة العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{اجمالي حق الملكية}} \dots\dots\dots (2)$$

Source (Kijewska, 2016:285)



### 3 - صافي هامش الفائدة " Net Interest Margin "

يعتمد صافي هامش الفائدة بشكل أساسي على دخل الفوائد والذي يعكس ببساطة الخصائص الدورية للاقتصاد المحلي عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود، ينخفض الطلب على القروض، لذا تعتمد المصارف بشكل أكبر على الدخل من غير الفوائد كمصدر للدخل، عندما ينمو الاقتصاد، يزداد الطلب على القروض مما يساعد على زيادة حصة إيرادات الفوائد من إجمالي الدخل (Casu et al., 2006:333)، إن اعتماد المصرف على أنشطة الإقراض في الدخل ينطوي عملياً على مخاطر ائتمانية مختلفة (Iqbal, 2011:23) فان صافي هامش الفائدة يمثل النتيجة النهائية الصافية للمصرف من مختلف السياسات والقرارات التي تم اتخاذها، يتم تمثيل النسبة من خلال المعادلة التالية (Ariefianto, 2010:37):

$$\text{نسبة صافي هامش الفائدة} = \frac{\text{دخل الفوائد - مصروفات الفوائد}}{\text{اجمالي}} \dots\dots\dots (3)$$

Source (Ariefianto, 2010:37)

### 4 - العائد على الموجودات المربحة " yield on earning assets "

هي أحد مؤشرات الربحية المهمة والتي تتمثل من خلال إجمالي دخل الفوائد (السنوي) الذي يتكون من خلال النسبة مئوية من متوسط الدخل المستمد من الخدمات المصرفية والمصادر باستثناء الموجودات التي تحمل فائدة، كنسبة مئوية من متوسط إجمالي الموجودات (Carmona et al., 2019:321)، تعتبر هذه النسبة من النسب المالية التي تربط الدخل والمصروفات بالموجودات والتي يمكن تمثيلها من خلال المعادلة الآتية (Cinca & Nieto, 2013:6):

$$\text{نسبة العائد على الموجودات المربحة} = \frac{\text{اجمالي دخل الفوائد}}{\text{متوسط الموجودات المربحة}} \dots\dots\dots (4)$$

Source (Cinca & Nieto, 2013:21)

### ب- نسب السيولة "Liquidity Ratios"

يمكن تعريف السيولة على أنها القدرة على التحويل المستمر للموجودات من شكل إلى آخر (Bogdan et al., 2012:183)، تقيس نسب السيولة قدرة المصرف على الوفاء بالتزامات السداد من خلال مقارنة السيولة النقدية والقريبة مع التزامات الدفع، إذا كانت تغطية الأول من قبل غير كافية، فهذا يشير



إلى أن المصرف قد يواجه صعوبات في الوفاء بالتزاماتها المالية الفورية، يمكن أن يؤثر هذا بدوره على العمليات التجارية وربحيته، مبدأ السيولة مقابل الربحية، ويمكننا تحديد مقدار السيولة باستخدام تحليل النسبة (Saleem & Rehman, 2011:95)، في حين أن البقاء الفوري للأعمال التجارية يعتمد على السيولة، فإن بقائها ونموها على المدى الطويل يعتمدان على الربحية، وبالتالي، فإن السيولة تضمن البقاء على المدى القصير والربحية تضمن البقاء على المدى الطويل، لذلك فإن السيولة مهمة لأي مصرف من أجل البقاء (Niresh:2012,35) حيث يمكن تلخيص مجموعة من نسب السيولة وفق الآتي :

### 1- نسبة التداول "Current Ratio"

نسبة التداول هي عبارة عن مقياس للقدرة على الوفاء بالتزامات قصيرة الاجل، كلما انخفضت هذه النسبة يشير ذلك إلى عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الاجل، (Mahardhika & Marbun, 2016:24)، يمكن لهذه النسبة أن تعكس المدى الذي يمكن من خلاله للأصول المتداولة أن تضمن السلاسة في تسديد الديون قصيرة الاجل (Irman et al., 2020:38). يمكن توضيحها من خلال المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \dots\dots (5)$$

Source (Babalola & Abiola, 2013:135)

### 2- نسبة صافي القروض والإيجارات إلى الودائع "Net loans and leases to Deposit"

تعتبر هذه النسبة المالية من النسب التي تم اضافتها من قبل مشرفي المصارف في الولايات المتحدة إلى تقرير أداء المصرف الموحد (UBPRs)، إن إدراج هذه النسب في تقرير الأداء الموحد للمصارف يعكس الاعتراف الإشرافي بهذه المعايير، توضح هذه النسبة صافي التمويل المستقر للمصرف (DeYoung & Jang, 2016:143)، تعتبر هذه النسبة من النسب التي لها أهمية كبيرة في تفسير فشل المصارف وهي من النسب التي تنتمي إلى CAMEL (Oliveira, 2015:2)، ويمكن تمثيلها وقياسها من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة صافي القروض والإيجارات إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{صافي القروض والإيجارات}}{\text{إجمالي الودائع}} \dots\dots (6)$$

Source (Cinca & Nieto, 2012:21)



### 3- نسبة صافي القروض والإيجارات إلى الموجودات "Net loans and leases to Deposit"

تقيس هذه النسبة اجمال الموجودات التي استثمرها المصرف في القروض وكلما ارتفعت هذه النسبة كانت السيولة اقل بالنسبة إلى المصرف وإن ارتفاع هذه النسبة هو مؤشر على ربحية (مخلوفي، 2017:22)، تعتبر من النسب الأكثر أهمية عند التنبؤ بإفلاس المصارف (Montgomery, 2015:8)، و هي احدى المؤشرات المعتمدة من قبل الجهات الاشرافية للمصارف في الولايات المتحدة الأمريكية وهي جزء من تقرير أداء مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية وتقرير الحالة والدخل (Baek, 2015:106) ويمكن تمثيلها من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة صافي القروض والإيجارات إلى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{صافي القروض والإيجارات}}{\text{اجمالي الموجودات}} \text{ ..... (7)}$$

Source (Niankara, 2019:6)

### 4- نسبة النقد "Cash Ratio"

النقد هو شريان الحياة للأعمال التجارية، بدون النقد، لا يمكن للشركات والمصارف أن تدفع لموظفيها أو تفي بالتزاماتها تجاه الدائنين، حتى الأعمال المربحة ستفشل بدون نقود كافية، يتم حساب أحد مقاييس كفاية النقد المتاح، يسمى بنسبة التغطية (Libby et al., 2009:723)، يمكن قياس هذه النسبة عن طريق المعادلة الآتية :-

$$\text{نسبة النقد} = \frac{\text{النقد}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \text{ ..... (8)}$$

Source (Rows, 2013:50)

### ج- نسب الملاءة المالية "Solvency Ratios"

توفر نسب الملاءة معلومات بشأن المبلغ النسبي للديون في هيكل رأس المال ومدى كفاية الأرباح والتدفقات النقدية لتغطية مصاريف الفائدة والرسوم الثابتة الأخرى عند استحقاقها، يسعى المحللون إلى فهم استخدام الشركة والمؤسسات المالية الأخرى للديون لعدة أسباب رئيسية، أحد الأسباب هو أن مقدار





الدين في هيكل رأس المال مهم لتقييم المخاطر المالية وخصائص العائد، وتحديدًا نفوذها المالي للمصارف والشركات (Robinson, 2009:288)، الملاءة تعني القدرة على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل، هناك فئتان من الالتزامات الناشئة عن الالتزامات طويلة الأجل، أي الدائنين على المدى الطويل، التزام دفع الرسوم / الفائدة الثابتة وسداد أصل القرض، وبالتالي هناك نوعان من النسب لقياس وضع الملاءة (Singh, 2007:115) :

### 1- نسبة تغطية الرسوم الثابتة "Fixed Charge Coverage"

إن استخدام هذه النسبة مهم للغاية في تحليل الاستثمار حيث غالبًا ما تكون أول ما يبحث عنه مسؤول الائتمان عند اتخاذ قرار بشأن القرض، وتكمن أهميتها في أنه يتم وضع جميع القروض المحتملة على أرضية واحدة لغرض المقارنة، يعتبر من السهل حساب هذه النسبة، القاعدة العامة لهذه النسبة تكون جيدة إذا كانت 1:1.25 وهذا يعني أنه من أجل اعتبار الائتمان قادر على خدمة الديون يجب أن تكون للمقترض ارباحاً تزيد عن 125% من خدمة الديون (Heiat, 2005:96)، حيث يمكن تمثيلها من خلال الآتي:

$$\text{نسبة تغطية الرسوم الثابتة} = \frac{\text{الربح قبل الفوائد والضريبة}}{\text{الرسوم الثابتة}} \dots\dots (9)$$

Source(Singh, 2007:115)

### 2- نسبة الدين إلى حق الملكية "Debt to Equity Ratio"

هي مقياس شائع لهيكل رأس مال، هيكل رأس المال هو الطريقة التي يتم بها تمويل الموجودات، إما بالدين أو حقوق الملكية أو مزيج من الاثنين (Lyle, 2017:3)، تعكس هذه النسبة حقوق الملكية والديون التي تم استخدامها لتمويل الموجودات إذا كانت النسبة منخفضة فأن هذا يعني أن المؤسسة المالية تستخدم الرافعة مالية أقل ولديها مركز ملكية أقوى، يمكن تمثيل هذه النسبة وفق المعادلة التالية (Dita & Murtaqi, 2014:307) :

$$\text{نسبة الدين إلى حق الملكية} = \frac{\text{الدين طويل الاجل}}{\text{حق الملكية}} \dots\dots (10)$$

Source (Dita & Murtaqi, 2014:307)

### 3- نسبة تغطية الفائدة "Interest Coverage"



في تحليل البيانات المالية، من الأشياء التي يجب أن يأخذها المستثمر في الاعتبار تحليل الديون وتحليل الربحية، يوفر تحليل الديون نظرة ثاقبة للمركز المالي وقوة هيكل رأس المال الخاص بالمصرف، نظرًا لأن المستثمرين يتوقعون بطبيعة الحال نشاطًا تجاريًا قويًا وصحيًا، فإن الحالة المالية للأعمال غير الصحية تخلق خطر الإفلاس في المستقبل إذا كان المصرف غير قادرة على إدارة موجوداته بكفاءة، (Kurnia, 2022:51)، تستخدم هذه النسبة في تحليل ديون الشركة أو المصرف، يمكننا أيضًا حساب نسبة تغطية الفائدة، بقسمة إجمالي أرباح التشغيل على مصروفات الفائدة على الديون، توضح هذه النسبة مقدار الربح التشغيلي الذي يمكن أن يغطي مصاريف فوائد الديون، بالطبع، كلما ارتفعت نسبة تغطية الفائدة، كان الوضع المالي للمصرف أو الشركة أقوى (Budiman, 2018:46).

$$\text{نسبة تغطية الفائدة} = \frac{\text{الربح قبل الفوائد والضريبة}}{\text{الفائدة}} \dots\dots (11)$$

Source (Abdul Aziz & Abdul Rahman, 2017:88)

#### 4- نسبة الرافعة المالية "Financial Leverage Ratio"

تبين الرافعة المالية قدرة الشركة أو المصرف على اقتراض الديون من الغير والحصول على التمويل المطلوب فهي، تتمثل من خلال نسبة الدين الى اجمالي الموجودات (محمد، 2021:19)، تسمح الرافعة المالية للمؤسسة المالية بزيادة المكاسب أو الخسائر المحتملة على المركز أو الاستثمار بما يتجاوز ما يمكن تحقيقه من خلال الاستثمار المباشر لأموالها الخاصة، هناك ثلاثة أنواع من الروافع المالية - الميزانية العمومية، والاقتصادية، والضمنية - ولا يمكن لأي مقياس واحد أن يشمل الأبعاد الثلاثة جميعها في وقت واحد تعتبر الرافعة المالية للميزانية العمومية هي الشكل الأكثر وضوحًا والمعترف به على نطاق واسع، عندما تتجاوز موجودات الكيان قاعدة حقوق الملكية الخاصة به، يقال إن ميزانيته العمومية تتمتع بالرفع المالي (D'Hulster, 2009:1)، يمكن تمثيلها من خلال المعادلة الآتية :-

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس المال من الدرجة الأولى}}{\text{الموجودات المعدلة}} \dots\dots (12)$$

Source : (D'Hulster, 2009:2)



### د - نسب السوق "Market Ratio"

توفر نسب السوق نظرة ثاقبة لاتجاه السوق وآفاق النمو المستقبلي، تعتبر هذه النسب مهمة للحكم على الكفاءة من حيث عملياتها وإدارتها، تتضمن هذه النسبة مؤشرات مفيدة للأداء والوضع المالي، فهي تساعد العديد من المستخدمين مثل المستثمرين والإدارة والمصرفيين في اتخاذ القرار بشأن المؤسسات المالية أو الشركات التي يتعاملون معها، ومن النسب الشائعة التي تتضمنها نسب السوق هي الآتي (Goel, 2015:5).

#### 1- نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية "market to Book Value"

تعتبر هذه النسبة مثل إشارة إنذار مبكر لأرباح المصارف ومخاطر التخلف عن السداد، يمكن أن تكون هذه النسبة مفيدة في تحديد المصارف الأكثر خطورة وذلك لارتباط هذه النسبة بشكل إيجابي بعوائد الاسهم (Balasubramnian et al., 2019:120)، حيث أوضح كل من (Agrawal et al., 1996:333) ان نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية تفسر الاختلاف في العوائد بشكل أفضل مما تفسرها نسب أخرى، يمكن تمثيل النسبة وفق الصياغة الآتية:

$$\text{نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم الواحد}} \dots (13)$$

Source (Rows, 2013:971)

#### 2- نسبة السعر إلى القيمة الدفترية "Price to Book Value"

عندما يكون المصرف أو الشركة حديث التأسيس، فإن قيمتها تساوي الاستثمار الذي يقوم به الملاك، تبدأ القيمة السوقية للأسهم في التبلور عندما تظهر عملياتها وعودًا بعائدات طويلة الأجل، وتكون هذه القيمة السوقية هي القيمة الحالية لأرباح الأسهم المستقبلية، بينما تظل القيمة الدفترية دون تغيير نسبيًا عند مبلغ الاستثمار الأصلي، يمكن اعتبار التغيير في القيمة مثل تغيير في النسبة بين سعر السوق لأسهمها وقيمتها الدفترية (AGRAWAL et al., 1996:333)، استخدمت هذه النسبة من قبل المحللون والمستثمرون في سوق الأسهم لمدة طويلة، حيث غالباً ما يأخذ المستثمرون والمقيمون في الاعتبار الأسهم لهذه النسبة التي تقل عن 3.0 حيث تدل هذه النسبة إلى أن تكون الأسهم مقومة بأقل من قيمتها (Chiu et al., 2021:3) ويمكن تمثيلها من خلال المعادلة الآتية :



$$\text{نسبة السعر إلى القيمة الدفترية} = \frac{\text{سعر السهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم الواحد}} \dots (14)$$

Source(Kusmayadi et al., , 2018: 28092)

### 3- نسبة السعر إلى العائد "Price to Earning"

هي نسبة السوق التي تحسب القيمة السوقية للسهم بالنسبة إلى أرباحه من خلال مقارنة سعر السوق للسهم حسب ربحية السهم، بمعنى آخر، تُظهر نسبة السعر إلى الأرباح ما يرغب السوق في دفعه مقابل السهم بناءً على أرباحه الحالية، تستخدم هذه النسبة على نطاق واسع في تقييم الاستثمارات قصيرة الأجل، يتم تعريفه على النحو التالي (Goel, 2015:158).

$$\text{نسبة السعر إلى العائد} = \frac{\text{سعر السهم}}{\text{عائد السهم الواحد}} \dots (15)$$

Source(Fridson & Alvarez, 2011:314)

### هـ- نسب جودة الموجودات "Assets Quality"

يعتبر الاقتراض أحد أهم أنشطة المصارف الرئيسية، إلا أن بعض المصارف تتحمل بعض المستويات من القروض المعدومة وخسائر القروض، الهدف الرئيسي لإدارة المصارف هو تقليل تلك الخسائر إلى الحد الأدنى (Casu et al., 2006:2017)، تعد جودة الموجودات جانباً مهماً آخر من جوانب تقييم أداء المصرف (Sangmi & Nazir, 2010:44). يتم استخدام نسبتين لقياس جودة الموجودات (1) القروض إلى إجمالي الموجودات (2) القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات (Masood & Ashraf, 2012:259).

#### 1 - نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات "Loans to assets"

تعتبر هذه النسبة من النسب المستخدمة في تحسين جودة الموجودات وتستخدم لإثبات قدرة المصرف على تلبية الطلب على القروض باستخدام إجمالي الموجودات المملوكة للمصرف وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان مستوى الأداء الائتماني أفضل لأنه كلما زاد عنصر القرض في الهيكل الإجمالي للموجودات، إلا أن لها تأثير سلبي على السيولة، لأنه كلما ارتفعت هذه النسبة يعني أن الأموال الموجودة تستخدم على نطاق واسع لتخصيص الائتمان وأقل للالتزامات قصيرة الأجل (Prabowo, 2018:4)، يمكن قياس النسبة من خلال المعادلة الآتية:



$$\text{نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{القروض}}{\text{إجمالي الموجودات}} \dots\dots\dots (16)$$

Source (Hassan & Bashir, 2003:31)

## 2- نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات “non-performing loans to Assets”

يتم استخدام هذه النسبة لتوضيح جودة الموجودات ومستوى المخاطر ومعدل القوة المالية داخل المصرف، لهذه النسبة دور حاسم في تقييم الوضع الحالي والقدرة المالية في المستقبل لقياس جودة الموجودات، ويمكن استخدام هذه النسبة، وإذا كانت قيمة القروض المتعثرة أعلى، فإن جودة الموجودات ستكون أقل، وبالتالي، فإنه يشكل تهديداً لربحية المصرف وقدرته على الاستمرار في المستقبل (Dincera et al., 2011:1533)، يمكن قياسها من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \dots\dots\dots (17)$$

Source(Rifat, 2016:60)

## و- نسبة الكفاءة

نسبة الكفاءة، وهي أداة شائعة يستخدمها المحللون الماليون في البنوك. تقيس نسبة الكفاءة مستوى النفقات غير الفوائد اللازمة لدعم دولار واحد من إيرادات التشغيل، والتي تتكون من إيرادات الفوائد والدخل من غير الفوائد أو الرسوم. يمكن أن تتأثر قيمة نسبة الكفاءة بالتغيرات في الرواتب والمزايا، وإنتاجية العمل، والتكنولوجيا (Hays et al., 2009:2)، يمكن تمثيل النسبة وفق المعادلة الآتية: -

$$\text{نسبة الكفاءة} = \frac{\text{مصرفات غير الفوائد} + \text{إطفاء الموجودات غير الملموسة}}{\text{صافي دخل الفوائد} + \text{الدخل من غير الفوائد}} \dots\dots\dots (18)$$

Source : (FDIC Quarterly, 2021:29)



## خامساً - مفهوم المخاطر المالية

عرف قاموس اوكسفورد الإنجليزي عام 1993 الخطر "Risk" على أنه احتمالية التعرض لفرصة الإصابة أو الخسارة (Diebold et al., 2010:35)، الخطر هو خطر احتمال حدوث أحداث غير مرغوب فيها أو أن التطورات تسير في اتجاه غير مقصود (Zopounidis & Galariotis, 2015:6)، تستخدم العديد من المصارف نماذج داخلية لحساب المخاطر، تعتمد هذه النماذج على معايير تعتمد إلى حد كبير على البيانات التاريخية وخبرة الخسارة السابقة (Turk-Ariss, 2017:3).

في علم المالية والتمويل، تنشأ المخاطر من حالة عدم اليقين المحيط بالأرباح أو العوائد المستقبلية، ترتبط المخاطر بإمكانية حدوث النتائج السلبية، لكي يكون الشيء محفوفًا بالمخاطر، يجب أن تكون النتيجة النهائية غير مؤكدة ويجب أن يكون هناك بعض الاحتمال بأن النتيجة النهائية ستكون لها عواقب سلبية (Miller, 2018:2)، أي هنالك احتمالية إيجابية لوقوع أحداث قد تؤدي إلى خسارة أو انخفاض في القيمة الاستثمارية للموجودات، ومن منظور اقتصادي يمكن التعبير عن المخاطر المالية على أنها حالة في الاقتصاد تؤدي إلى انخفاض العوائد المالية أو الاستهلاكية، يستخدم تحليل المخاطر لتقييم موجودات المصارف والشركات واتخاذ القرارات المالية الصائبة (Malz, 2011:50)، فالمخاطر المالية هو حالة ناتجة عن ظروف داخلية أو عوامل خارجية قد يكون لها تأثير سلبي على الربحية (Hampton, 2011:17)، أو قد تنتج الخسائر من أحداث مثل التغيرات في أسعار السوق، والأحداث ذات الاحتمالية المنخفضة لحدوثها، ولكنها قد تؤدي إلى خسائر محتملة (Horcher, 2005:1)، في حين إن إدارة المخاطر هو النظام الذي يظهر بوضوح لإدارة مخاطر وعوائد كل قرار استراتيجي رئيسي على المستوى المؤسسي، علاوة على ذلك، يوضح نظام إدارة المخاطر كيفية تغيير الاستراتيجية من أجل جعل مقايضة عائد المخاطر تتماشى مع أفضل المصالح طويلة وقصيرة الأجل للمؤسسة، فهو مصمم لمساعدة الإدارة على فهم المخاطر والعوائد النسبية من الاستراتيجيات المختلفة (Van et al., 2013:6).

## أ- قياس المخاطر المالية

تزداد مهمة التنبؤ بالمخاطر المالية تعقيداً بسبب حقيقة أنه لا يمكن قياس المخاطر المالية بشكل مباشر، ولكن يجب الاستدلال عليها من سلوك أسعار السوق المرصودة، هذا يعني أنه لا يمكن قياس المخاطر المالية بنفس الطريقة التي يتم بها قياس درجة الحرارة بواسطة مقياس حرارة، الخطر هو متغير كامن "latent variable" (Daníelsson, 2013:75)، يعتبر الهدف الرئيسي في قياس المخاطر هو تقدير لاحتمالية الخسائر، هذه بالطبع مشكلة أكثر صعوبة بكثير من تقدير متوسط الخسائر، يعتبر تحليل المخاطر أمراً أساسياً لعملية قياس المخاطر، من الناحية العملية، تؤثر ندرة البيانات وتباينها أيضاً على قياس المخاطر،



فالبيانات وهي من الأساسيات مركزية الواجب توفرها عند تطبيق الممارسة العملية، تخضع المخاطر التي تم تحديدها وتقييمها من قبل المصرف، كجزء من الإفصاح المالي، للمراقبة وإعداد التقارير التي يجب أن تخدم ثلاث فئات مختلفة وهم: الإدارة، والمنظمين، والسوق (Skoglund & Chen, 2015:6) وهذه المخاطر يمكن تصنيفها إلى الآتي:

### أ- مخاطر الائتمان

وهي الخسارة المحتملة الناجمة عن عدم قدرة العملاء المقترضين على سداد المبلغ الأصلي المقترض والفوائد المترتبة عليه إلى المصرف المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية العمومية مثل القروض والسندات، وبنود خارج الميزانية العمومية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية (يوسف وسعيد، ٢٠٢٢:١٣)، مثل المصارف ممكن ان تتعرض لمخاطر ائتمانية كبيرة بسبب تركيزها على الإقراض والتداول، تنشأ مخاطر الائتمان من خلال أنشطة الإقراض والاستثمار ومنح الائتمان وتتعلق بإعادة الأموال المقترضة أو دفع ثمن البضائع المباعة، تنشأ مخاطر الائتمان أيضًا من خلال أداء الأطراف المقابلة في الاتفاقيات التعاقدية مثل المشتقات المالية، وعندما لا يتم الوفاء بالالتزام المالي بالكامل، إما لأن الطرف المقابل لا يستطيع أو لن يفي بالتزاماته، فقد ينتج عن ذلك خسارة، تشمل مخاطر الائتمان (Horcher, 2005:104):

1- مخاطر التخلف عن السداد.

2- مخاطر الطرف المقابل.

3- مخاطر تسوية الطرف المقابل.

4- المخاطر القانونية.

5- مخاطر السيادية أو الدولة.

### ب- المخاطر التشغيلية

حددت لجنة بازل المخاطر التشغيلية على إنها: "مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد والأنظمة أو من الأحداث الخارجية، أحد المكونات المهمة هو المخاطر القانونية التي تظهر بسبب عدم التطبيق أو التطبيق السيئ للتصرفات التنظيمية أو التعاقدية، مما يؤثر سلبًا على تطور المصارف وعملياتها، لكن هذا النهج لا يأخذ في الاعتبار لا المخاطر الاستراتيجية، ولا مخاطر السمعة (Maina et al., 2014:11)، أصبحت مخاطر التشغيل أكثر أهمية الأونة الأخيرة بسبب زيادة تدويل الأعمال والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الجديدة، ليس من السهل وضع تعريف دقيق لهذه المخاطر يمكن تعريفها ببساطة على



أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن فشل العمليات التجارية، يمكن أن تكون هذه عمليات إنتاجية أو أي أنشطة أخرى، والتي قد تتراوح من كشوف المرتبات إلى صيانة النظام، في حين يمكن أن تكون الأعطال ناتجة عن وكلاء خارجيين أو داخليين، تنخفض احتمالية حدوث هذا النوع من المخاطر إلا أنها عندما تحدث تسبب اضرار كبيرة (García , 2017:37).

### ج - مخاطر السيولة

وهي المخاطر الناتجة من عدم قدرة المصرف على تلبية متطلبات السحب من قبل العملاء، في هذه الحالة، يتخلف المصرف عن السداد، ويتكبد المساهمون وربما المودعون أيضًا خسائر كبيرة، يمكن القول إن تمويل مخاطر السيولة مدفوع باحتمال أن يصبح المصرف خلال مدة زمنية محددة غير قادر على تسوية الالتزامات على الفور (Drehmann & Nikolaou, 2009:10) تعتبر مخاطر السيولة واحدة من بين قائمة طويلة جدًا من مخاوف المصارف، ومديري الموجودات، والمنظمين، والعملاء، تقف منفصلة لأنها تعالج شريان الحياة للمصارف ويمكن أن تجف السيولة فجأة إذا لم تتم إدارتها بشكل صحيح، في حين أن ملف الائتمان لمحفظه القروض قد يستغرق شهرًا أو حتى سنوات حتى يتدهور، يمكن أن تختفي السيولة في غضون ساعات، مخاطر السيولة لا يمكن التنبؤ بها، ويصعب قياسها، وغالبًا ما تكون مبهمة، (Venkat & Baird, 2016:11)، أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية، ولأول مرة، إطار عمل (يعتمد على معلومات الميزانية العمومية) لتنظيم مخاطر السيولة لدى المصارف، على وجه الخصوص، اقترحت نسبي سيولة يجب مراقبتها من قبل المشرفين: نسبة تغطية السيولة (LCR)، والتي تشير إلى قدرة المصارف على تحمل أزمة سيولة قصيرة الأجل، ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، والتي تقيس عدم تطابق التمويل الهيكلي طويل الأجل في المصرف (Severo, 2012:4).

### د - مخاطر أسعار الفائدة

تعرف مخاطر أسعار الفائدة على إنها التغير في أسعار الفائدة التي تؤدي إلى تراجع في إيرادات المصرف بسبب عدم اتساق اجال تسعير كل من المطلوبات والموجودات، حيث تنفاقم خسائر مخاطر أسعار الفائدة في حالة عدم توفر نظام معلومات لدى المصرف تتيح له الوقوف على معدلات تكلفة المطلوبات ومعدلات العائد على الموجودات، وتحديد مقدار الفجوة بين الموجودات والمطلوبات لكل عملية من حيث إعادة التسعير، ومدى الحساسية لتغيرات أسعار الفائدة (مبروكة و فوزية ٢٠١٩:٩)، تعتبر مخاطر أسعار الفائدة مصدر قلق للعديد من المصارف وكذلك والمشاركين الاخرين في السوق، كون التغير في أسعار الفائدة ممكن ان يؤدي إلى تحويل للثروة بين مختلف





الأطراف المقابلة في سوق مشتقات أسعار الفائدة خارج البورصة، قد يكون لهذا تأثيرات مدمره إذا لم يستخدم هؤلاء المشاركون المقايضات بحكمة للتحوط ضد عدم التطابق في هياكل التدفقات النقدية للموجودات والمطلوبات (Nawalkha et al.,2005:1)،



## الفصل الثالث الجانب التطبيقي للبحث

المبحث الأول: التحليل المالي لعينة من المصارف

المبحث الثاني: المقارنة المرجعية لنظام تأمين الودائع

المبحث الثالث: اختبار الفرضية

## تمهيد

يدعم هذا الفصل ما جاء في الجانب النظري من هذا البحث، حيث تم التعرف على تأمين الودائع، وصندوق تأمين الودائع وطريقة التمويل في المبحث الأول من الفصل الأول، وايضاً التعرف على الجانب النظري من تحليل الأداء المالي وطرق تحليل مؤشرات الأداء المالي في المبحث الثاني من الفصل نفسه، سيتم في هذا المبحث تحليل مؤشرات الأداء المالي وفق البيانات الحقيقية المنشورة في النشرات والتقارير الرسمية للمصارف مثل تقرير الاتصال ( Call Report ) ومقارنة أداء المصارف خلال سنوات البحث.

## اولاً : تحليل الأداء المالي لعينة من المصارف

تم الاستناد في إجراء تحليل الأداء المالي للمصارف إلى تحليل الأداء المالي بالمقارنة مع مجموعة الأقران في الصناعة المصرفية "Peer Group Analysis" من خلال مؤشرات الأداء المعتمدة للمؤسسات المصرفية، غالباً ما يقوم المحللون الماليون بإجراء تحليل مجموعة الأقران من المصارف المماثلة وهذا ينطوي على إنشاء مجموعات الأقران (Casu et al.,2006:213)، تم إنشاء بيانات مجموعة الأقران المعروفة باسم (البيانات المصرفية لمجموعة الأقران) والتي تتضمن بيانات ربع سنوية للمؤشرات المالية (Francisco & Haan, 2011:807)، ومتوسطات ربع سنوية لمجموعة كبيرة ومعتمدة من النسب المالية (Barnea & Kim, 2014:800)، إن التشابه بين المصارف المراد تحليل أداؤها المالي والمصارف في مجموعة الأقران يجب ان يكون فيما يتعلق بالخصائص الاقتصادية، فهو معيار من الدرجة الأولى لاختيار المصارف النظرية، غالباً ما يتم تحديد التشابه الاقتصادي بناءً على خصائص مثل الحجم، الصناعة، نموذج الأعمال، الوجود الجغرافي، تعقيد الشركة وإمكانات الابتكار ( Dierynck & Verriest, 2019:4)، تم فرز المصارف حسب تركيز الموجودات المعتمد من قبل مؤسسة تأمين الودائع وفق كل من (Rose & Hudgins, 2010:135) و (Hanweck & Rye, 2004:36) حسب الجدول الآتي:

جدول (16) المصارف التجارية حسب تركيز الموجودات			
ت	نوع المصرف	التعريف	المصارف ضمن العينة
١-	المصارف الدولية	المصارف التي تزيد موجوداتها الحقيقية عن 10 مليارات دولار و موجوداتها الأجنبية عن 25 في المائة من إجمالي الموجودات.	1
٢-	المصارف الزراعية	المصارف التي يتجاوز فيها مجموع القروض الزراعية والقروض المضمونة بالأراضي الزراعية 25% من إجمالي الموجودات.	90
٣-	المصارف التجارية	المصارف ذات القروض التجارية والصناعية والقروض المضمونة بالعقارات التجارية بما يزيد عن 25% من إجمالي الموجودات.	196
٤-	مصارف بطاقات	المصارف التي لديها مجموع قروض بطاقات الائتمان، والأوراق المالية المدعومة بالموجودات المتعلقة ببطاقات الائتمان، وقروض بطاقات الائتمان	1



	المباةة والتوريق بما يزيد عن 50% من إجمالي الموجودات.	الائتمان	
8	المصارف التي يزيد مجموع قروضها العقارية والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري على 50% من إجمالي موجوداتها.	مصارف الرهن العقاري	-5
2	المصارف التي يزيد مجموع القروض الاستهلاكية والقروض العقارية السكنية عن 50% والتي لا تصنف كمتخصصة في بطاقات الائتمان أو متخصصة في الرهن العقاري.	مصارف الإقراض الاستهلاكي	-6
24	المصارف التي تبلغ نسبة القروض إلى الموجودات فيها أقل من 40% والموجودات الحقيقية أقل من مليار دولار.	المصارف المتخصصة الأخرى	-7
5	المصارف التي لديها موجودات أقل من مليار دولار وليست في مجموعات أخرى. وتنقسم المجموعة إلى ثلاث مجموعات فرعية حسب حجم الموجودات - أقل من 50 مليون دولار، وما بين 50 مليون دولار و300 مليون دولار وأكثر من 300 مليون دولار من الموجودات الحقيقية.	المصارف الصغيرة غير المتخصصة	-8
30	المصارف التي تتراوح موجوداتها الحقيقية بين 1 مليار دولار و10 مليار دولار وليست في مجموعات أخرى.	المصارف المتوسطة غير المتخصصة	-9

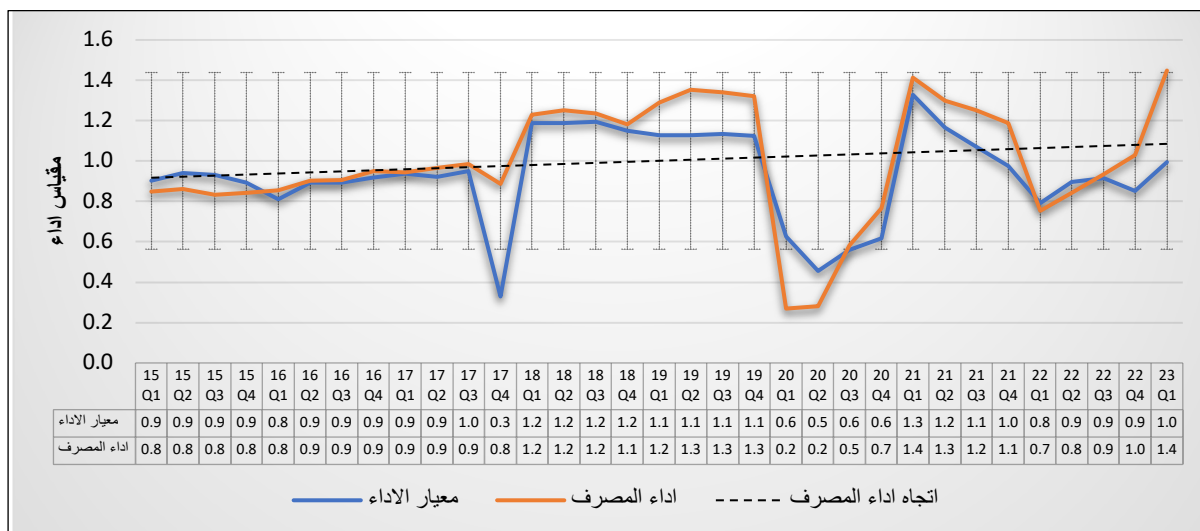
Source(Hanweck, G., & Rye, L. (2004). *The sensitivity of bank net interest margins to credit, interest rate and term structure shocks*. unpublished working paper.)

تم الاعتماد في اختيار المصارف المراد تحليل أدائها المالي بواقع مصرف واحد من المجموعات الثلاثة الأولى التي تشكل ما نسبته (80%) من العينة، تم اختيار المصرف من خلال فرز المصارف ضمن كل مجموعة على أساس أكبر نسبة من الودائع المؤمنة إلى إجمالي الودائع، استند الباحث في إضافة احصاءات وصفية إلى التحليل المالي مثل مؤشر الانحراف المعياري والوسط الحسابي للسلسلة إلى توصية صندوق النقد الدولي ضمن (International Monetary Fund, 2006:161) والتي يجب ان تؤخذ بالاعتبار عند اجراء التحليل المالي لمجموعة الاقران، وان المصارف التي تخضع للتحليل كل من :-

### أ - المصارف الدولية (مصرف JPMorgan chase Bank).

تم تأسيسه سنة 1824 في الولايات المتحدة الأمريكية بمدينة كولومبوس في ولاية اوهايو، يمتلك حالياً 198 مكتب خارجي، و4826 مكتب داخلي، عضو لدى الاحتياطي الفدرالي، ودائع المصرف مؤمنة اعتباراً من تاريخ 1934 حيث يبلغ رأس مال المصرف حالياً (309.052) مليار دولار، أما إجمالي الموجودات تبلغ (3.267.963) ترليون دولار بإجمالي عدد موظفين (221,852) موظفاً، يصنف من المصارف الأمريكية الدولية (FDIC Demographic Information Report, 2023:1)، سيتم تحليل اهم المؤشرات التي تم اختيارها لغرض معرفة أداء المصرف وفق الآتي: -





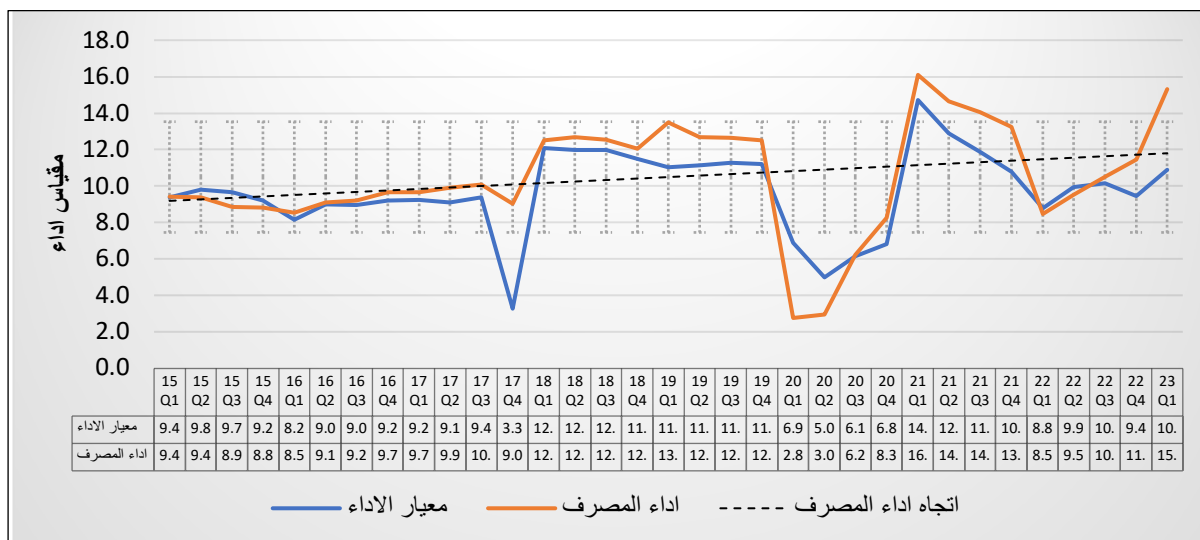
الشكل (6) مؤشر العائد على الموجودات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

### 1- مؤشر العائد على الموجودات

يوضح الشكل (6) ان ربحية المصرف ومعيار الأداء مستقر نسبياً لغاية الربع الثالث من عام 2017، حقق المصرف نمو في العائد على الموجودات بمقدار (↑16%) لغاية الربع الثالث من عام 2017، أدى الانخفاض الكبير في صافي الدخل الناتج عن زيادة ضريبة الدخل المفروضة بمقدار (28.6%)، وذلك وفق قانون الضرائب الجديد الذي تم تشريعه في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخفيض العائد على الموجودات بمقدار (↓7%) عن الربع نفسه من العام السابق، ارتفع نمو العائد على الموجودات بمقدار (↑4%) مما أشر نقلة كبيرة ارتفع بها مؤشر الأداء عن متوسط الربحية البالغة (1.0)، حقق المصرف نمو في الربحية في الربع الأخير من عام 2018 بمقدار (↑33%) عن الربع نفسه في الماضي، استمر العائد على الصول المصرف بالنمو لغاية الربع الأخير من عام 2019 حيث بلغ نمو المؤشر (↑12%)، بدأت ازمة جائحة (COVID-19) بخفض ربحية المصرف مما أدى إلى خلق فجوة في الأداء وانحدار في صافي الدخل وتدهور النشاط الاقتصادي، أدت تلك الازمة إلى انخفاض الربحية بمقدار (↓80%) تمكن المصرف من مواجهة الازمة الا ان ربحية المصرف لم تستقر نتيجة الانخفاض الكبير في صافي الدخل بمقدار (↓48%)، مما خلق فجوة كبيرة في الربحية، لم يقتصر الامر على المصرف فقط بل أبلغت معظم المصارف انخفاض بمقدار كبير في العائد على الموجودات مقارنة بالربع نفسه من العام الماضي، بلغ مقدار الانخفاض في العائد على الموجودات (↓47%) لغاية الربع الأول من العام 2022 بينما ارتفع إلى اعلى نقطة (1.4) في الربع الأول من عام 2023.





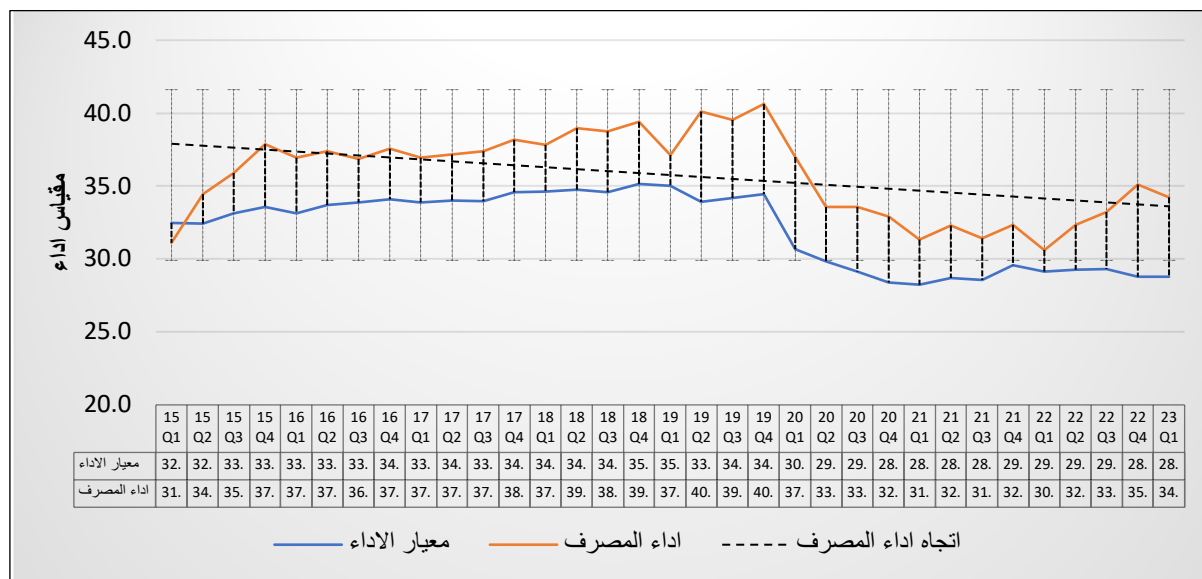
### الشكل (7) مؤشر العائد على حق الملكية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

## 2- مؤشر العائد على حق الملكية

يوضح الشكل (7) ان الأداء بدأ متساوياً لكل من مؤشر المصرف ومجموعة الاقتران عند (9.4) نقطة، مع اقتراب المؤشر من المتوسط الحسابي (10.5) نقطة، حقق المصرف انخفاضا في العائد على حق الملكية عن مجموعة الاقتران بمقدار (0.4↓) نقطة في الربع الأخير من عام 2015، شهد المؤشر استقرار نسبي في الربحية لغاية الربع الثالث من عام 2017، مع نمو منخفض نسبياً بمقدار (7%↑)، بينما انخفض العائد على حق الملكية في الربع الأخير من عام 2017، وذلك لأسباب تتعلق بانخفاض الدخل تم ذكرها انفاً في المؤشر السابق، تراجع العائد بمقدار (4%↓) خلال عام 2018، نتيجة زيادة مصروفات من غير الفائدة في الصناعة المصرفية مع ارتفاع في رواتب الموظفين بمقدار (6.3%)، بينما ارتفعت في عام 2019 بمقدار (4%↑) مقارنة مع العائد على حق الملكية للمصرف في الفترة السابقة، ادت ازمة الجائحة (COVID-19) في عام 2020 إلى خفض العائد على حق الملكية لكل من المصرف ومجموعة الاقتران، كان السبب وراء ذلك هو الانحدار في صافي الدخل نتيجة تدهور النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة المصروفات المخصصة وانخفاض الرسوم المتحصلة، كما انحدر بها مؤشر العائد على الموجودات بمقدار (77%↓)، ولم يستقر عندها بل شهدت الفترة اللاحقة ايضا انحدار كبير في المؤشر الأداء حيث بلغ مقدار الانخفاض لغاية الربع الأول عام 2022 (47%↓)، غير ان التغيرات في نمو صافي الدخل بمقدار (83%↑)، ساهمت في رفع ربحية المصرف لغاية الربع الأول من عام 2023 بمقدار (15.3↑) نقطة.



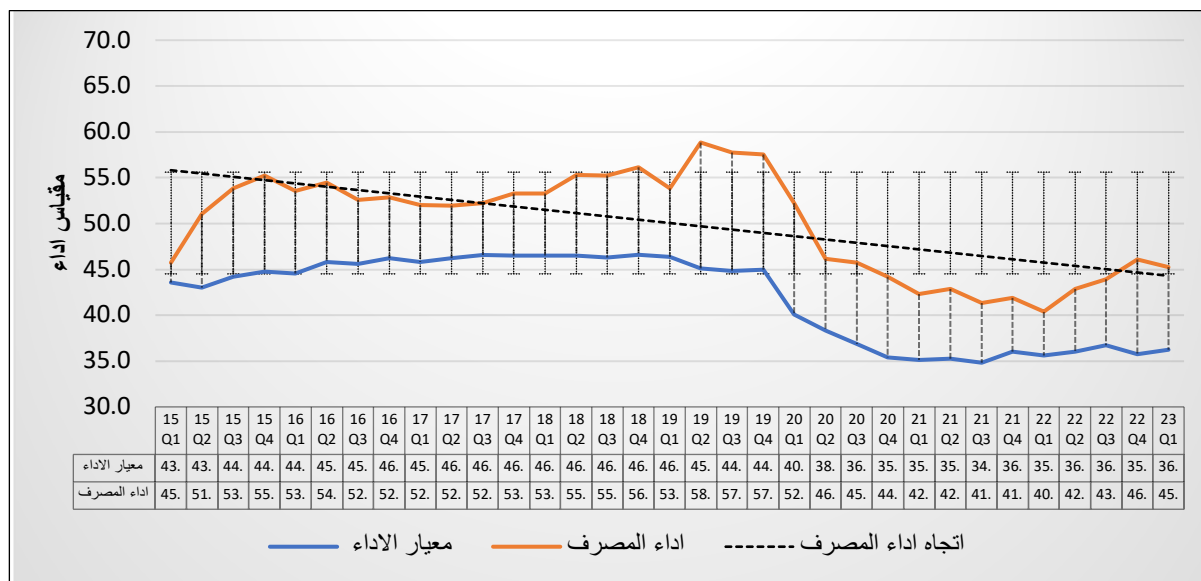


الشكل (8) مؤشر صافي القروض والايجازات الى الموجودات  
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

### 3- مؤشر صافي القروض والايجازات إلى الموجودات

يتضح من خلال الشكل (8) أن المصرف حافظ على مستوى سيولة أقل مقارنة بمجموعة الاقران، في عام 2015، ارتفع المؤشر بمقدار (22%↑) ناتجة عن ارتفاع ارصدة صافي القروض والايجازات بمقدار (11%↑)، لم يشهد مؤشر صافي القروض والايجازات إلى الموجودات تغييراً كبيراً حتى نهاية الربع الأخير من عام 2017 مما حافظ على مستوى ثابت نسبياً من معدلات السيولة، نمت ارصدة صافي القروض والايجازات للمصرف في عام 2018 بنسبة (5%↑) بالمقارنة مع العام السابق وذلك يظهر عدم حاجة المصرف إلى رفع معدلات السيولة، في عام 2019، سجلت جميع فئات القروض الرئيسية زيادة مع تركيز ذلك النمو في المصارف الكبرى، عزز ذلك النمو في ارصدة القروض والايجازات للمصرف في الربع الأخير بمقدار (9%↑)، بدأت تأثيرات ازمة الجائحة (COVID-19) بخفض المؤشر بمقدار (19%↓) مما يتيح للمصرف توفير أكبر قدر ممكن من السيولة، في حين استقر مؤشر الأداء في الربع الاخير من عام 2021 بتحقيق نمو بمقدار (3%↑) عن الربع الأخير من العام السابق، عمدت المصارف على رفع نسبة القروض والايجازات خلال عام 2022، حقق ذلك ارتفاع في مؤشر صافي القروض والايجازات إلى إجمالي الموجودات لغاية الربع الأول عام 2023 بمقدار (12%↑) اتجاه السلسلة المتمثلة بالخط المتقطع يشير إلى توجه المصرف برفع معدل السيولة بشكل أكبر،





### الشكل (9) مؤشر صافي القروض والايجازات الى الودائع

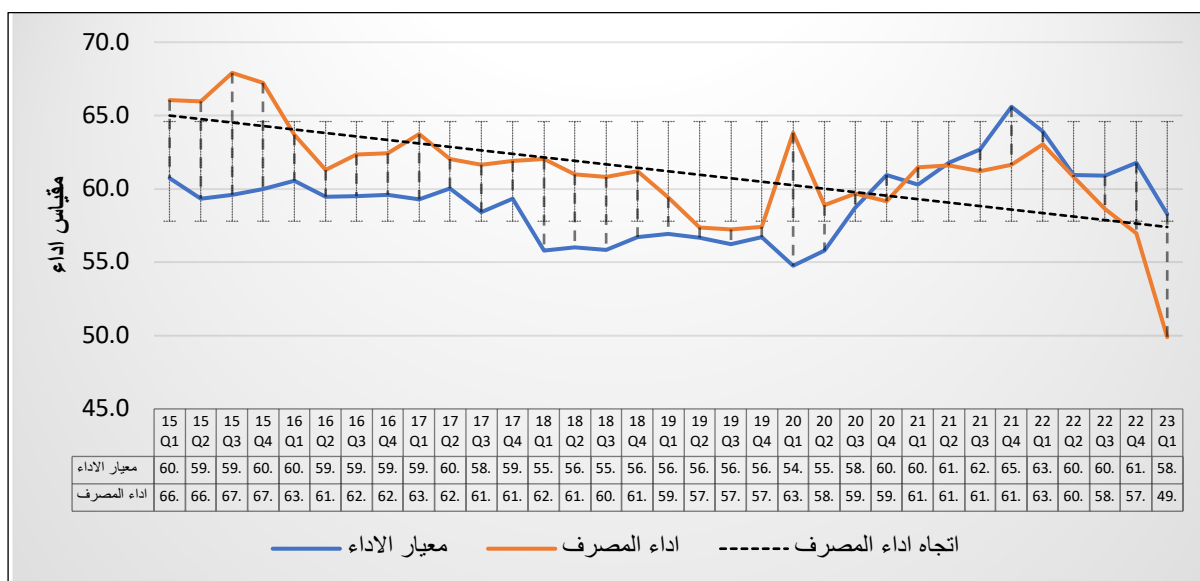
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

#### 4- مؤشر صافي القروض والايجازات إلى إجمالي الودائع

يتضح من خلال الشكل (9) ان السلسلة الزمنية للمصرف تميل إلى الاحتفاظ بسيولة اقل من مجموعة الاقران كما هو الحال بالنسبة للمؤشر السابق، بدأ مؤشر صافي القروض والايجازات إلى إجمالي ودائع المصرف بالنمو مع فارق مقداره (2.1) نقطة عن مجموعة الاقران، بلغ مقدار نمو مؤشر الأداء خلال 2015 (↑21%)، كان ذلك النمو نتيجة زيادة القروض الممنوحة خلال تلك الفترة، على العكس شهدت الفترة من 2016 لغاية الربع الأول عام 2019 نمو منخفض نسبياً في مؤشر الأداء مع الانخفاض في مؤشر الانحراف المعياري نتيجة اقتراب القيم من الوسط الحسابي للسلسلة، بلغ مقدار النمو في مؤشر صافي القروض والايجازات إلى إجمالي ودائع المصرف لغاية الربع الأخير بمقدار (↑0.07) نقطة، نتيجة ارتفاع ارصدة القروض والايجازات حيث سجلت جميع فئات القروض الرئيسية تقريباً زيادة ربع سنوية، استمرت التأثيرات السلبية لازمة الجائحة (COVID-19) لغاية الربع الأخير عام 2020، حيث تعرضت المصارف لآثار سلبية مما اضطرها إلى زيادة معدلات السيولة بشكل كبير لتلبية الطلب، ونتيجة لذلك، شهد المؤشر انخفاضاً حاداً، حيث تراجع بمقدار (↓23%)، لم يستقر المؤشر عند ذلك وإنما استمر في الانحدار لغاية الربع الأول 2022، أدت الزيادة في ارصدة القروض والايجازات من قبل القطاع المصرفي وتحديداً القروض الاستهلاكية غير المتعلقة ببطاقات الائتمان إلى ارتفاع المؤشر لغاية الربع الأخير من عام 2022 بمقدار (↑7%)، في حين انخفض المؤشر في الربع الأول من عام 2023 (↓45.2) نقطة.







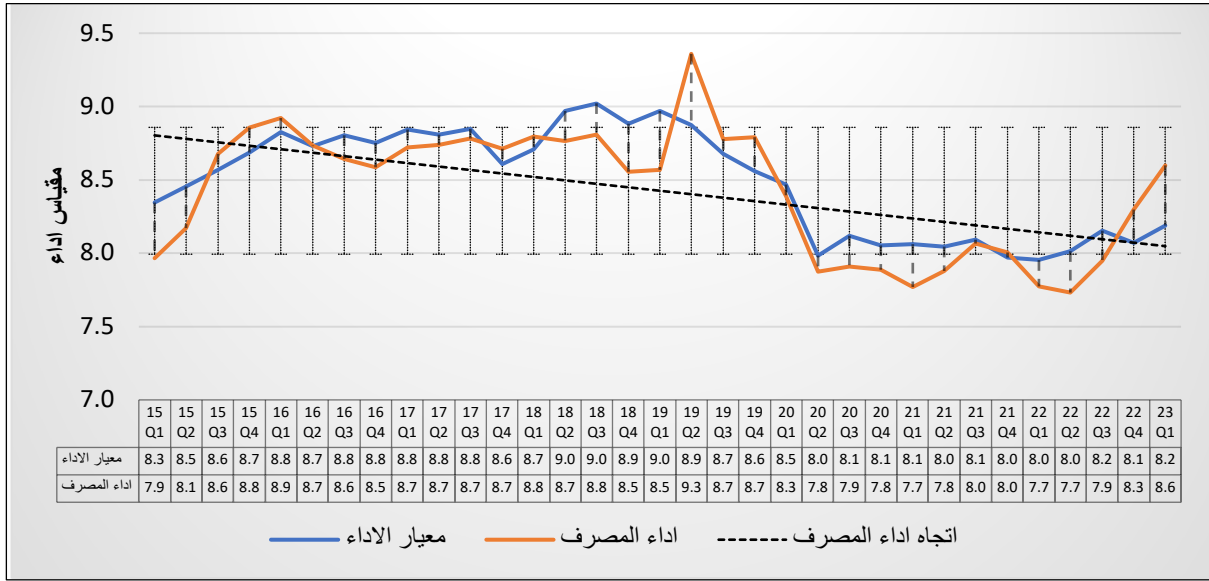
### الشكل (10) مؤشر نسبة الكفاءة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

### 5- مؤشر نسبة الكفاءة

يوضح الشكل (10) ان الكفاءة المالية لمجموعة الاقران اعلى نسبيا من كفاءة المصرف، وهذا كما يتمثل بابتداء المؤشر بفارق مقداره (5.4) نقطة، مع انخفاض في النمو في المؤشر بمقدار (2%↓) خلال السنة الأولى نتيجة ارتفاع مصروفات غير الفوائد بمقدار (3%). شهد عام 2016 ارتفاعاً في الكفاءة المالية للمصرف بمقدار (7%↑) نتيجة انخفاض مؤشر الأداء مع اقترابه من المتوسط الحسابي للسلسلة مما يدل على انخفاض الانحراف المعياري، استمر المؤشر برفع الأداء تدريجياً لغاية الربع الأخير من عام 2019 حيث بلغ مقدار النمو في مؤشر كفاءة المصرف (10%↑)، ارتفعت المصروفات غير المتعلقة بالفائدة الناتجة عن ازمة الجائحة (COVID-19) خلال عام 2020 حيث أدت إلى تخفيض الكفاءة المالية للمصرف، تجلّى ذلك بوضوح خلال الربع الأول عام 2020 عندما انخفضت كفاءة المصرف بمقدار (12%↓)، اتصف الأداء في الفترة السابقة بارتفاع كفاءة مجموعة الاقران على أداء المصرف، شهد عام 2021 تفوق في كفاءة المصرف على مجموعة الاقران على الرغم من انخفاض كلا المؤشرين حيث انخفضت كفاءة المصرف بمقدار (2.5%↓) نقطة عن الربع الأخير من العام السابق، امتازت الفترة اللاحقة بارتفاع مؤشر كفاءة المصرف لغاية الربع الأول عام 2023 حيث بلغ مقدار الارتفاع في الكفاءة المالية للمصرف (21%↑) اعتباراً من الربع الأول لنفس العام.





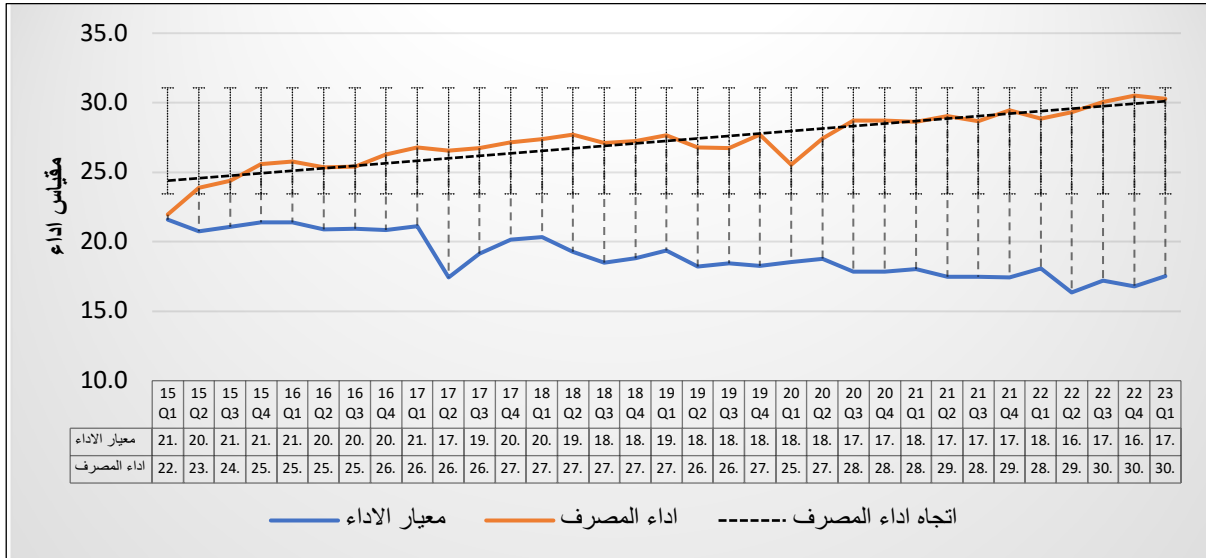
### الشكل (11) مؤشر نسبة الرافعة المالية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

#### 6- مؤشر الرافعة المالية

يوضح الشكل (11) مؤشر الرافعة المالية للمصرف الذي بدأ بفارق مقداره (0.38) نقطة عن مؤشر مجموعة الاقران، مما يعني ان اعتماد المصرف بصورة اقل على الدين في التمويل مقارنة بمجموعة الاقران. انخفض الفارق تدريجياً الا ان تساوى في الربع الثالث عند (8.6) نقطة، وبلغ مقدار النمو في مؤشر الأداء (↑11%) في الربع الأخير من عام 2015، اعتمد المصرف خلال عام 2016 على رافعة مالية منخفضة نسبياً بمقدار (↓3%) عن العام السابق، استقر مؤشر الأداء نسبياً مع نمو بسيط لغاية الربع الثالث عام 2018، شهدت الفترة اللاحقة ارتفاع في مؤشر الاداء الرافعة المالية وذلك نتيجة ارتفاع نسبة رأس المال القائم على المخاطر مما أدى اعتماد أكبر على الدين في تمولي المصرف، بلغ مقدار النمو في رأس المال القائم على المخاطر (↑14.1%)، بدأت تأثيرات ازمة الجائحة بخفض الرافعة المالية بمقدار (↓8) نقطة أساس ، ادى ذلك إلى انخفاض الرافعة المالية للمصرف بمقدار (↓1%)، استمر الانخفاض في الرافعة المالية لعام 2021 لغاية الربع الأخير بمقدار (↓3%)، رغم اعلان مؤسسة تامين الودائع ان تكوين رأس المال تجاوز متوسط الموجودات بلغ مقدار النمو في الرافعة المالية عام 2022 والربع الأول عام 2023 بمقدار (↑11%)،





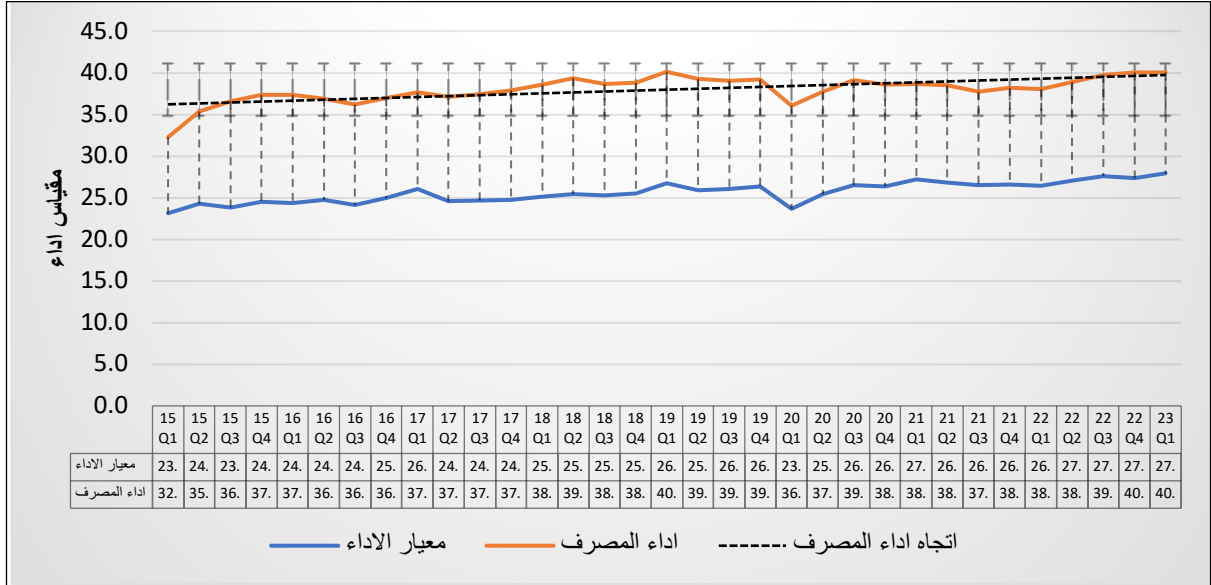
الشكل (12) مؤشر نسبة الودائع المؤمنة الى اجمالي الموجودات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

## 7- مؤشر الودائع المؤمنة إلى إجمالي الموجودات

يوضح هذا المؤشر نسبة الودائع المؤمنة عليها من قبل مؤسسة تأمين الودائع إلى إجمالي الموجودات المصرف، حيث يوضح الشكل (12) سلسلتين من مؤشر الودائع المؤمنة للفترة من الربع الأول لعام 2015 لغاية الربع الأول من عام 2023، السلسلة الأولى توضح أداء المصرف، أما السلسلة الثانية فتوضح معيار الأداء لمجموعة الاقران، الخط المتقطع باللون الاسود يمثل اتجاه أداء المصرف (Trend)، اما الخطوط العمودية على شكل حرف (T) فهي تمثل الانحراف المعياري لسلسلة مؤشر أداء المصرف او ما يسمى بـ (Error Bar)، ما نقطة المتصف فهي تمثل المتوسط الحسابي، بدأ مؤشر أداء المصرف بفارق إيجابي ضئيل عن معيار الأداء بلغ (0.04↑) نقطة، مع ارتفاع تدريجي في الودائع المؤمنة بصورة شبه ثابتة، بلغ مقدار النمو في الودائع المؤمنة خلال العام الأول (17%↑)، يوضح الخط المتقطع باللون الأسود اتجاه السلسلة الزمنية، فالسلسلة باتجاه نمو تصاعدي مع اتساع الفارق بين المصرف ومجموعة الاقران، بلغ مقدار النمو لغاية الربع الأخير من عام 2016 مقارنة بالسنة السابقة (3%↑)، استمر الارتفاع في مؤشر الودائع المؤمنة بصورة شبه مستقرة لغاية الربع الأخير من عام 2019، مع نمو اجمالي ارصدة الودائع المؤمنة خلال الفترة بمقدار (13%↑)، أدى الانخفاض الحاصل في الودائع المؤمنة خلال ازمة الجائحة (COVID-19) إلى خفض ارصدة المؤشر في الربع الأول بمقدار (8%↓) الا ان نسبة الودائع المؤمنة ارتفعت في نهاية الفترة وحققت نمو بمقدار (13%↑)، استمرت ارصدة الودائع المؤمنة بالنمو، وحققت نمو مستمر لغاية الربع الأول عام 2023 بمقدار (6%↑)، ارتفع مؤشر الأداء إلى مستوى اعلى من المتوسط الحسابي حيث سجل ارتفاع في مؤشر الانحراف المعياري، يوضح الخط المتقطع ان السلسلة ذات اتجاه تصاعدي بالمقارنة بمجموعة الاقران.





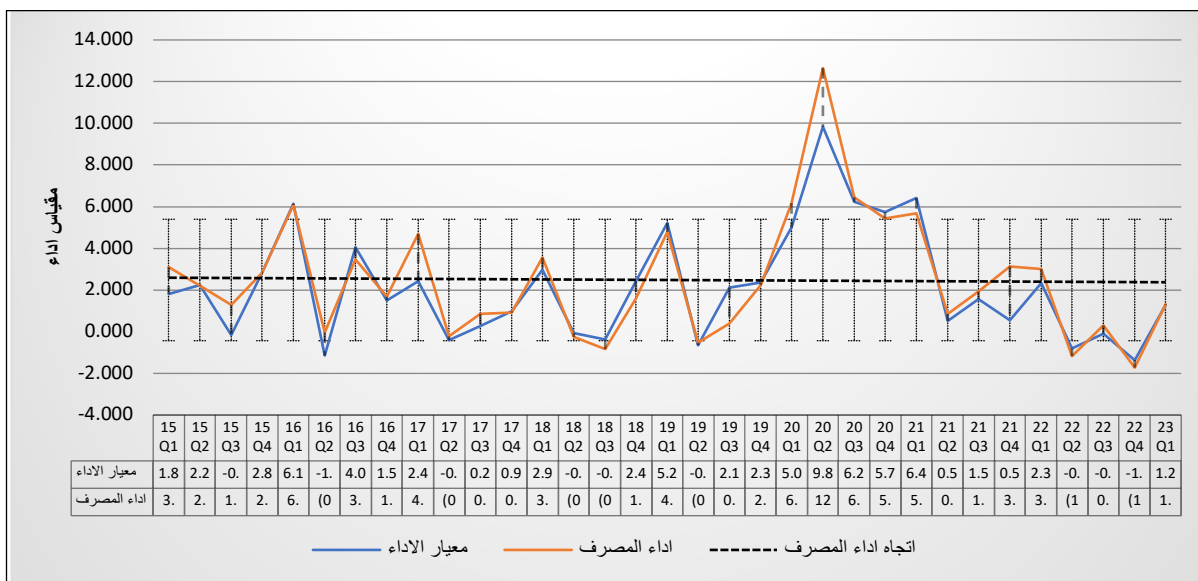
### الشكل (13) مؤشر الودائع المؤمنة إلى إجمالي الودائع

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

### 8- مؤشر الودائع المؤمنة إلى إجمالي الودائع

يتضح من خلال الشكل (13) ان الودائع المؤمنة لدى المصرف أكبر نسبياً من معدل الودائع المؤمنة لدى مجموعة الاقران بفارق شبه ثابت مقداره (9.1) نقطة، ارتفع مقدار الودائع المؤمنة إلى إجمالي الودائع خلال عام 2015، حيث بلغ مقدار النمو (↑16%)، ارتفع مؤشر الأداء تدريجياً خلال الفترة اللاحقة مع اقتراب القيم من المتوسط الحسابي للسلسلة وكما موضح في مؤشر الانحراف المعياري، يوضح الخط المتقطع بالون الأسود اتجاه السلسلة الزمنية، فالسلسلة باتجاه نمو تصاعدي، استمر النمو في الودائع المؤمنة لغاية الربع الأخير من عام 2019 إلى ان بلغ مقدار ذلك النمو في الودائع المؤمنة إلى إجمالي الودائع (↑5%)، أدت ازمة الجائحة (COVI-D19) إلى خفض مقدار الودائع المؤمنة للمصرف، ومع انها لم تنخفض على مستوى مؤسسة تأمين الودائع بل حققت نمواً مع تأكيد المؤسسة بارتفاع إجمالي الودائع بمقدار (4.5%) في الربع الأول من عام 2020 ، نستنتج من ذلك ان تأثير ازمة الجائحة لم يكون متناسوياً على جميع فئات المصارف فيما يخص الودائع المؤمنة، حقق المصرف نمواً مستقر نسبياً في مؤشر الأداء للفترة المقبلة حيث بلغ مقدار النمو في مؤشر الأداء (↑1.5%) لغاية الربع الأول من عام 2023.





### الشكل (14) مؤشر نمو الودائع المؤمنة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

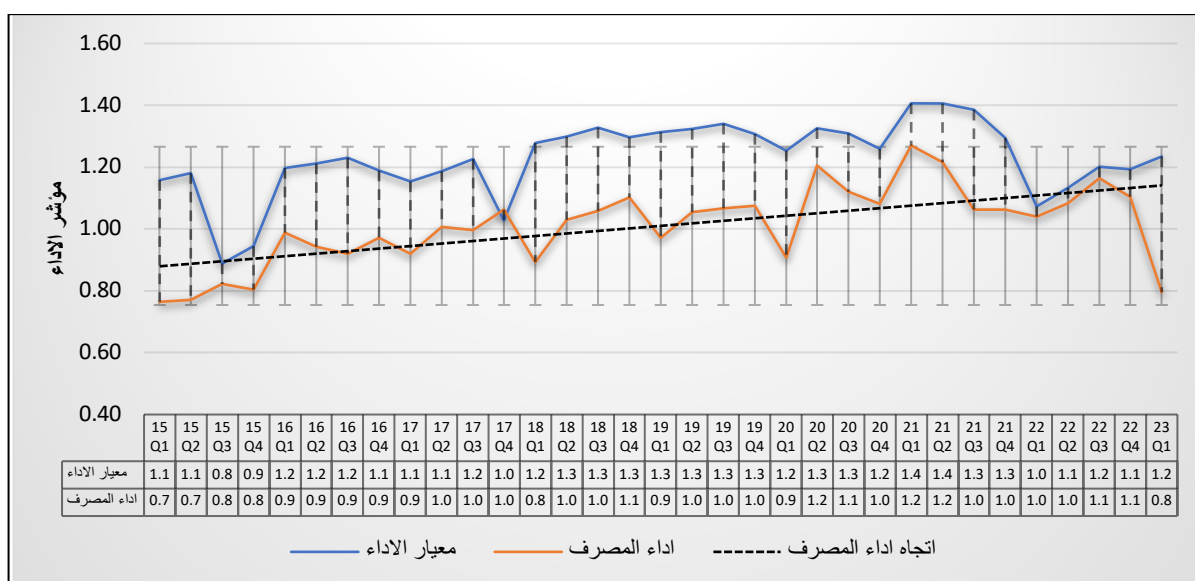
### 9- مؤشر نمو الودائع المؤمنة

يوضح الشكل (14) ان مؤشر نمو الودائع المؤمنة للمصرف بدأ بفارق إيجابي عن معيار الأداء بلغ (1.2) نقطة، مع ملاحظة ان نمو الودائع المؤمنة لمجموعة الاقران يسلك سلوك مقارب لأداء المصرف، مع درجة من الموسمية، والتي تؤدي إلى ارتفاع الودائع المؤمنة في الربع الأول من كل عام، انخفضت الودائع المؤمنة خلال عام 2015 بمقدار (9%↓)، واستمرت في الانخفاض في الربع الأخير من عام 2016 بمقدار (4%↓) مقارنةً بالعام السابق، لم يتوقف الانخفاض عند هذا الحد بل استمر في عام 2017، حيث بلغت نسبة انخفاض الودائع المؤمنة في المصرف (8%↓)، في حين ان إجمالي الودائع حقق (1%↑)، لم يستقر مؤشر نمو الودائع المؤمنة في عام 2018 بل ارتفع المؤشر مقارنةً مع الربع الأخير من العام السابق بمقدار (75%↑)، أما عام 2019 فقد شهد انخفاضاً في المؤشر بمقدار (53%↓)، ارتفعت الودائع المؤمنة بمقدار (105%) خلال الربع الثاني من عام 2020، مع تأكيد مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية بارتفاع إجمالي الودائع على مستوى المؤسسة ككل بمقدار (4.5%) في الربع الأول من عام 2020، الا ان ذلك الارتفاع لم يستقر لفترة طويلة حيث انخفض المؤشر في الربع الأخير من السنة (57%↓)، بلغ مقدار الانخفاض خلال عام 2021 بمقدار (45%↓)، استمر الانخفاض في المؤشر خلال عام 2022 إلى أدنى نقطة في مؤشر الأداء بمقدار (155%↓) بالمقارنة مع الربع الأخير من العام السابق، ليرتفع لاحقاً في الربع الأول من عام 2023 بمقدار (1.31↑) نقطة.



## ب - المصارف الزراعية (مصرف MINNWEST BANK).

مصرف تم تأسيسه سنة 1941 في الولايات المتحدة الأمريكية بولاية مينيسوتا في مدينة رييد وود فالز ، لديه 38 مكتباً محلياً داخل الولايات المتحدة الأمريكية ولا يمتلك مكاتب خارجية، ودائع المصرف مؤمنة اعتباراً من سنة 1950, كما يبلغ رأس مال المصرف حالياً (254.222) مليون دولار، أما إجمالي موجودات المصرف تبلغ (2.855.805) مليار دولار بعدد موظفين (383) موظفاً، صنف من قبل مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية من المصارف المتخصصة الزراعية ( FDIC Demographic Information Report, 2023:1



الشكل (15) مؤشر العائد على حق الموجودات

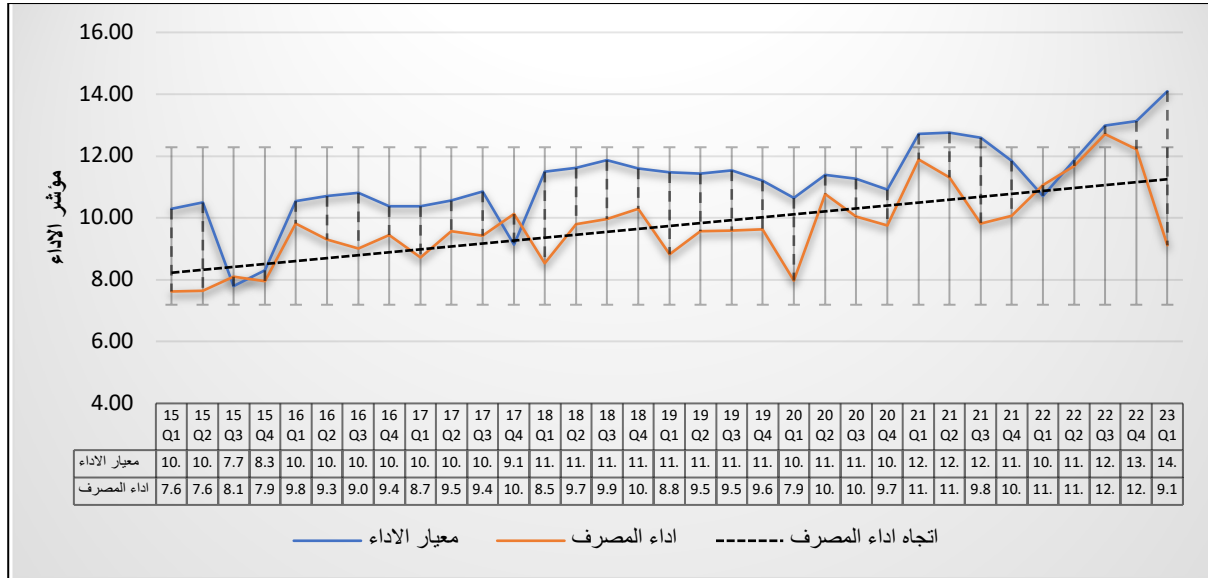
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

## 1. مؤشر العائد على الموجودات

يتضح من خلال الشكل (15) ان مؤشر العائد على الموجودات للمصرف منخفض عن مجموعة الاقران على طول السلسلة، تتمركز القيم في منتصف السلسلة الزمنية من المتوسط الحسابي، وان الانحراف المعياري في المؤشر منخفض، يحدد مؤشر الاتجاه في السلسلة الزمنية انها ذات اتجاه تصاعدي نحو الأعلى أي ان القيم ترتفع بمرور الوقت، بدأ مؤشر العائد على الموجودات المصرف بفارق سلبي عن معيار مجموعة الاقران بمقدار (0.39) نقطة وهذه دلالة على ان ربحية مجموعة الاقران اعلى من الربحية التي يحققها المصرف بالمقدار المذكور، بلغ مقدار النمو في المؤشر بمقدار (5%↑) خلال عام 2015, في حين حقق عام 2016 نمواً في العائد على الموجودات للمصرف بمقدار (21%↑) مقارنة الربع الأول من العام السابق، شهد عام 2017 نمو كبير في صافي الدخل; على الرغم من ارتفاع ضريبة الدخل خلال هذه الفترة



الا انه بلغ مقدار النمو خلال العام (79%↑) وحقق ذلك دفعة كبيرة لرفع المؤشر بمقدار (10%↑) مقارنة من الربع الأخير من العام السابق، شهد الربع الأول من عام 2018 انخفاض في العائد على الموجودات المصرف، الا انه عاد ليرتفع مجدداً وحقق نمو بمقدار (4%↑)، شهد عام 2019 تراجعاً طفيفاً في المؤشر بمقدار (2%↓) ناتجة عن تراجع الأداء في الربع الأخير من السنة مقارنة بالربع نفسه من العام السابق، بدأت تأثيرات ازمة الجائحة (COVID-19) بخفض صافي الدخل وحسب ما تم ذكره من أسباب في التحليل السابق أدت إلى خفض المؤشر بمقدار (15%↓) في الربع الأول، الا ان المصرف تمكن من تعويض ذلك الانخفاض ورفع العائد على الموجودات بمقدار (19%↑) لغاية الربع الاخير من السنة، شهدت الفترة اللاحقة انخفاض في الدخل بمقدار (19%↓)، أدت إلى خفض المؤشر إلى مستوى منخفض في السلسلة عند (0.8) نقطة لغاية الربع الأول من عام 2023.



الشكل (16) مؤشر العائد على حق الملكية

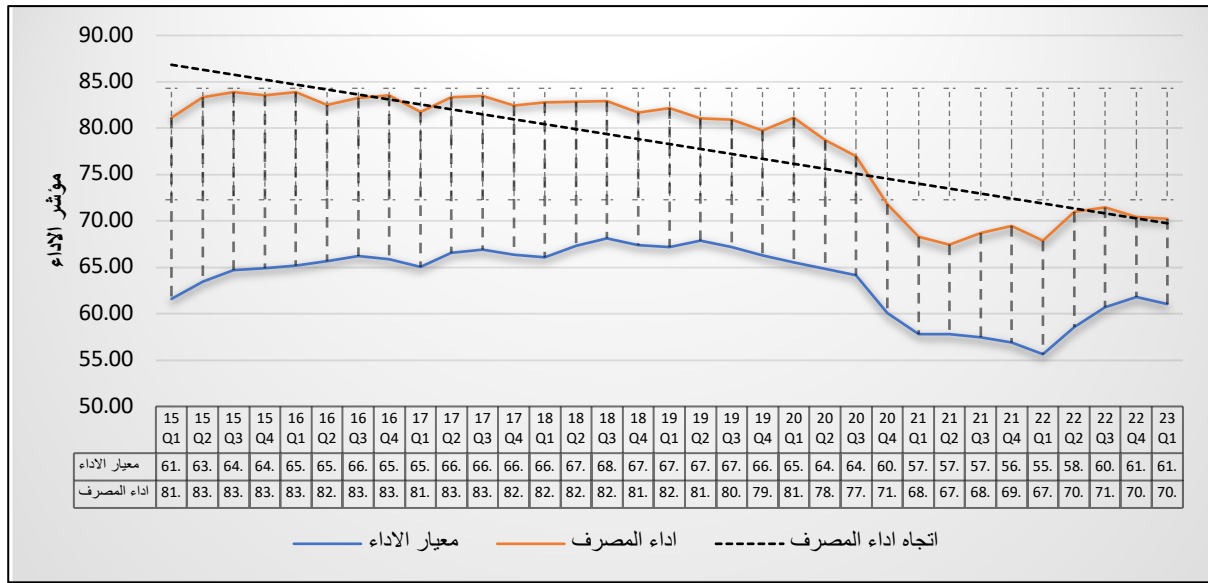
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

## 2. مؤشر العائد على حق الملكية

يوضح الشكل (16) ان المؤشر بدأ بفارق سلبي عن معيار مجموعة الاقران بمقدار (2.68) مع اتجاه المؤشر تصاعدياً، شهد أداء المصرف نمواً شابه مستقر لغاية الربع الأخير من عام 2017 حيث بلغ مقدار النمو (33%↑)، أدى الانخفاض الكبير في صافي الدخل الناتج عن زيادة ضريبة الدخل المفروضة بمقدار (28.6%)، وذلك وفق قانون الضرائب الجديد الذي تم تشريعه في الولايات المتحدة الامريكية، نتيجة لذلك انخفض العائد على حق الملكية للمصرف في الربع الأول من عام 2018 بمقدار (15%↓) ثم عاود المؤشر ارتفاعاً خلال الفترة المتبقية من السنة، ثم عاد المؤشر لينخفض مجدداً في الربع الأول من عام 2019 بمقدار مقارب بلغ (14%↓)، الا ان المصرف عاد ليعزز ربحية لغاية الربع الأخير بمقدار



(↑9%)، شهد عام 2020 تراجعاً في المؤشر ناتج عن تأثيرات أزمة الجائحة (COVID-19) التي بدأت بخفض ربحية المصرف مما أدى إلى خلق فجوة في الأداء وانحدار في صافي الدخل وتدهور النشاط الاقتصادي وبالتالي زيادة المصروفات وانخفاض الرسوم المستحصلة، تراجع المؤشر خلال الربع الأول بمقدار (↓17%) بينما عمل المصرف على مواجهة الأزمة ورفع من مستوى الربحية للفترة المتبقية من السنة، في حين بلغ النمو خلال عام 2021 في مؤشر الأداء بمقدار (↑3%) مقارنة مع الربع الأخير من العام السابق، استمر النمو في الأداء لغاية الربع الثالث من عام 2022، بعدها تراجع الأداء واستمر بالتراجع بمقدار (↓28%) لغاية الربع الأول من عام 2023.



الشكل (17) مؤشر صافي القروض والايجازات الى الموجودات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

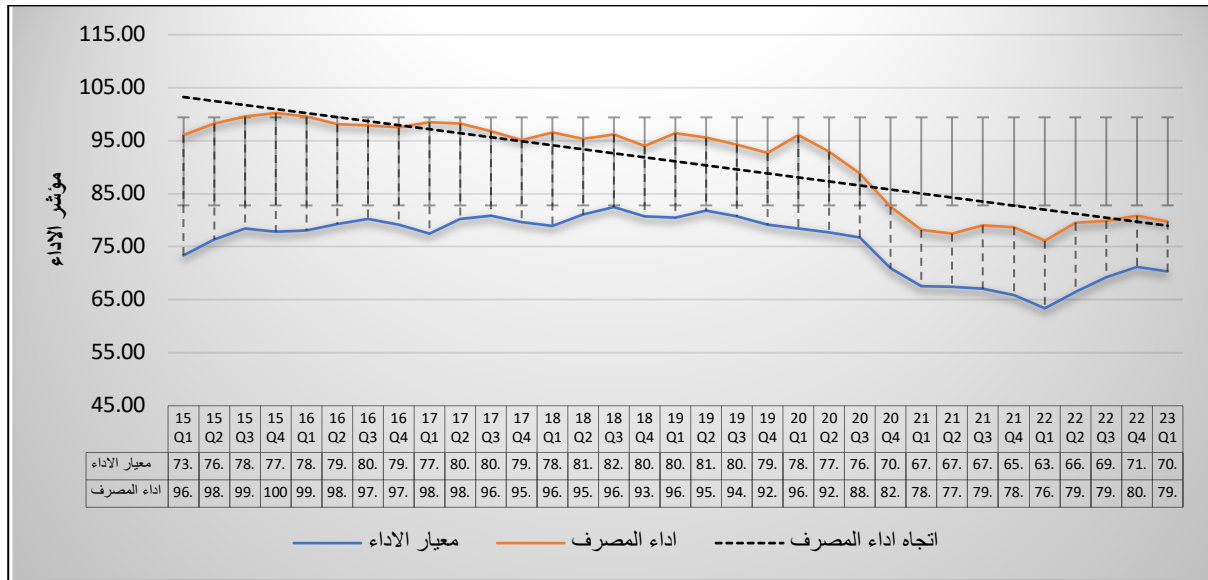
### 3. مؤشر صافي القروض والايجازات إلى الموجودات

يتضح من خلال الشكل (17) ان مجموعة الاقراض تميل إلى توفير سيولة بمقدار أكبر من المصرف، بدأ مؤشر المصرف بفارق مقداره (19.5) نقطة لينخفض تدريجياً إلى نهاية السلسلة الزمنية، يميل اتجاه السلسلة الزمنية إلى الانحدار نحو الأسفل، مما يعني انخفاضها بمرور الوقت، شهد عام 2015 نمواً في مؤشر المصرف بمقدار (↑3%)، استقر المؤشر نسبياً مع انخفاض طفيف لغاية الربع الأخير من عام 2019 حيث بلغ مقدار الانخفاض في المؤشر بمقدار (↓5%)، مما يشير إلى حاجة المصرف لتوفير سيولة بمقدار أكبر، صرحت مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية بتباطؤ النمو السنوي للقروض والايجازات وقيام المصارف بزيادة ارسدة مخصص خسائر القروض والايجازات مقارنة بمستويات الأعوام السابقة مما يشير إلى انخفاض المؤشر على المدى البعيد، اثرت أزمة الجائحة (COVID-19) على أداء المصرف حيث خفضت صافي القروض والايجازات إلى إجمالي الموجودات من (↑81%) في الربع الأول من عام 2020





إلى (↓71%) لغاية الربع الأخير من نفس العام، ان هذا التراجع في الأرصدة ناتج عن انخفاض النشاط الإقراض الصناعي والتجاري، في حين شهد عام 2021 نمو في أرصدة القروض والايجات حيث بلغ مقدار النمو خلال العام (↑2%)، استمر المؤشر بالارتفاع التدريجي الناتج عن ارتفاع أرصدة القروض والايجات من (↓67%) في الربع الأول من عام 2022 إلى (↑70%) في الربع الأول من عام 2023، مما يدل على اعتماد المصرف بصورة أكبر على الإقراض بالمقارنة مع الموجودات الأخرى.



الشكل (18) مؤشر صافي القروض والايجات الى الودائع

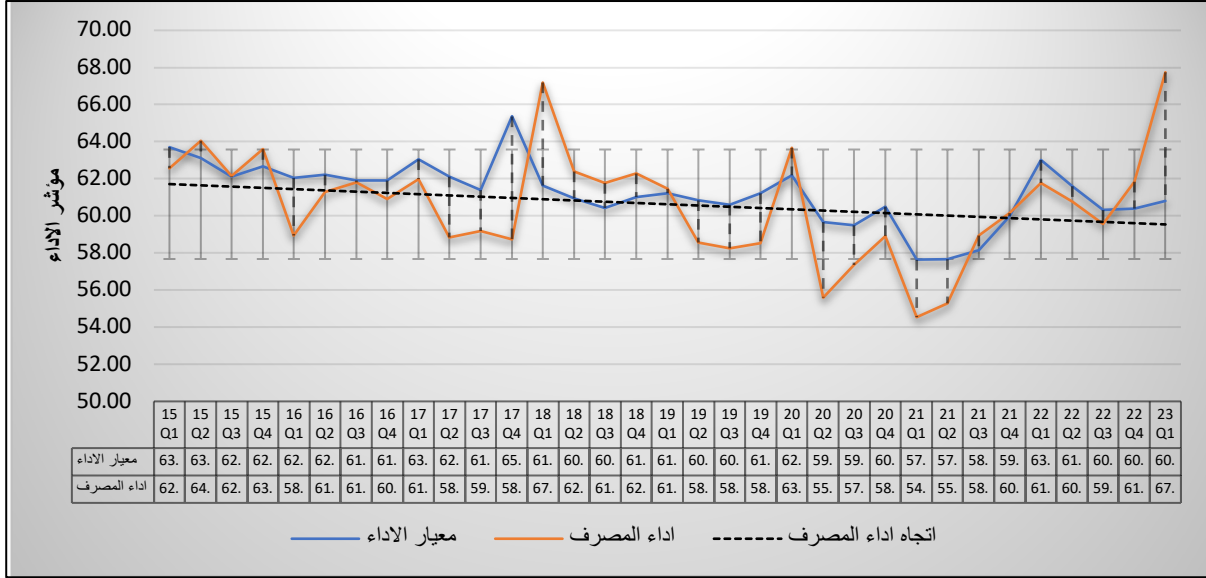
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

#### 4. مؤشر صافي القروض والايجات إلى الودائع

يوضح الشكل (18) مؤشر المصرف بالمقارنة مع مؤشر مجموعة الاقران والذي بدأ بفارق مقداره (22.7) نقطة، من خلال ذلك يتبين لنا ان مؤشر المصرف اعلى من مؤشر مجموعة الاقران وذلك يدل على ارتفاع صافي القروض والايجات وانخفاض السيولة نسبياً مقارنة بمجموعة الاقران في الصناعة، اتجاه مؤشر المصرف منحدر نحو الأسفل مما يدل على انخفاض المؤشر بمرور الوقت، بدأ المؤشر بالنمو عام 2015 حيث بلغ مقدار النمو (↑4%)، هذا النمو ناتج عن ارتفاع أرصدة القرض والايجات لغاية الربع الأخير من العام بمقدار (↑8%)، استمر المؤشر بالانحدار في عام 2016 لصالح توفير اكبر قدر ممكن من السيولة المصرفية انخفض المؤشر بمقدار (↓3%) مقارنة بالربع الأخير من العام السابق، حقق المؤشر تباطؤ مستمر بالانخفاض في المؤشر لغاية الربع الأخير من عام 2019 حيث بلغ مقدار التراجع في المؤشر للفترة المذكورة (↓6%) كان السبب الرئيسي وراء ذلك الانخفاض هو في مقدار القروض التجارية بمقدار (↓80%) ، اثرت ازمة الجائحة (COVID-19) سلباً على المصرف، تطلب ذلك توفير اكبر قدر ممكن من السيولة لمواجهة متطلبات السحب، انخفض المؤشر بمقدار (↓14%)، ثم تلى ذلك استقرار في المؤشر



في عام 2021 حيث بدأ المؤشر خلال الربع الأول (78) نقطة، واختتم في الربع الأخير أيضاً بمقدار (78) نقطة، استمر نمو القروض على نطاق واسع خلال عام 2022، عزز ذلك النمو خلال تلك الفترة بمقدار (6%↑).



الشكل (19) مؤشر نسبة الكفاءة

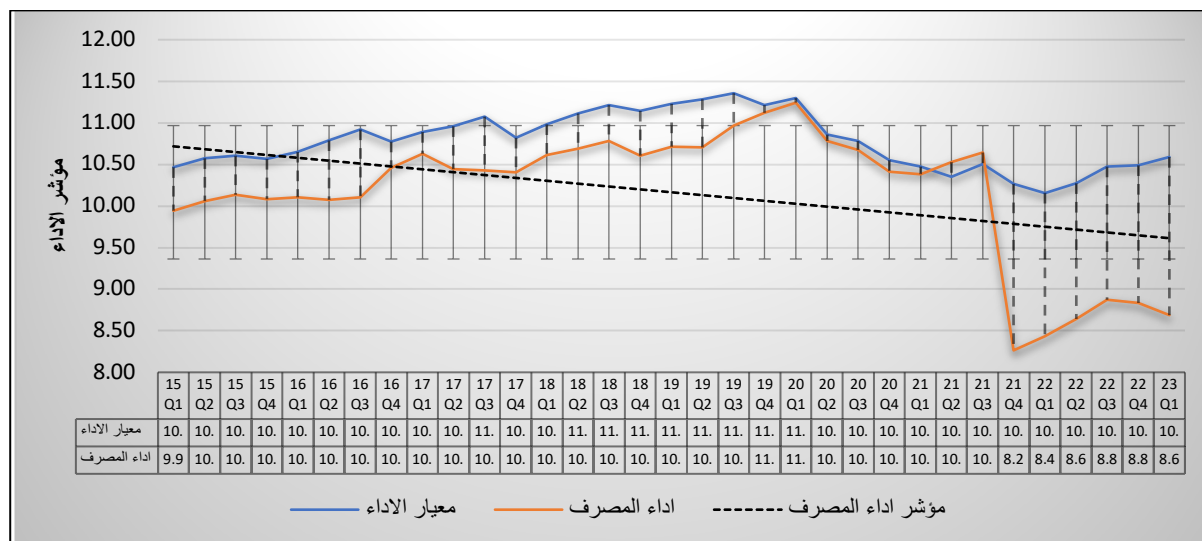
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

## 5. مؤشر نسبة الكفاءة

يشير الشكل (19) إلى ان مؤشر نسبة الكفاءة بدأ بفارق سلبي مقداره (1.1) نقطة، مع ارتفاع في كفاءة المصرف في عام 2015 بمقدار (2%↓)، أدى انخفاض مصاريف غير الفائدة في الربع الأول من عام 2016 بمقدار (75%) إلى ارتفاع مؤشر الكفاءة المالية إلى (85.9) نقطة، الا ان مؤشر الكفاءة لم يستقر عند ذلك، انخفضت الكفاءة للفترة المتبقية من السنة بمقدار (3%↓)، شهد عام 2017 تحسن ملحوظ في الكفاءة المالية للمصرف حيث ارتفعت الكفاءة المالية بمقدار (4%↑) مقارنة بالربع الأخير من العام السابق، انخفض مؤشر الكفاءة في الربع الأول من عام 2018، الا انها استقرت في الربع الأخير قرب المتوسط الحسابي للسلسلة عند (62.2) نقطة، في حين ان عام 2019 شهد ارتفاعاً في مؤشر الكفاءة للمصرف حيث ارتفعت بمقدار (5%) مقارنة بالربع الأخير من العام السابقة، الا ان المصاريف غير المتعلقة بالفائدة ترتفع على مستوى القطاع المصرفي مما أدى إلى انخفاض الكفاءة المالية للقطاع إلى ادنى مستوياتها، ادت ازمة الجائحة (COVID-19) إلى تذبذب واضح في الكفاءة المالية مع انخفاض في المصاريف من غير الفائدة، أدت إلى ارتفاع الكفاءة المالية بمقدار (7%↑) خلال عام 2020، أدى الارتفاع المستمر في المصاريف من غير الفائدة للفترة المتبقية إلى انخفاض مؤشر الكفاءة المالية خلال عام 2021 واستمر ذلك خلال عام 2022 وصولاً إلى ادنى مستوى في المؤشر في الربع الأول من عام 2023 حيث



انخفضت الكفاءة المالية لجميع مجموعات الموجودات المشار إليها في الجدول (1).



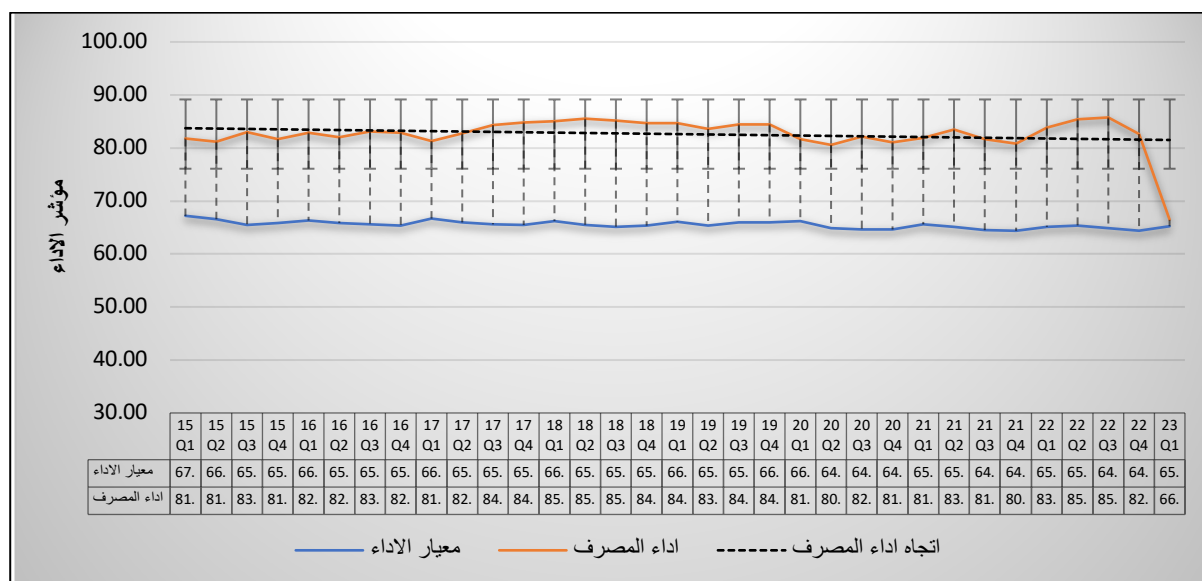
الشكل (20) مؤشر الرافعة المالية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

## 6. مؤشر الرافعة المالية

يتضح من خلال الشكل (21) ان المصرف لديه رافعة مالية منخفضة نسبياً قياساً بمجموعة الاقران، مما يشير إلى نسبة اقل من الاعتماد على الدين الخارجي في التمويل قياساً بالمصارف الأخرى، بدأت الرافعة المالية بفارق في الأداء بمقدار (0.53↓) نقطة، مع نمو في السنة الأولى بلغ (1%↑)، استمر بالنمو لغاية الربع الأول من عام 2020، حيث تضمن ذلك ارتفاع في نسبة الرافعة المالية على مستوى المؤسسة ككل بمقدار (10) نقاط، ساهمت ازمة الجائحة (COVID-19) في خفض مؤشر الرافعة المالية حيث أدت إلى تراجع المؤشر بمقدار (7%↓) كما اكدت مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية على انخفاض المؤشر على مستوى المؤسسة بمقدار (7) نقطة، شهد عام 2021 نمواً خلال الفصول الثلاثة الأولى، ثم تلى ذلك انحدار في مؤشر الرافعة المالية هذا الانحدار نسبته (FDIC) على انه تجاوز النمو في متوسط الموجودات تكوينات رأس المال من الدرجة الأولى، مما سجل ارتفاعاً كبيراً في مؤشر الانحراف المعياري، شهدت الفترة اللاحقة وتحديداً عام 2022 نمواً بمقدار (5%↑) مما يعني احتياج المصرف إلى زيادة الرافعة المالية، انهى مؤشر الأداء بفارق سلبي عن معيار الأداء في الربع الأول من عام 2023 بمقدار (1.9↓) نقطة والذي يمثل اكبر فارق خلال الفترة .





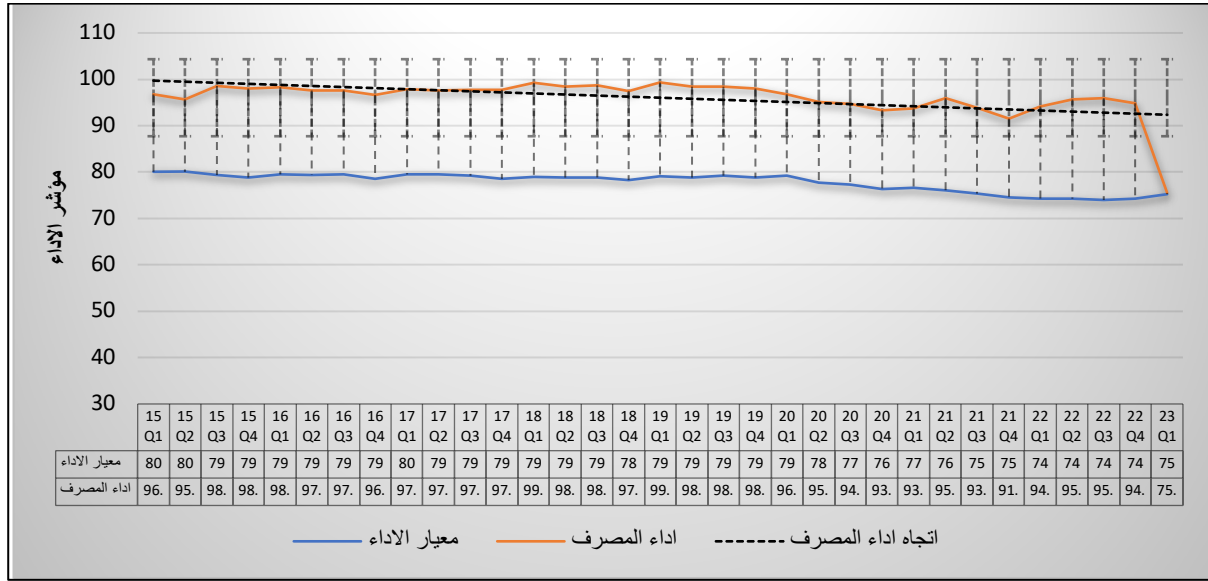
الشكل (21) مؤشر نسبة الودائع المؤمنة الى اجمالي الموجودات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

### 7. مؤشر نسبة الودائع المؤمنة إلى إجمالي الموجودات

يوضح الشكل (21) ان نسبة الودائع المؤمنة إلى إجمالي الموجودات شبه مستقرة لكل من المصرف ومجموعة الاقران، مع فارق إيجابي لصالح المصرف مقداره (↑14.6) نقطة و استقرار المؤشر قرب المتوسط الحسابي للسلسلة مما يشير إلى انخفاض في مؤشر الانحراف المعياري، كما يشير الاتجاه (Trend) إلى ان قيم المؤشر مستقرة نسبياً، كان تأثير ازمة الجائحة (COVID-19) خلال عام 2020 منخفض جداً على عكس مؤشرات الأداء الأخرى التي ظهر فيها تأثير ازمة الجائحة بصورة واضحة، يرجع ذلك إلى انخفاض الموجودات المصرف بمقدار (↑2.3%) أدى ذلك إلى منع المؤشر من الانخفاض بدرجة كبيرة مقارنة بالربع الأول من العام السابق، شهدت الفترة من الربع الأخير من عام 2021 إلى الربع الأخير من السنة اللاحقة نمواً بمقدار (↑5%)، مثل الربع الثالث من عام 2022 اعلى نسبة في المؤشر بمقدار (85.7) نقطة والتي تعني ان الودائع المؤمنة بلغت ما نسبته (↑86%) من إجمالي موجودات المصرف، حتى مع انخفاض إجمالي الودائع كان المحرك الرئيس وراء ذلك الانخفاض هو الودائع غير المؤمنة، أما في الربع الأول من عام 2023 انخفض مؤشر الأداء بصورة كبيرة تساوى تقريباً مع معيار الأداء عند (↓66.4) نقطة، كان السبب الرئيس وراء ذلك هو الانخفاض الحاصل في مقدار الودائع المؤمنة والتي انخفضت خلال الفترة المذكورة بمقدار (↓24%)، على الرغم من ان إجمالي الودائع لم تنخفض بل حققت نمواً بمقدار (1%).





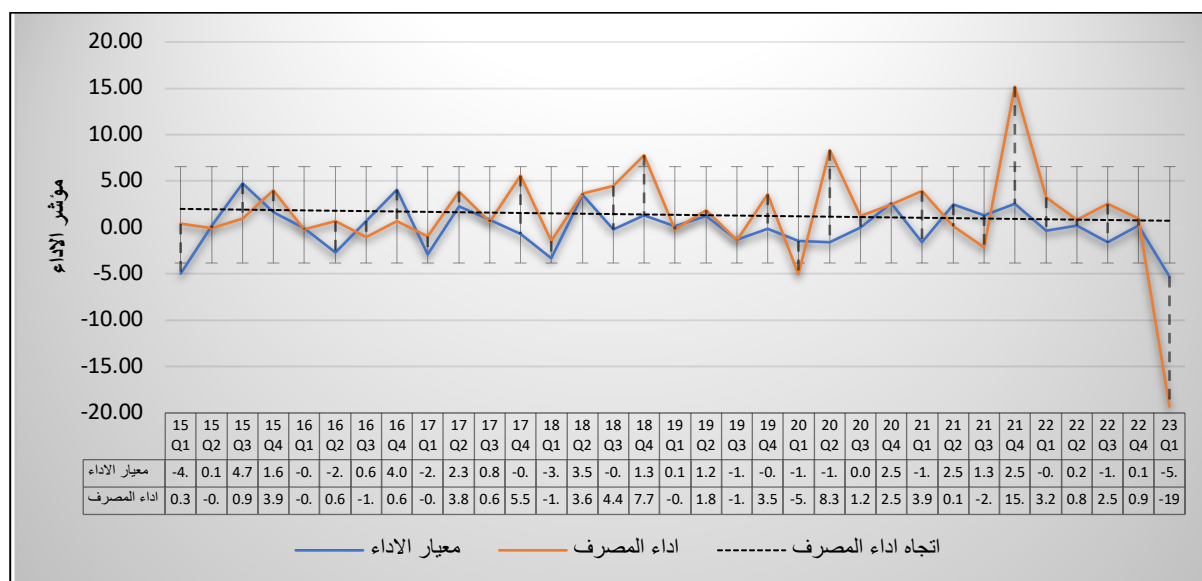
الشكل (22) مؤشر الودائع المؤمنة الى اجمالي الودائع

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

### 8. مؤشر نسبة الودائع المؤمنة إلى إجمالي الودائع

يوضح الشكل (22) ان كل من مؤشر المصرف ومؤشر مجموعة الاقران يتحركان بمقدار شبه ثابت، مع ارتفاع المؤشر لصالح المصرف، يشير اتجاه مؤشر المصرف إلى ان مؤشر الأداء ينحدر نحو الأسفل، مما يؤكد انخفاض المؤشر تدريجياً كلما ابتعدنا عن نقطة البداية، امتازت الفترتين قبل وبعد الربع الأول من عام 2019 بارتفاع التشتت وكما مبين في مؤشر الانحراف المعياري، بدأ مؤشر الأداء بالنمو في السنة الأولى ارتفاعاً بمقدار (↑1%) الا انه انحدر بعد ذلك تدريجياً لغاية الربع الأخير من عام 2017 حيث ارتفعت الودائع المؤمنة المؤمنة بمقدار (↑6%)، استمر ذلك النمو لغاية الربع الأخير من عام 2019، بدأت بعد ذلك تأثيرات ازمة الجائحة (COVID-19) التي اثرت سلباً من خلال خفض مقدار الودائع المؤمنة إلى إجمالي الودائع بمقدار (↓4%)، بعد ذلك استمر المؤشر بالانحدار لغاية الربع الأخير من عام 2021 حيث حقق نمواً مقارنة بالربع الأخير من العام التالي بمقدار (↑4%)، نتج ذلك النمو عن ارتفاع الودائع المؤمنة خلال تلك الفترة، انحدر بعد ذلك مؤشر الأداء في الربع الأخير من السنة عند (75.5) نقطة، كان السبب الرئيس وراء ذلك هو الانخفاض الحاصل في مقدار الودائع المؤمنة والتي انخفضت خلال الفترة المذكورة بمقدار (↓24%)، على الرغم من ان إجمالي الودائع لم تنخفض بل حققت نمواً بمقدار (1%).





الشكل (23) مؤشر نمو الودائع المؤمنة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

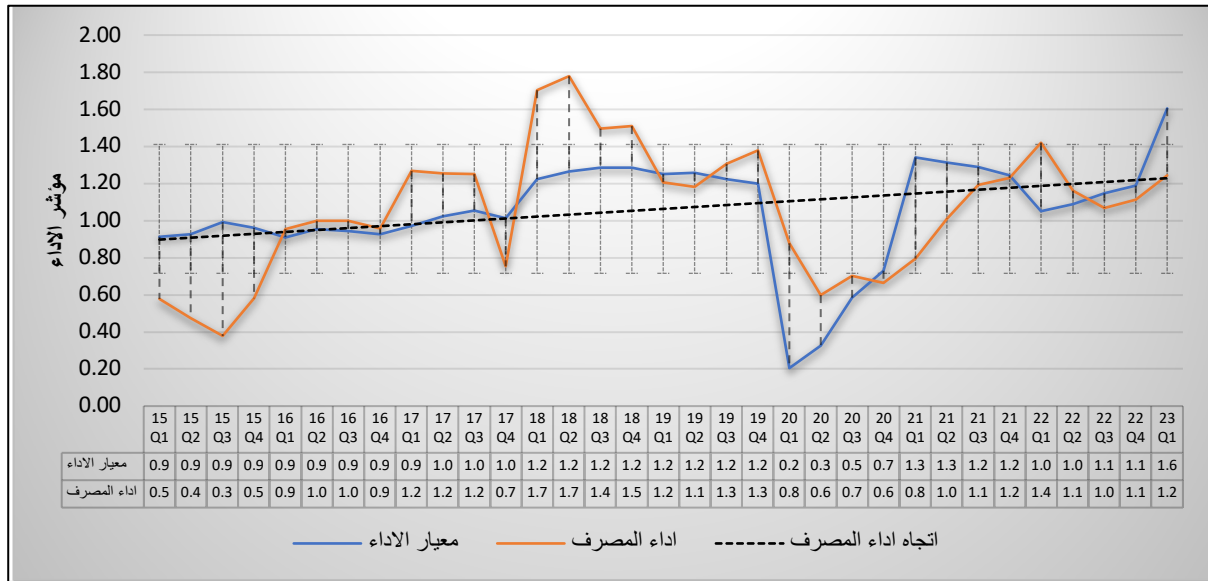
### 9. مؤشر نمو الودائع المؤمنة

يتضح من خلال الشكل (23) ان مؤشر نمو الودائع المؤمنة غير مستقر مع اتجاه لاداء المصرف منخفض نسبياً، بدأ المؤشر بالنمو وحقق نمواً بمقدار (10%↑) خلال العام الأول، مما رفع مؤشر الأداء إلى نقطة اعلى من المتوسط الحسابي، استمر المؤشر بالتذبذب مع انخفاض نسبي لحين وصول نسبة نمو الودائع إلى (6%↑) في الربع الأخير من عام 2017، نتج ذلك النمو عن زيادة في إجمالي الودائع بمقدار (11%↑)، استمر نمو الودائع في تذبذب بين انخفاض بمقدار (1%↓) وارتفاع بمقدار (3.5%↑) لغاية الربع الأخير من عام 2019، أدى التغيير في قاعدة التقييم في عام 2020 إلى رفع الودائع المؤمنة على مستوى المؤسسة ككل بمقدار (2.2%↑) مما أدى إلى خفض احتياطي الصندوق بمقدار (12) نقطة أساس، أدى ذلك الارتفاع إلى نمو غير مسبوق في المؤشر خلال الربع الثاني من عام 2020 بمقدار (8%↑)، شهد بعد ذلك المؤشر ارتفاعاً كبيراً في النمو خلال الربع الأخير من عام 2021 ناتج عن ارتفاع في مقدار الودائع المؤمنة بمقدار (15%↑)، انخفض مؤشر النمو نتيجة انخفاض مقدار الودائع خلال عام 2022، كانت تلك الفترة من الفترات التي سجلت فيها الصناعة المصرفية مستويات اقل من إجمالي الودائع، استمر الانخفاض بمقدار (19%↓) خلال الربع الأول من عام 2023.



## ج - مصارف الإقراض التجاري (مصرف HART COUNTY BANK).

مصرف تم تأسيسه سنة 1890 في الولايات المتحدة الأمريكية بولاية كنتاكي في مدينة ماون فورد فيل، لديه مكتباً محلياً داخل الولايات المتحدة الأمريكية ولا يمتلك مكاتب خارجية، ودائع المصرف مؤمنة اعتباراً من سنة 1934 حيث يبلغ رأس مال المصرف حالياً (7.596) مليون دولار، أما إجمالي موجودات المصرف تبلغ (28.046) مليون دولار بعدد موظفين (6) موظفاً، خاضعة أيضاً لإشراف المراقب المالي، ويعتبر المصرف من ضمن المصارف المجتمعية، صنف من قبل مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية من مصارف الإقراض التجاري (FDIC Demographic Information Report, 2023:1)



## الشكل (24) مؤشر العائد على الموجودات

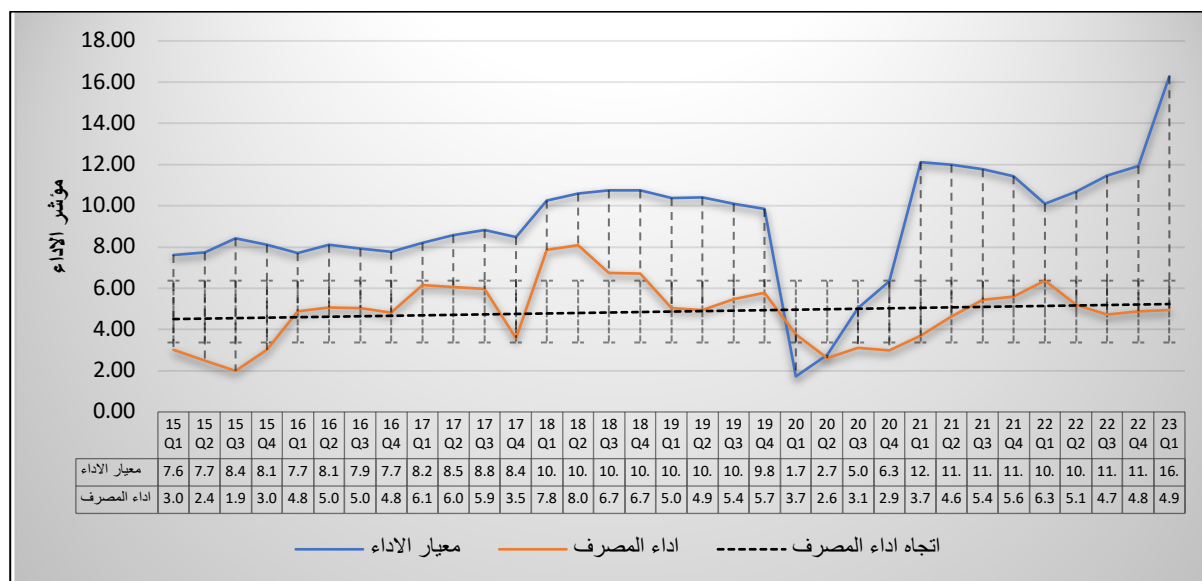
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

## 1 - مؤشر العائد على الموجودات

يتضح من خلال الشكل (24) ان مؤشر المصرف بدأ بفارق سلبي مقداره (0.34) نقطة عن مؤشر مجموعة الاقران، انحدر العائد على الموجودات المصرف خلال الفصول الثلاثة الأولى من عام 2015، في الربع الأخير ارتفع مؤشر العائد على الموجودات بمقدار (↑5%)، شهد عام 2016 نمواً في العائد على الموجودات ليرتفع اعلى من مجموعة الاقران بفارق مقداره (↑0.03) نقطة في الربع الأخير من السنة، أدى الانخفاض الكبير في صافي الدخل الناتج عن زيادة ضريبة الدخل المفروضة بمقدار (28.6%)، وفق قانون الضرائب الجديد الذي تم تشريعه في الولايات المتحدة الأمريكية إلى انخفاض في العائد على موجودات المصرف في الربع الأخير من عام 2017 بمقدار (↓40%). في عام 2018 حقق المصرف نمواً كبيراً في الربحية خلال الربع الأول والثاني، نتج ذلك عن ارتفاع في صافي الدخل بمقدار (↑14%)، الا ان المؤشر انخفض في الربع الأخير من السنة واستمر ذلك الانخفاض لغاية الربع الثاني من عام 2019



ومع ذلك ارتفعت الربحية لغاية الربع الأخير بمقدار (↑17%)، اثرت ازمة الجائحة (COBID-19) سلباً على ربحية المصرف مما أدى إلى انخفاض مؤشر العائد على الموجودات بمقدار (↓24%)، أدى الارتفاع في صافي الدخل خلال عام 2021 والربع الأول من عام 2022 إلى نمو مؤشر الربحية بمقدار (↑1.4) نقطة، انخفض صافي الدخل في الربع الأول عام 2023 بمقدار (↓19%) مقارنة بالربع الأول من العام السابق أدى ذلك إلى انخفاض مؤشر الربحية إلى (1.2) نقطة، يتضح أيضاً من خلال خط الاتجاه ان أداء المصرف متصاعد باتجاه زيادة الربحية.



الشكل (25) مؤشر العائد على حق الملكية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

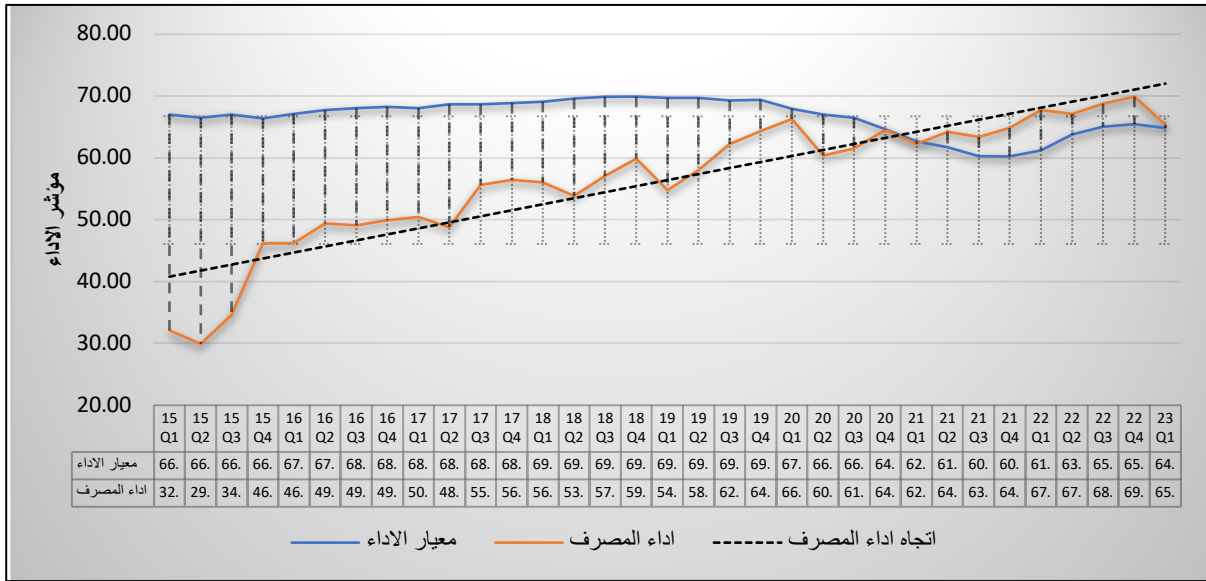
## 2- مؤشر العائد على حق الملكية

يوضح الشكل (25) ان المؤشر بدأ بفارق سلبي عن معيار الاقارن بمقدار (4.6) نقطة، لم يحقق المصرف نمواً كبيراً، الا انه في الربع الأول من عام 2016 حقق المصرف نمواً بمقدار (↑61%)، بعد ذلك استقر المؤشر لغاية الربع الأخير، بدأ المؤشر بالارتفاع في الربع الأول من عام 2017 ثم حقق بعد ذلك استقراراً ، انخفض في الربع الأخير بمقدار (↓40%)، كان السبب وراء ذلك الانخفاض زيادة ضريبة الدخل المفروضة بمقدار (28.6%)، وفق قانون الضرائب الجديد الذي تم تشريعه في الولايات المتحدة الأمريكية ، حقق المصرف في الربع الأول والثاني من عام 2018 نمو كبير نسبياً أدى إلى ارتفاع مؤشر العائد على حق الملكية مع انخفاض في الفارق مع مجموعة الاقارن بمقدار (2.5) نقطة، استمر الانحدار في مؤشر الربحية لغاية الربع الثاني من عام 2020، نتج ذلك الانخفاض عن ارتفاع في حق الملكية خلال الفترة بمقدار (↑9%)، مع انخفاض في صافي بمقدار (↓72%)، حقق المصرف نمواً مستمراً في المؤشر لغاية الربع الأول من عام 2022 بلغ مقدار النمو في المؤشر مقارنة بالربع الثاني من عام 2020 بمقدار





(↑144%)، انخفض بعد ذلك مؤشر العائد على حق الملكية ليستقر عن المتوسط الحسابي للسلسلة والبالغ (4.8) عند الربع الأول من عام 2023، يشير خط الاتجاه إلى ان أداء المصرف مستقر نسبياً.



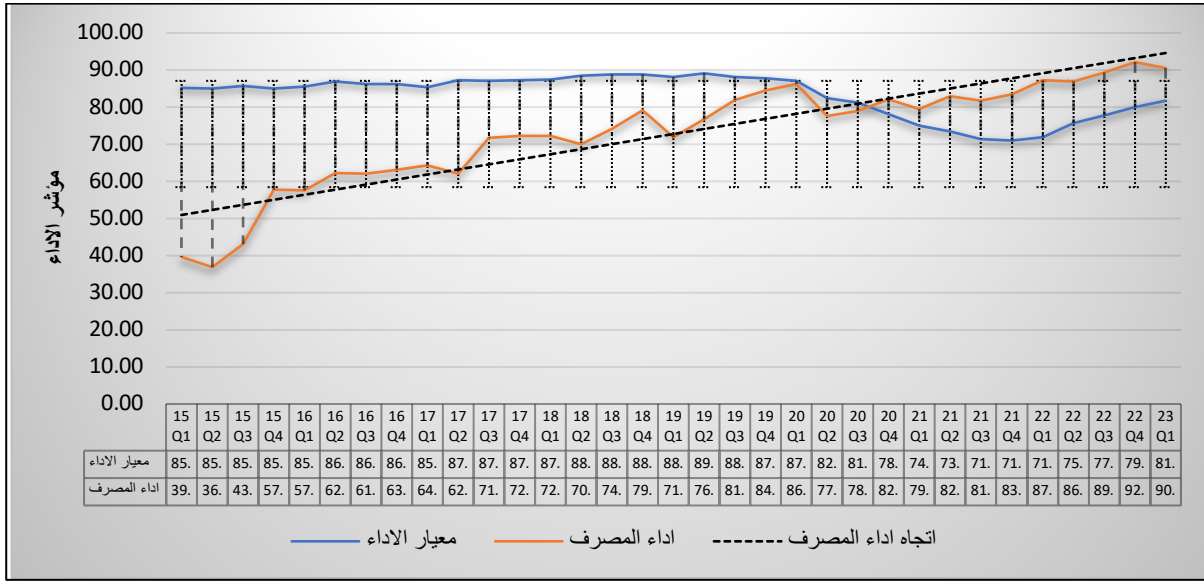
الشكل (26) مؤشر صافي القروض والايجارات الى الموجودات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

### 3 - مؤشر صافي القروض والايجارات إلى الموجودات

يوضح الشكل (26) ان مؤشر السيولة لدى المصرف بدأ بفارق كبير عن معيار مجموعة الاقران بمقدار (34.8) نقطة، خلال السنة الأولى حقق المصرف نمواً في ارصدة القروض والايجارات مما أدى إلى ارتفاع المؤشر بمقدار (↑44%)، ارتفع المؤشر في الربع الأول من عام 2016 الا انه استقر المؤشر عند (49) نقطة، استمر المؤشر بالارتفاع نتيجة ارتفاع كافة فئات القروض الرئيسية وقد أدى ذلك إلى نمو المؤشر بمقدار (↑12%) خلال عام 2017، انخفضت سيولة المصرف خلال عام 2018 نتيجة ارتفاع نشاط الإقراض ، اثرت ازمة الجائحة (COVID-19) سلباً وادت إلى خفض نشاط الإقراض الصناعي والتجاري مما أدى إلى انخفاض المؤشر لمجموعة الاقران في حين ان مؤشر المصرف ارتفع بمقدار (↑18%) خلال الأعوام 2019 لغاية 2020، تساوى مؤشر المصرف مع مجموعة الاقران في الربع الأخير من عام 2020، تميز الأداء خلال عام 2021 بالتفوق على مجموعة الاقران أدى النمو تدريجياً في متوسط ارصدة القروض والايجارات بمقدار (↑3%) إلى رفع مؤشر المصرف إلى (↑3%)، ايضاً استمر الارتفاع في النشاط الاقراضي مع نمو في مؤشر الاداء خلال عام 2022، في حين انخفض المؤشر في الربع الأول من عام 2023 بمقدار (↓2%)،





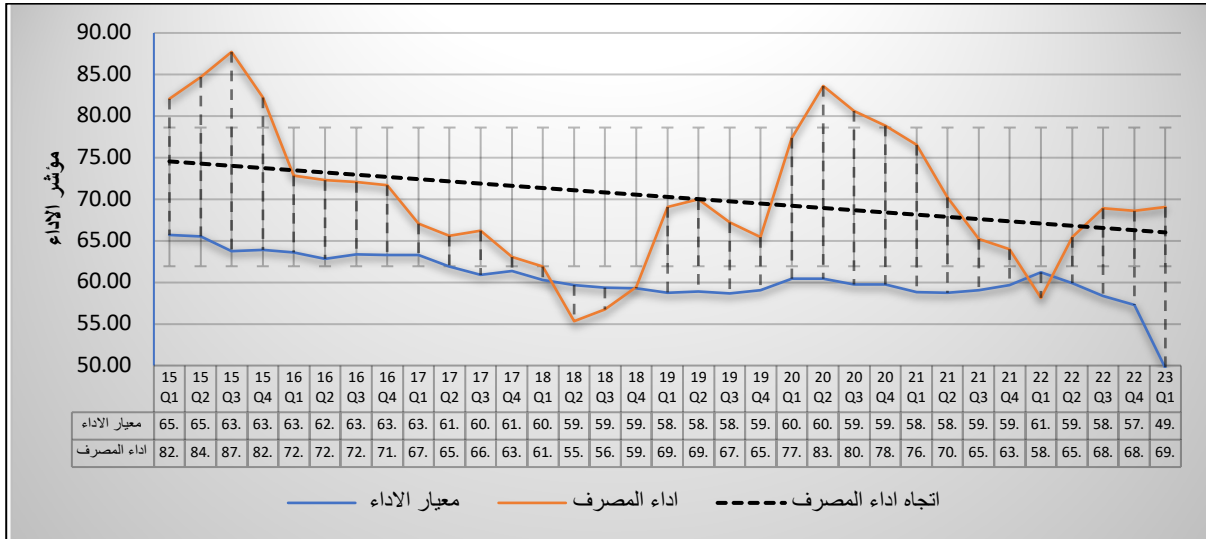
#### الشكل (27) مؤشر صافي القروض والايجارات الى الودائع

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

#### 4 - مؤشر صافي القروض والايجارات إلى الودائع

يتضح من خلال الشكل (27) ان مؤشر المصرف تصاعدي باتجاه خفض السيولة المصرفية، بدأ المؤشر بالنمو خلال عام 2015 حيث حقق نمو بمقدار (↑46%)، أي ان المصرف عمل على زيادة ارصدة القروض والايجارات بمرور الوقت، استمر المؤشر بالنمو بصورة شبه مستقرة خلال عام 2016، في بداية عام 2017، انخفض مؤشر الأداء وتحديداً الربع الثاني نتيجة انخفاض ارصدة القروض العقارية بمقدار (↓9%) مع ارتفاع مقدار الودائع بمقدار (↑2%)، مما أدى إلى انخفاض المؤشر، شهدت الفترة اللاحقة انخفاضاً وكان السبب الرئيسي وراء الانخفاض في المؤشر تحديداً في القروض العقارية للاعوام 2018 و 2019، حيث انخفض نمو القروض العقاري فيهما على التوالي بمقدار (↓6%) و (↓27%)، اثرت ازمة الجاحة (COVID-19) على المؤشر من خلال خفض نشاط الإقراض الصناعي والتجاري، دفع ذلك المصرف إلى تخفيض القروض الممنوحة بنسبة (↓10%) وتحديداً خلال الربع الثاني من العام، الا ان أداء المصرف استمر بالصعود وتفوق على معيار الأداء في الربع الأخير، في عام 2021 بدأ الفارق بين أداء المصرف ومعيار الأداء بالاتساع مع انخفاض في مؤشر المصرف بمقدار (3%) في الربع الأول، نتيجة لضعف الطلب على القروض وتشديد معايير الائتمان، استثمرت المصارف الكثير من تلك السيولة في النقد وأرصدة منخفضة العائد، نتيجة الثبات نسبي لأرصدة الودائع وارتفاع النشاط الإقراض اتجه المؤشر نحو الارتفاع لغاية الربع الأول من عام 2023 حيث انخفض مؤشر الأداء بمقدار (↓2%).





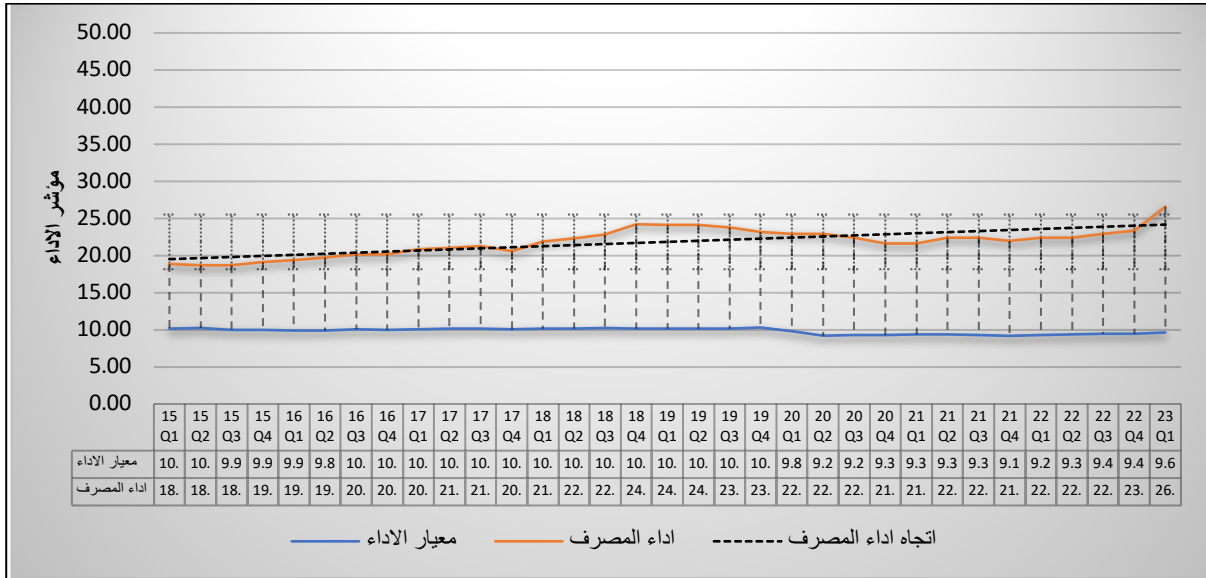
الشكل (28) مؤشر نسبة الكفاءة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

### 5- مؤشر نسبة الكفاءة

يتضح من خلال الشكل (28) ان الكفاءة المالية للمصرف منخفضة قياساً بمجموعة الاقران، بدأ المؤشر بفارق مقدارة (16.3) نقطة، قام المصرف بتعزيز الكفاءة المالية في الربع الأخير من عام 2015 بمقدار (6%↑)، استمر المصرف في تعزيز الكفاءة المالية لغاية الربع الثاني من عام 2018، بلغ مقدار النمو خلال تلك الفترة (24%↑)، بدأت مصروفات غير الفائدة بالارتفاع في الربعين الثالث والرابع خلال 2018 بمقدار (240%↑) مما أدى إلى خفض مؤشر الكفاءة المالية خلال تلك الفترة، ارتفعت المصروفات غير المتعلقة بالفائدة نتيجة ارتفاع رواتب الموظفين، مما أدى إلى انخفاض الكفاءة المالية بمقدار (10%↓) مقارنة بالربع الأخير من العام السابق، اثرت ازمة الجائحة (COVID-19) على مؤشر نسبة الكفاءة وادت إلى ارتفاع المصروفات غير المتعلقة بالفائدة الناتجة عن ارتفاع تكاليف الرواتب تحديداً بحسب مؤسسة تأمين الودائع مما خفض نسبة الكفاءة لغاية الربع الثاني من عام 2020، لم يستمر ذلك التأثير حيث تزامن ارتفاع مصروفات غير الفائدة مع ارتفاع إيرادات الموجودات مما حسن في مستوى الكفاءة المالية، ارتفعت نسبة الكفاءة المالية واستمر ذلك النمو لغاية الربع الأول من عام 2022 بمقدار (28%↑)، لم يستقر مؤشر الكفاءة بل انخفض في الربع الأول بمقدار (19%↓) مقارنة بالربع الأول من العام السابق، يشير اتجاه أداء المصرف إلى الارتفاع بمرور الوقت من خلال مؤشر اتجاه السلسلة الزمنية.





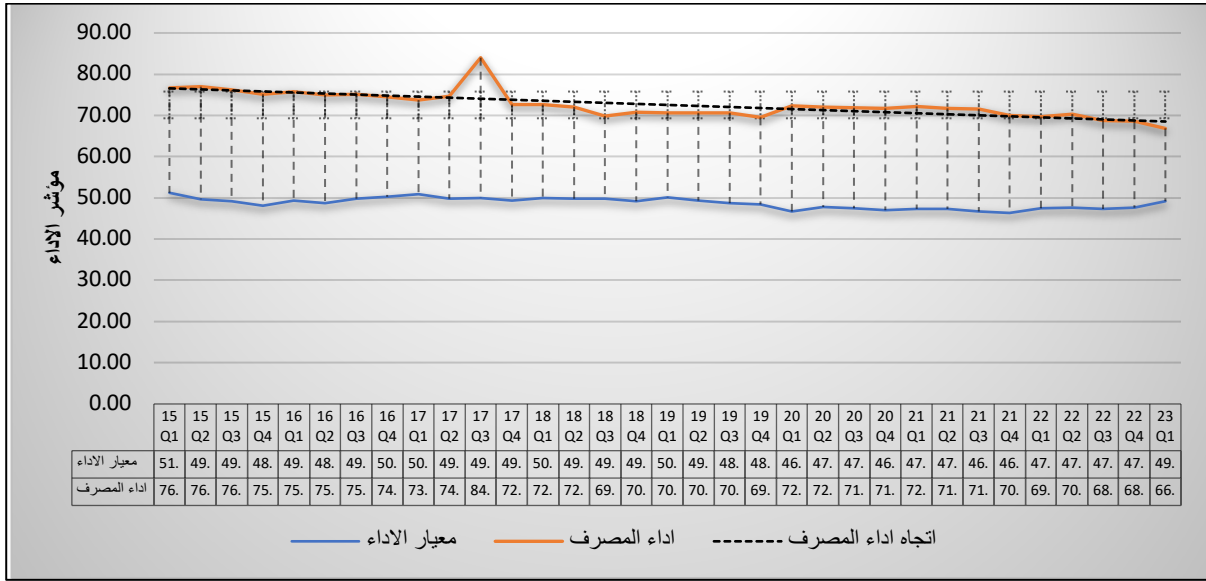
الشكل (29) مؤشر الرافعة المالية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

## 6 - مؤشر الرافعة المالية

يوضح الشكل (29) ان المصرف يعتمد على رافعة مالية اعلى نسبياً من مجموعة الاقران مما يؤكد اعتماده على الدين لتمويل أنشطة بصورة اكبر، مؤشر الأداء شبه مستقر مع اتجاه تصاعدي يعزز الفارق بينه وبين مجموعة الاقران حيث بلغ مقدار الفارق (8.7) نقطة، في العام الأول بلغ مقدار النمو (2%↑)، استمر مؤشر الأداء بالارتفاع التدريجي لغاية الربع الأخير من عام 2017 بعدها بدأ مؤشر الأداء بالارتفاع بوتيرة اكبر، مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية اكدت ذلك الارتفاع حيث بلغ مقدار الارتفاع على مستوى المؤسسة بمقدار (10) نقاط ، بلغ مقدار الفجوة بين أداء المصرف ومؤشر مجموعة الاقران (14.7) وبلغ مقدار الارتفاع لغاية الربع الأخير من عام 2018 بمقدار (6%↑)، أدى الانخفاض في رأس المال من المستوى الأول (Tire 1) إلى خفض الرافعة المالية بمقدار (2%↑) لغاية الربع الأخير من عام 2022 ، انتج النمو في رأس المال من المستوى الأول بمقدار (3%↑) إلى ارتفاع نسبة الرافعة المالية بمقدار (18%↑) مقارنة بالربع الأول من عام السابق.





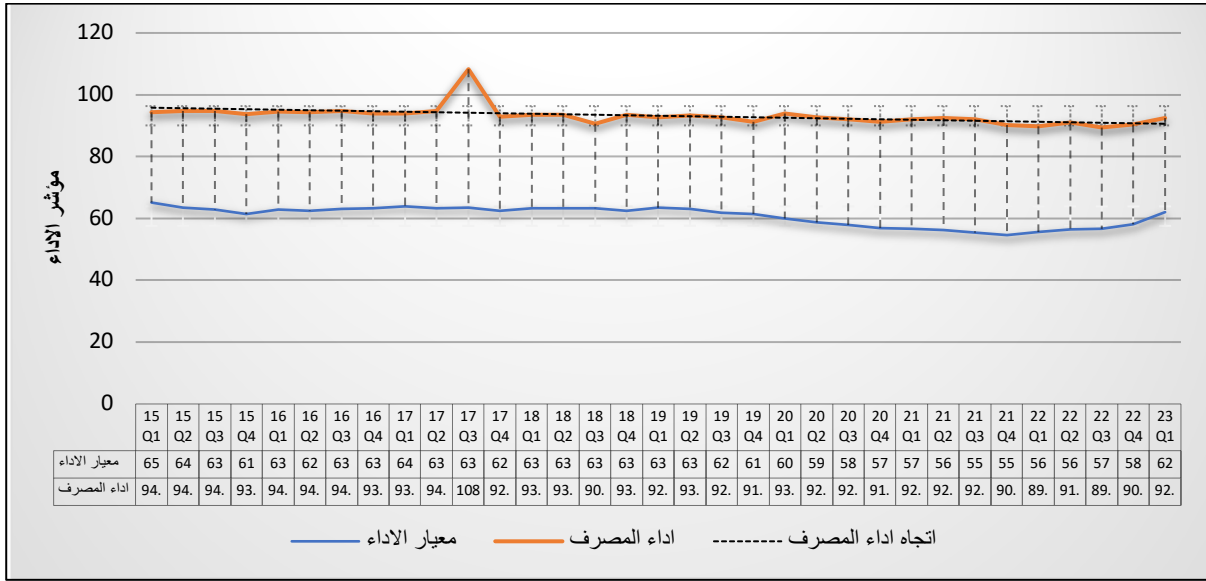
الشكل (30) مؤشر نسبة الودائع المؤمنة الى اجمالي الموجودات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

### 7 - مؤشر نسبة الودائع المؤمنة إلى إجمالي الموجودات

يوضح الشكل (30) نسبة الودائع المؤمنة إلى إجمالي الموجودات وانخفاضها بمرور الوقت، يوضح الشكل أيضاً ان مؤشر المصرف متفوق على مجموعة الأقران بفارق شبه ثابت بلغ في الربع الأول (25.4↑) نقطة، بلغ مقدار الانخفاض في مؤشر الأداء لغاية الربع الثاني من عام 2017 بمقدار (3%↓)، في حين شهد الربع الثالث من نفس العام ارتفاعاً بمقدار (13%↑)، نتج ذلك عن ارتفاع عن زيادة الودائع المؤمنة بمقدار (9%↑)، لم يتمكن المصرف من المحافظة على ذلك النمو حيث انخفض في الربع الأخير بمقدار (15%↓)، استمر مؤشر الأداء بالانخفاض لغاية الربع الأخير من عام 2019، بدأت بعد ذلك تأثيرات ازمة الجائحة (COVID-19) مما أدى إلى ارتفاع إجمالي الودائع خلال عام 2020 حيث بلغ النمو في الودائع المؤمنة (3%↑) مقارنة بالربع الرابع من العام السابق، استمرت نسبة الودائع المؤمنة بالانخفاض ، انخفض المؤشر لغاية الربع الأخير من عام 2022 بمقدار (5%↓)، بلغت مقدار الودائع المؤمنة في الربع الأول من عام 2023 (66.8) نقطة، نستنتج من خلال التحليل ان مؤشر الودائع المؤمنة إلى إجمالي الموجودات تغير بهامش ضئيل حيث بلغت اعلى نسبة في الربع الثالث من عام 2017 بمقدار (84) نقطة، وادنى نسبة في الربع الأول من عام 2023 بمقدار (66.8) نقطة.





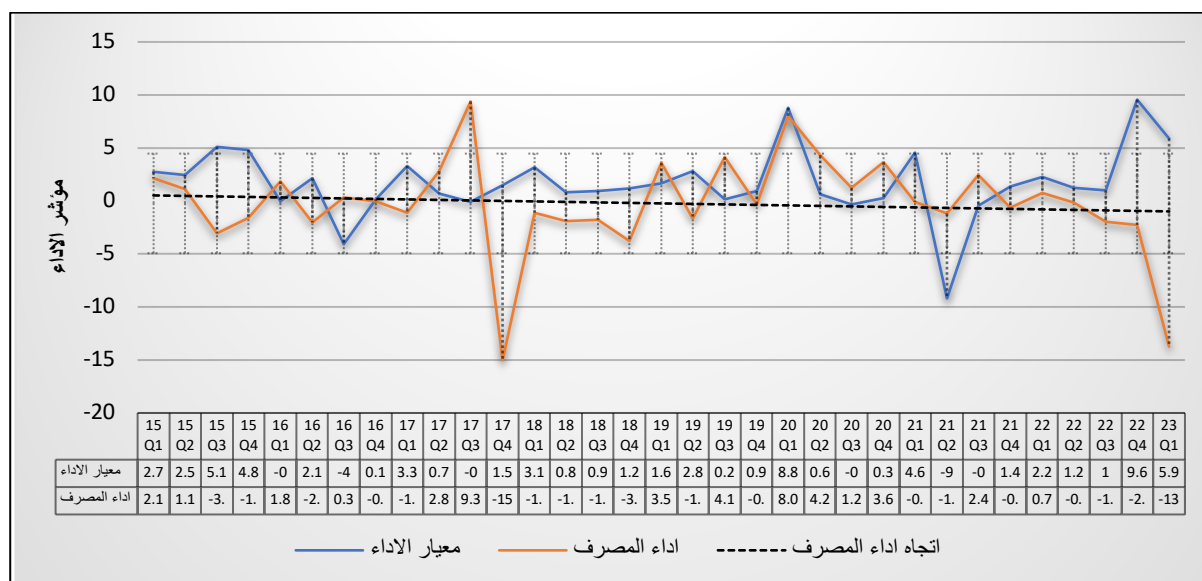
### الشكل (31) مؤشر الودائع المؤمنة الى اجمالي الودائع

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

### 8- مؤشر الودائع المؤمنة إلى إجمالي الودائع

يوضح الشكل (31) مؤشر الودائع المؤمنة إلى إجمالي الودائع والذي بدأ بفارق مقداره (32) نقطة عن معيار الأداء، يتقلص الفارق تدريجياً، اتجاه السلسلة منحدر نحو الأسفل مما يشير إلى انخفاض النسبة بمرور الوقت، لم يحقق المصرف أي نمو يذكر واستمر مؤشر الأداء بالانحدار التدريجي لغاية الربع الثاني من عام 2017، بدأ مؤشر الأداء بالارتفاع خلال الربع الثالث من عام 2017، هذا التغيير ناتج عن ارتفاع مقدار الودائع المؤمنة بمقدار (9%↑) مما عزز من ارتفاع مؤشر الأداء بمقدار (14%↑)، إلا أن المؤشر انخفض في الربع الأخير بنفس المقدار المذكور، استمر بعد ذلك مؤشر الأداء بالتغيير بمقدار (4) نقاط لغاية الربع الأخير من عام 2022، مع ملاحظة تمركز القيم قرب المتوسط الحسابي للسلسلة مما يوضح انخفاض في مؤشر الانحراف المعياري، ارتفع مؤشر الأداء في الربع الأول من عام 2023 إلى (92.5) نقطة محققاً بذلك نمواً في المؤشر بمقدار (2%↑).





الشكل (32) مؤشر نمو الودائع المؤمنة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات (Call Report) المنشورة من قبل (FDIC)

### 9- مؤشر نمو الودائع المؤمنة

يوضح الشكل (32) التغير الحاصل في نمو الودائع المؤمنة والتي تتأثر مع الارتفاع والانخفاض الحاصل في إجمالي الودائع، بدأ مؤشر المصرف عند (2.2) النقطة والذي يقترب من مؤشر الأداء لمجموعة الأقران بفارق سلبي مقداره (0.6↓)، انخفض مؤشر الأداء لغاية الربع الأخير من عام 2015 بمقدار (1%↓)، تذبذب مؤشر الأداء في عام 2016 واستمر ذلك لغاية الربع الأخير من العام بانخفاض ضئيل جداً، بدأ التغير الكبير في نمو الودائع في عام 2017 حيث بلغ مقدار النمو لغاية الربع الثالث بمقدار (9%↑)، هذا الارتفاع نتج عن زيادة الودائع المؤمنة لدى المصرف لتصل إلى (23,030) مليون دولار، لم يستقر مؤشر الأداء عند ذلك المستوى حيث انخفضت الودائع المؤمنة بمقدار (15%↓) في الربع الأخير من السنة، شهد عام 2018 انخفاضاً في إجمالي الودائع مما انعكس سلباً على الودائع المؤمنة والتي انخفضت أيضاً حيث بلغ مقدار الانخفاض لغاية الربع الأخير (3%↓)، سجل المؤشر تذبذباً خلال عام 2019 ولم يستقر عند مستوى محدد، ارتفعت إجمالي الودائع خلال عام 2020 بمقدار (13%↑) والتي أدت إلى ارتفاع مؤشر الأداء لغاية الربع الأخير بمقدار (3.6%↑)، استمر مؤشر الأداء بالانحدار نتيجة انخفاض الودائع المؤمن عليها لغاية الربع الثاني من عام 2021، بعدها حقق المؤشر نمواً قليلاً لغاية الربع الأول من عام 2022 واستمر بالانخفاض مجدداً طيلة الفترة اللاحقة حيث انخفض لغاية الربع الأول من 2023 بمقدار (13%↓).



## الفصل الثالث الجانب التطبيق للبحث

المبحث الأول: التحليل المالي لعينة من المصارف

المبحث الثاني: المقارنة المرجعية لانظمة تأمين الودائع

المبحث الثالث: اختبار الفرضية



## توطئة

تعد المقارنة المرجعية من بين الأساليب الحديثة المعتمدة في تحسين الأداء والوصول إلى أفضل المعايير والممارسات المتبعة في شركة معينة وإمكانية تطبيق هذه الممارسات على المؤسسات الأخرى التي تعمل في نفس الصناعة، تعتبر تجربة مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية من التجارب الرائدة في مجال تأمين الودائع، ومعرفة إمكانية تطبيق تلك الممارسات لغرض اقتراح أساليب علمية ممكن أن تساهم في تحسين تجربة الشركة العراقية لضمان الودائع، سيتم استعراض المعايير المشتركة والمعتمدة بين أنظمة تأمين الودائع المختلفة والمنشورة ضمن أوراق عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع بيان مدى اعتماد الشركة العراقية لضمان الودائع في تطبيقها.

## أولاً: مفهوم المقارنة المرجعية

يوفر قياس الأداء رؤى ضرورية للمساعدة في فهم كيفية مقارنة المؤسسة مع المؤسسات المماثلة، حتى لو كانت تعمل ضمن نشاط تجاري مختلف أو لديها مجموعة مختلفة من العملاء، أن المقارنة المرجعية ببساطة هي عملية تحديد من هو الأفضل، ومن يضع المعيار، وما هو هذا المعيار (Dembowski, 2013:10)، فهي أداة قيمة لدعم قرارات العمل وتعتمد على تحليل عملية محددة في الشركات الأفضل أداءً ومقارنتها مع الشركات الأخرى، هنالك نوعين رئيسيين من المقارنة المرجعية وهما المقارنة المرجعية الخارجية والمقارنة المرجعية الداخلية، الداخلية تتعلق بالأداء والممارسات داخل المؤسسة، أما المقارنة المرجعية الخارجية، فهي تشير إلى العملية التي يتم فيها مقارنة الأداء مع أداء الاقران في صناعة معينة، تشير المقارنة المرجعية واحد إلى واحد (One to One) إلى المقارنة بين شركتين، تعملان في نفس القطاع او في قطاعات مختلفة (Intriano et al., 2017:176)، تعتبر مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية من النماذج المتميزة في مجال التأمين على الودائع والتي قطعت شوطاً متقدماً في هذا المجال، وبما أن تجربة الشركة العراقية لضمان الودائع تعتبر من التجارب الفتيية في هذا المجال، يرى الباحث إمكانية استخدام المقارنة المرجعية (Benchmarking) ليس في مقارنة الأداء بالدرجة الاساس، وانما في التعرف على ممارسات مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية وامكانية تحديد تلك الممارسات التي من الممكن أن تساهم في تحسين واقع مؤسسة ضمان الودائع العراقية، يتم تحديد هذه الممارسات من حيث المؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs)، والتي تعتبر بمثابة مؤشرات رئيسية ذات طبيعة كمية ونوعية (Barbuio, 2007:8)، تشير (KPIs) إلى مجموعة من التدابير القابلة للقياس المستخدمة لقياس الأداء العام للشركة على المدى الطويل، تساعد مؤشرات الأداء الرئيسية في تحديد الإنجازات الإستراتيجية والمالية والتشغيلية للشركة، خاصة بالمقارنة مع إنجازات الشركات الأخرى في نفس القطاع (Twin, 2023:1).



اعتمد الباحث في إجراء المقارنة المرجعية على المعايير النوعية التي تتباين بين أنظمة تأمين الودائع عبر المؤسسات والبلدان إلا أنها جميعاً لها خصائص محددة ممكن أن تشترك بها جميع الأنظمة عبر البلدان المختلفة، حيث حدد صندوق النقد الدول والبنك الدولي ضمن ورقة العمل المرقمة (11\118) المنشورة والتي أطلق عليها تسمية قاعدة بيانات تأمين الودائع (Kunt et al., 2014:4)، والتي تشمل مجموعة المتغيرات الأساسية لتلك الأنظمة والتي يمكن من خلالها إجراء المقارنة المرجعية بين كلا النظامين، يتم توضيح الجانب النظري لتلك المتغيرات وفق الآتي:

### أ- نوع نظام التأمين على الودائع

تختلف البلدان فيما بينها من حيث نوع نظام تأمين الودائع المتبع إلا أن الدول تواجه ست خيارات حسب صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بحماية الودائع وهذه الخيارات هي (Garcia, 1999:4):-

- 1- الحرمان الصريح من الحماية (كما هي الحال في نيوزيلندا).
- 2- الأولوية القانونية لمطالبات المودعين على المطالبين الآخرين أثناء تصفية مصرف مفلس (كما هو الحال في أستراليا) بدلاً من ضمان الودائع.
- 3- الغموض فيما يتعلق بالتغطية.
- 4- التأمين الضمني (كما هو الحال في 55 دولة وكذلك إيطاليا).
- 5- تغطية محدودة وصريحة (كما هو الحال في 68 دولة وكذلك إسبانيا).
- 6- التأمين الصريح الكامل (كما هو موجود حالياً في 10 دول تعاني من الأزمات).

يكون تأمين الودائع صريحاً إذا كان شكل من أشكال التشريع، مثل قانون المصارف المركزي أو قانون البنوك أو الدستور، حيث ينص على نظام تأمين للودائع، في غياب مثل هذه الترتيبات الرسمية، يعتبر نظام تأمين الودائع ضمناً (Kunt & Sobaci, 2001:482).

### ب- التغطية

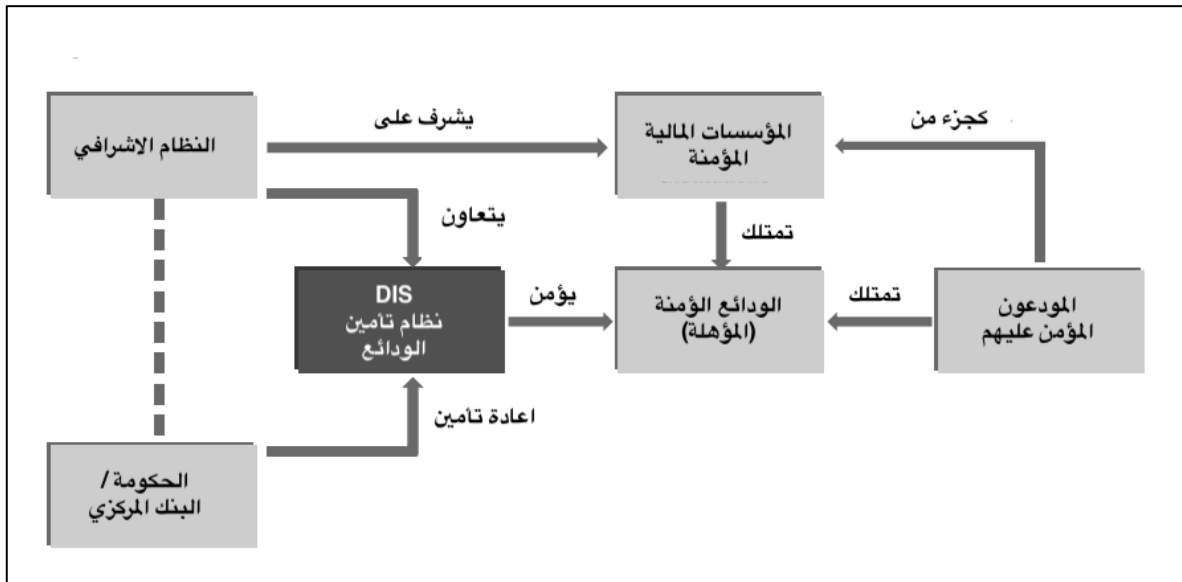
تشير التغطية إلى المسؤولية المالية للمؤمن تجاه المودع، وغالباً ما تحدد القوانين التي تحكم ترتيبات حماية الودائع متى تعد المؤسسة غير قادرة على الدفع للمودعين وتنص على إجراءات تعويض المودعين المؤمن عليهم، والتي تختلف من نظام إلى آخر (Kyei, 1995:19)، وجدوت دراسة تم إجراؤها من قبل كل من Demirgüç-Kunt and Detragiache (2002) أن زيادة التغطية تزيد بشكل كبير من احتمالية حدوث الأزمات، إلا أن هذا التأثير ينخفض بشكل كبير في البلدان التي تتمتع بمستويات عالية من جودة النظام الإشرافي والقانوني، أن ارتفاع احتمال حدوث الأزمات المصرفية مع ارتفاع التغطية التأمينية يأتي من



المخاطر المعنوية للتأمين، الذي ينشأ عندما يكون لدى المؤمن حوافز لقبول المزيد من المخاطر، أو يمكنهم الاستفادة من اتخاذ إجراءات محفوفة بالمخاطر، لأن تكلفة هذا الخطر لا تؤثر عليهم، أو أن الآخرين يتحملون هذه التكاليف، كلياً أو جزئياً، قد يؤدي السعي لتحقيق أهداف المصرف الفردية إلى خلق حوافز لزيادة المخاطر المالية للمصارف حيث أن التكاليف المحتملة للفشل ستتحملها جميع المصارف الأعضاء في نظام DIS (Nolte & Khan, 2017:48).

### ج- التنظيم والإدارة

إن تأمين الودائع لا يعتمد فقط على مؤسسة تم إنشاؤها لهذا الغرض، بل على التعاون الفعال بين جميع المؤسسات المناط بها أدوار في تأمين استقرار النظام المالي، مثل أي نظام، يمكن فهم نظام تأمين الودائع من خلال عناصره والعلاقات بين هذه العناصر وخصائص تلك العناصر والعلاقات، يقدم الشكل (33) نظرة عامة على عناصر النظام النموذجية الموجودة في أي DIS (Bernet & Walter, 2009:24).



الشكل (33) العناصر الأساسية لنظام تأمين الودائع الوطني

Source (Bernet, B., & Walter, S. (2009). *Design, structure and implementation of a modern deposit insurance scheme* (No. 2009/5). SUERF Studies)

### د- دور أنظمة تأمين الودائع

تم إنشاء نظام تأمين الودائع في المقام الأول لحماية المودعين وودائعهم، فهو يخلق ثقة المودعين في النظام المصرفي، وبالتالي يمنع حالات تهافت المودعين وتشغيل البنوك للودائع المصرفية خاصة في وقت الأزمات، وبما أن معظم المودعين لا يمتلكون المعرفة والخبرة المهنية الكافية، وهو أمر ضروري لتقييم المخاطر المصرفية، فإن تشغيل نظام تأمين الودائع له ما يبرره من أجل خلق الثقة في النظام المصرفي،



أصبحت أنظمة التأمين على الودائع أكثر سخاءً من خلال تقديم أشكال إضافية من الحماية وهي ( Nikolaj et al., 2019:353 ):-

- 1- صندوق الدفع كشكل من اشكال الحماية.
- 2- تغطية الودائع بالعملة الأجنبية.
- 3- تغطية الودائع بين البنوك.
- 4- الحماية والمساندة.

#### هـ- الأنظمة المتعددة

لدى بعض البلدان خطط تأمين قانونية متعددة على الودائع لأنواع مختلفة من المؤسسات المالية، ويمكن أن تكون هذه ذات طبيعة عامة أو خاصة، وتعني في بعض الحالات أن التغطية الفعالة تتجاوز تلك المنصوص عليها في النظام الوطني (Kunt et al., 2014:170).

#### و- المشاركة

تختلف أنظمة تأمين الودائع من حيث مشاركتها في تغطية الودائع المحلية والودائع الأجنبية في المصارف المحلية، الودائع في الفروع المحلية للبنوك الأجنبية في معظم البلدان لا تغطيها خطط التأمين على الودائع في البلدان المضيفة، على سبيل المثال، في بعض أنظمة التأمين لا يتم منح أي تأمين للبنوك الأجنبية، والسبب في ذلك يكون من الصعب الوصول إلى السجلات الأساسية، إذا تم الاحتفاظ بها في المكتب الرئيسي أو في الفروع في بلدان أخرى (Grubel, 1979:12)، في حين استثنى نظام ضمان الودائع العراقية التأمين على جميع الودائع في المصارف العراقية العاملة خارج العراق من الضمان (نظام ضمان الودائع المصرفية العراقية، 2016:3).

#### ز- نوع الودائع المؤمنة

تختلف أنظمة تأمين الودائع فيما بينها من حيث نوع الودائع التي تغطيها، على سبيل المثال فإن مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية (FDIC) تغطي جميع أنواع الودائع المستلمة لدى المصرف المؤمن عليه ولكنه لا يغطي الاستثمارات، حتى لو تم شراؤها من مصرف مؤمن عليه، أما الودائع المغطاة وغير المغطاة من قبل المؤسسة فهي (FDIC Your Insured Deposits, 2020:3):-

#### 1. ما تغطيه مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC) :-

- (1) الحسابات الجارية.
- (2) حسابات أمر السحب (الآن) القابلة للتداول.
- (3) حسابات التوفير.
- (4) حسابات ودائع سوق المال (MMDA) .



- (5) الودائع لأجل مثل شهادات الإيداع (CDs) .  
 (6) الشيكات المصرفية، والحوالات المالية، وغيرها البنود الرسمية الصادرة عن المصرف.

## 2. ما لا تغطيه مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC) :-

- (1) استثمارات الأسهم.
- (2) استثمارات السندات.
- (3) صناديق الاستثمار.
- (4) وثائق التأمين على الحياة.
- (5) المرتبات السنوية.
- (6) الأوراق المالية البلدية.
- (7) صناديق الأمانات أو محتوياتها.
- (8) سندات الخزنة الأمريكية أو السندات أو الأوراق النقدية.

## ح- التمويل

تعتبر ترتيبات التمويل السليمة أمراً بالغ الأهمية لفعالية نظام تأمين الودائع، يجب أن تتوفر في نظام تأمين الودائع جميع آليات التمويل اللازمة لضمان السداد الفوري لمطالبات المودعين، يتطلب التمويل المسبق تجميع وصيانة صندوق لتغطية مطالبات التأمين على الودائع والنفقات ذات الصلة قبل فشل المصرف العضو، في نظام التمويل اللاحق، لا يتم الحصول على الأموال إلا بعد إفلاس المصرف؛ يتم تقييم البنوك والمساهمة في هذا الوقت، يجب على البنوك الأعضاء دفع تكلفة التأمين على الودائع حيث أنها وعمالها يستفيدون بشكل مباشر من وجود نظام فعال للتأمين على الودائع (IADI, 2009:3)، الطريقة البديلة هي التمويل العام قد يكون من المناسب للحكومة أن تلعب دوراً في تمويل نظام تأمين الودائع، إما كمصدر للأموال الأولية للنظام أو كمصدر للتمويل التكميلي، استخدمت بعض البلدان الأموال الحكومية لتوفير رأس المال الأولي اللازم لإنشاء أنظمة التأمين على الودائع الخاصة بها، وفي بعض الحالات، تم سداد هذه الأموال العامة بالكامل مع مرور الوقت، من خلال استخدام الاشتراكات المقررة للأقساط والدخل الناتج عن استثمار الأموال السائلة، بشكل عام، يعتبر الاقتراض من الحكومة أقل تكلفة من الاقتراض من المصادر الخاصة، بالإضافة إلى ذلك، قد تكون الأموال متاحة بسهولة من الحكومة أكثر من القطاع الخاص، إلا أن بعض الدول لا تسمح بالتمويل العام إلا في ظروف استثنائية لأنه يعتبر بمثابة تشويه تنافسي (FDIC Funding, 2010:5).

## ط- الدعم الحكومي

تعمل حكومة الولايات المتحدة على توفير الدعم في مجال تأمين الودائع بشكل أساسي فهي تسعى إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي، يعمل التأمين الفعال على الودائع على حماية صغار



المودعين من الخسارة في حالة إفلاس بنوكهم، لكننا نرى أن حماية صغار المودعين هي منفعة عرضية، وليست الهدف الاجتماعي الرئيسي لمؤسسة تأمين الودائع الفدرالية (Blinder & Wescott, 2001:2)، تتلقى مؤسسة التأمين على الودائع (FDIC) الدعم الحكومي وبالتالي تعتبر وسيلة غير مكلفة لحماية المودعين، إن فهم التكاليف التي تتحملها مؤسسة تأمين الودائع والتي تقدمها الحكومة الأمريكية ساعدت على تغيير تكاليف تأمين الودائع بمرور الوقت (Hogan & Luther, 2014:167)، وتعتبر هي الجهة التنظيمية الفيدرالية الرئيسية للبنوك المعتمدة من قبل الولايات التي لا تنضم إلى نظام الاحتياطي الفيدرالي، بالإضافة إلى ذلك، فإن مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC) هي المشرف الاحتياطي للبنوك المؤمنة وجمعيات الادخار المتبقية، تقوم مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC) بفحص البنوك للتأكد من امتثالها لقانون إعادة الاستثمار المجتمعي، والذي يتطلب من البنوك المساعدة في تلبية الاحتياجات الائتمانية للمجتمعات التي تم تكليفها بخدمتها (FDIC What we do, 2020:1).

### ي- أقطاب التأمين القائمة على المخاطر

وفقاً لبيانات عام 2018 الصادرة عن الرابطة الدولية لشركات تأمين الودائع (IADI)، تتراوح أموال تأمين الودائع في البلدان من صفر إلى أكثر من عشرة في المائة من إجمالي الودائع المؤمن عليها، يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه أنظمة التأمين على الودائع في أن البنوك قد تنخرط في مخاطر معنوية، حيث تستغل البنوك حماية التأمين على الودائع من خلال القيام باستثمارات أكثر خطورة، فإذا تم تعديل أقطاب التأمين تبعاً للمخاطر، فإن عدداً أقل من البنوك سوف ينخرط في المخاطر المعنوية (Oosthuizen & Zalla, 2022:3)، يتم النظر إلى مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية على أنها مؤسسة تبيع منتج إلى البنوك وبالتالي ينبغي عليها استيفاء قسطاً عادلاً اكتوارياً مقابل الخدمة التي توفرها، يجب أن لا تكون الأقطاب مرتفعة للغاية فإن ذلك سوف يؤدي إلى تراكم الموجودات داخل صندوق التأمين كما حدث في السنوات الأخيرة، وإذا حددت مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية أقطاب التأمين منخفضة للغاية، فإن تدفق المطالبات سوف يستنزف الصندوق تدريجياً، وبالتالي يجب أن يتم احتساب الأقطاب على أساس المخاطر فإنها سوف تكون عاكسة للخسارة المتوقعة (Blinder & Wescott, 2001:10).

### ك- قاعدة التقييم

تعتبر قاعدة التقييم الأساس الذي يتم بموجبه احتساب أقطاب تأمين الودائع، تختلف أنظمة تأمين الودائع فيما بينها من خلال طريقة احتساب أقطاب التأمين، تستخدم مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية (FDIC) قاعدة التقييم في احتساب أقطاب التأمين على الودائع، يتم تعريف قاعدة التقييم لأغراض تقييم تأمين الودائع على أنه متوسط إجمالي الموجودات الموحدة خلال فترة التقييم مطروحاً منه متوسط رأس المال الملموس



خلال فترة التقييم، يتم تحديد متوسط إجمالي الموجودات الموحدة في جدول المتوسطات الربع سنوية في التقارير الموحدة للحالة والدخل، يتم تعريف رأس المال الملموس على أنه رأس مال الدرجة الأولى (Tire 1 Capital) ويتم حسابه شهرياً (Wall, 2015:1).

### ل- العضوية

ينبغي لجميع المؤسسات التي يتم قبولها في نظام تأمين الودائع أن تكون مرخصة صراحة بقبول الودائع وأن تخضع لنفس مستويات الرقابة التنظيمية الصارمة، ويساعد هذا الشرط على التحكم في تعرض النظام للمخاطر المحتملة، وبالتالي يضمن استمراره المالية، هناك إجراء إضافي لتعزيز السلامة المالية لنظام تأمين الودائع وهو جعل العضوية إلزامية لجميع المؤسسات المؤهلة، تتجنب العضوية الإلزامية إمكانية انضمام المؤسسات الأضعف فقط إلى نظام تأمين الودائع، مما يعرض السلامة المالية للنظام للخطر، وتنطوي العضوية الإلزامية على درجة معينة من الدعم المتبادل من جانب المؤسسات القوية مالياً والمؤسسات الضعيفة، ومع العضوية الإلزامية، يستفيد جميع الأعضاء من وجود نظام مالي أكثر استقراراً مع تقليل المخاوف من هروب المودعين (Hoelscher et al., 2006:12).

### م- التعويض المالي

بدأ برنامج التأمين على الودائع الفيدرالية بحد تغطية أولي قدره 2500 دولار، تم رفع الحد عدة مرات ليصل إلى 250 ألف دولار لكل مودع، لكل نوع حساب، لكل مؤسسة مؤمنة، ومن خلال تقسيم ودائعهم بين أنواع مختلفة من الحسابات والمؤسسات، يمكن لكبار المودعين الحصول على تغطية تأمينية تتجاوز الحد القانوني البالغ 250 ألف دولار، عندما يقوم كبار المودعين بذلك بمساعدة الوسطاء، فإنهم يُعرفون باسم الودائع الوسيطة (Mantripragadat, 1992:551)، الشكل الأكثر شيوعاً لتغطية DIS هو التغطية على مستوى "لكل مودع لكل مؤسسة"، ومع ذلك، فإن بعض البلدان تغطي الودائع لكل مودع، أو لكل حساب مودع، التغطية لكل حساب مودع أكثر سخاءً من التغطية لكل مودع لكل مؤسسة ايداع لأنها تسمح للمودعين بزيادة تغطيتهم الفعالة من خلال فتح حسابات متعددة داخل نفس المؤسسة، في حين أن التغطية لكل مودع لكل مؤسسة أكثر سخاءً من التغطية لكل مودع لأنها تسمح للمودعين بزيادة التغطية تغطيتها الفعالة عن طريق إيداع الودائع في مؤسسات متعددة، لدى بعض البلدان مثل الولايات المتحدة تغطية لكل مودع لكل مؤسسة للأفراد، ولكنها تعامل الحسابات المشتركة بشكل منفصل عن الحسابات الفردية، بحيث يمكن للمودعين الأفراد ذوي الحسابات المشتركة مضاعفة تغطيتهم الفعالة (بالنسبة إلى الحد القانوني) داخل نفس المؤسسة (Kunt et al.2014:9).



## ثانياً : تطبيق المقارنة المرجعية

يتم تحديد الجانب التطبيقي للمعايير المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تشترك بها أنظمة تأمين الودائع المختلفة وفق الآتي: -

جدول (17) الجانب التطبيقي للمقارنة المرجعية		
حالة الولايات المتحدة الامريكية مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية	حالة العراق الشركة العراقية لضمان الودائع	KPIs
نظام تأمين على الودائع صريح (Hanc, 1999:6)	نظام تأمين على الودائع صريح بتغطية محدودة (محسن، ٢٠١٥:٨٧)	نوع النظام
تبلغ مقدار التغطية التأمينية في مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية: - 1 - مقدار التغطية التي تؤمن عليها مؤسسة تأمين الودائع الامريكية تبلغ (250,000) ألف دولار امريكي. 2 - قامة مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية (FDIC) في عام 2008 بزيادة التغطية التأمينية من (100,000) الف دولار إلى (250,000) الف دولار (Glonti & Vashakmadze, 2018:48)	تتضمن التغطية التأمينية في الشركة العراقية لضمان الودائع من: - 1 -مقدار التغطية التي تؤمن عليها الشركة العراقية لضمان الودائع تبلغ (100) مليون دينار فاقل يكون مبلغ التعويض (51%) من أصل المبلغ. 2 -المبالغ التي تزيد عن المبلغ المذكور أعلاه تكون نسبة التعويض (25%) من أصل المبلغ. 3 -للبنك المركزي العراقي تغيير النسب التي تم ذكرها تبعاً للظروف الاقتصادية والوضع الاقتصادي للشركة. (عيدي، ٢٠١٦:٦)	التغطية





<p>المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع (FDIC) هي وكالة حكومية اتحادية مستقلة أنشأها الكونجرس الأمريكي للحفاظ على الاستقرار والثقة العامة في النظام المالي للبلاد.</p> <p>(Kaufman, 2004:1)</p>	<p>الشركة العراقية لضمان الودائع هي شركة مساهمة تم تأسيسها بموجب قانون الشركات (٩١) لسنة ١٩٩٧ تم منحها إجازة ضمان الودائع العراقية من قبل البنك المركزي العراقي.</p> <p>(نظام ضمان الودائع المصرفية، ٢٠١٦:١)</p>	<p>التنظيم والإدارة</p>
<p>تساعد مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية في الحفاظ على الاستقرار والثقة العامة في النظام المالي الأمريكي ويتلخص ذلك الدور من خلال: -</p> <p>1- تأمين الودائع وحماية ودائع المودعين لدى البنوك المؤمنة.</p> <p>2- حل البنوك المتعثرة.</p> <p>(How fdic Work, 2023:1)</p>	<p>تتلخص دور مؤسسة ضمان الودائع العراقية في الآتي: -</p> <p>1- حل مشاكل الفشل المالي التي تتعرض لها المصارف مما يوفر الثقة لدى المؤسسين والمودعين.</p> <p>2- تحقيق استقرار النظام المالي والمصرفي.</p> <p>3- العمل على حماية حقوق المودعين.</p> <p>(البنك المركزي العراقي، 2016:3)</p>	<p>الدور</p>
<p>تتضمن مؤسسة تأمين الودائع أنظمة متعددة نتيجة لاتباعها برامج الخصومات يتم بموجبها استيفاء رسوم مختلفة عن أقساط التأمين المجدولة (الاعتيادية) واستبدالها بالأقساط الفعالة في حالة ارتفاع احتياطيات المؤسسة .</p> <p>(Miles &amp; Jackson, 2000:1)</p>	<p>من خلال مراجعة أنظمة وتعليمات ضمان الودائع العراقية فان الشركة العراقية لضمان الودائع لا تدعم الأنظمة المتعددة في ضمان الودائع المصرفية.</p>	<p>الأنظمة المتعددة</p>
<p>طالما أن الودائع موجودة في مكتب محلي لمصرف مؤمن عليه من قبل مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية فهي مؤمنة كذلك يتم تغطية المواطنين غير</p>	<p>لا يتضمن المشاركة في ضمان الودائع للمصارف الأجنبية، يغطي مبالغ الودائع المؤمنة داخل البلد</p>	<p>المشاركة</p>



<p>الأمريكيين أيضاً بتأمين مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC) (FDIC Law, 2011:15)</p>	<p>فقط ولا يؤمن على الودائع في الفروع المصارف خارج البلد. (البنك المركزي العراقي، 2016:3)</p>	
<p>جميع الودائع التي تساوي أو تقل قيمتها عن (250,000) ألف دولار أمريكي وهي: -</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1- الحسابات الجارية.</li> <li>2- حسابات أمر السحب (NOW) القابلة للتداول.</li> <li>3- حسابات التوفير.</li> <li>4- حسابات ودائع سوق المال (MMDA) .</li> <li>5- الودائع لأجل مثل شهادات الإيداع (CDs) .</li> <li>6- الشيكات المصرفية، والحوالات المالية، وغيرها البنود الرسمية الصادرة عن المصرف.</li> </ol> <p>(FDIC Insured Deposits, 2020:3)</p>	<p>تخضع جميع الودائع للضمان من قبل الشركة باستثناء الحالات التالية: -</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1- التأمينات النقدية عن قيمة التسهيلات الائتمانية.</li> <li>2- وودائع المصارف لدى البنك المركزي.</li> <li>3- الاحتياطي القانوني للمصارف المودعة لدى البنك المركزي العراقي.</li> <li>4- وودائع أعضاء مجلس إدارة المصرف المساهم.</li> <li>5- الودائع غير المطالب بها المودعة لدى المصارف المساهمة.</li> <li>6- وودائع المصرف المودعة لدى المصارف الأخرى.</li> </ol> <p>(نظام ضمان الودائع , 2016:4)</p>	<p>نوع الودائع المؤمنة</p>
<p>تتكون مصار التمويل في مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية من كل من: -</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1- التقييمات (أقساط التأمين) التي تدفعها المؤسسات المؤمنة إلى مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC)</li> <li>2- الفوائد المكتسبة على الأموال المستثمرة في التزامات الحكومة الأمريكية.</li> <li>3- تقوم مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC) بشراء سندات الخزانة، وتساعد الفائدة على تلك الأوراق في نمو صندوق تأمين الودائع (DIF).</li> </ol>	<p>تتكون مصار التمويل في الشركة العراقية لضمان الودائع من كل من: -</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1- رأسمال الشركة</li> <li>2- أقساط التأمين على الودائع</li> <li>3- أرباح استثمار أموال الشركة</li> <li>4- الهبات والتبرعات</li> <li>5- أموال مقترضة من الغير</li> </ol> <p>(البنك المركزي العراقي، 2013:5)</p>	<p>التمويل</p>



<p>ايضاً مع ان مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية تقتصر، على شراء الأوراق المالية المحلية الصادرة عن الحكومة فقط، ولكنها تحتفظ بالسيطرة على سيولة المحفظة والمخاطر الأجلة</p> <p>(Kusaya et al., 2023:150)</p>		
<p>يتباين تمويل أنظمة تأمين الودائع من خلال الدعم الحكومي قد يكون ذلك الدعم من خلال خطط طوارئ التي تتمثل في سد النقص الحاصل في الأموال لتغطية الودائع، في حين قد يأخذ ذلك الدعم شكلاً من اشكال خطوط الائتمان المعتمدة مسبقاً من قبل وزارة الخزانة، يمكن لبعض أنظمة تأمين الودائع إصدار سندات أو الحصول على قروض مضمونة من قبل الحكومة، ويشمل الدعم الحكومي فقط الدعم من الحكومة المركزية، وليس الدعم من البنك المركزي (Kunt et al., 2014:8).</p>	<p>تعتبر الشركة العراقية لضمان الودائع من الشركات التي أسسها البنك المركزي شركة مساهمة، تحدد احتياطات تأمين الودائع من قبل مجلس إدارة البنك المركزي العراقي والتي تخضع للإشراف من قبله، حدد نظام ضمان الودائع في حالة حاجة الشركة إلى التمويل بالإمكان الاقتراض من المصارف او اصدار سندات لدعم رأسمالها ومواردها الذاتية.</p> <p>(نظام ضمان الودائع، 2016:6)</p>	<p>الدعم الحكومي</p>
<p>تستوفي من المصارف مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية (FDIC) أقساط التأمين القائمة على المخاطر، والتي يتم تحديدها وفقاً للآتي: -</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. نسبة الرافعة المالية من الدرجة الأولى.</li> <li>2. القروض التي تجاوز موعد استحقاقها 30-89 يوماً / إجمالي الموجودات.</li> <li>3. الموجودات غير العاملة / الموجودات الإجمالية.</li> <li>4. صافي مصاريف القروض / إجمالي الموجودات.</li> <li>5. صافي الدخل قبل الضرائب / الموجودات المرجحة بالمخاطر.</li> </ol>	<p>تتبع الشركة العراقية لضمان الودائع طريقة أقساط التأمين الثابتة، تستوفي مبلغ ثابت مقابل ضمان الودائع بمقدار دينار واحد لكل (١٠,٠٠٠) دينار من الودائع.</p> <p>(نظام لضمان الودائع المصرفية، 2016:5)</p>	<p>الأقساط القائمة على المخاطر</p>



<p>6. النمو السريع للأصول الممولة من خلال الودائع الوسيطة.</p> <p>7. المتوسط المرجح لتصنيفات مكونات الاختبار.</p> <p>(Ellis, 2013:12)</p>		
<p>قاعدة التقييم المعتمدة من قبل (FDIC) هي متوسط إجمالي أصوله الموحدة مطروحاً منها متوسط حقوق الملكية الملموسة، ولذلك، يقوم المصرف بدفع التقييمات على إجمالي التزاماته، وليس فقط الودائع المؤمن عليها.</p> <p>(Assessments Final Role, 2011:2)</p>	<p>تشير قاعدة التقييم في الشركة العراقية لضمان الودائع الى ان التأمين يتم احتسابه على أساس الودائع الخاضعة للضمان لدى المصرف.</p> <p>(نظام ضمان الودائع، 5:2016)</p>	<p>قاعدة التقييم</p>
<p>للتأهل إلى عضوية التأمين على الودائع، يجب على المصارف الأعضاء اتباع متطلبات معينة للسيولة والاحتياطي، يتم تصنيف المصارف إلى خمس مجموعات حسب نسبة رأس المال على أساس المخاطر: -</p> <p>1- رأس مال جيد.</p> <p>2- رأس المال المناسب.</p> <p>3- رأس مال ناقص.</p> <p>4- تعاني من نقص كبير في رأس المال.</p> <p>5- نقص رأس المال بشكل خطير.</p> <p>(Hayes, 2023:1)</p>	<p>يشترط في شركة ضمان الودائع المصرفية أن لا يقل رأسمالها عن (100) مليار دينار ويكون مساهمة المصارف العراقية في رأسمال الشركة وجوبياً،</p> <p>(نظام ضمان الودائع المصرفية، 4:2016)</p>	<p>العضوية</p>
<p>التعويض المالي تلقائي لأي حساب إيداع مفتوح في مصرف مؤمن من قبل مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC)، يتم تأمين الودائع بما يصل إلى</p>	<p>إذا كان للشخص أكثر من حساب لدى مصرف او فروع فتعد مجموعة الحسابات حساباً واحداً.</p>	<p>التعويض المالي</p>



250 ألف دولار على الأقل لكل مودع، لكل مصرف مؤمن من قبل مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC)، لكل فئة ملكية. (Deposit Insurance FAQs, 2023:1).	(نظام ضمان الودائع المصرفية، 2016:8)
---	--------------------------------------

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر المذكورة

### ثالثاً: مناقشة الاختلافات الرئيسية

بعد اجراء المقارنة وفق ما تم ذكره أعلاه هنالك بعض نقاط الاختلاف الجوهرية التي يجب على الباحث تسليط الضوء عليها وهي: -

#### أ- من حيث التغطية

تتضمن التغطية التأمينية في الشركة العراقية لضمان الودائع حالتين، الحالة الأولى التي يكون فيها مبلغ الوديعة (100) مليون دينار فأقل، فإن متلقي التعويض سوف يحصل على نسبة (51%) من مبلغ الوديعة، إذا ما افترضنا أن مقدار الوديعة (100) مليون دينار، ففي هذه الحالة التعويض الذي سوف يحصل عليه المودع (51) مليون، اما في الحالة الثانية إذا ما تجاوز مبلغ الوديعة المبلغ في الحالة الأولى على افتراض أن مبلغ الوديعة في الحالة الثانية (101) مليون دينار، فإن المودع يحصل على (25.250) دينار فقط، مما يشير أن التعويض في كلا الحالتين فيه خسائر على المودعين وفي الحالة الثانية تكون الخسائر كبيرة، اما الطريقة المتبعة من قبل مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية هو تعويض مبلغ الوديعة بالكامل وفق حدود التغطية المقررة من قبل المؤسسة والبالغة (250) ألف دولار امريكي.

#### ب- من حيث التنظيم

تمتلك مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية (FDIC) صندوق تأمين الودائع والذي يسمى (DIF)، يحتوي الصندوق على احتياطات متراكمة ولديه موازنة خاصة، تعمل المؤسسة على نشر تلك الاحتياطات والتي تمثل رصيد الصندوق نسبة إلى اجمال الودائع في جميع المصارف، فهي تعزز الثقة في القطاع المصرفي ايضاً من خلال نشر تلك البيانات، في حين لا يشترط نظام ضمان الودائع العراقية بأن يكون للشركة العراقية صندوق ضمان للودائع على الرغم من أن البند رابعاً من المادة (3) والمتضمن "على الشركة تكوين احتياطات مالية بنسبة يحددها مجلس إدارة البنك المركزي العراقي" إلا أنه لم يتم تحديد مستوى مستهدف من تلك الاحتياطات وإلى أي مستوى يجب أن تصل تلك الاحتياطات، وهذا المبدأ له جوانب إيجابية في تعزيز الثقة والإفصاح والشفافية في العمل المصرفي.



**ج- من حيث طريقة احتساب الأقساط**

تعتمد الشركة العراقية لضمان الودائع طريقة احتساب أقساط التأمين باستخدام طريقة القسط الثابت أي انها لا تأخذ بنظر الاعتبار التباين في المخاطر التي ممكن أن تسببها المصارف والتي تتساوى فيما بينها من حيث مقدار أقساط التأمين التي يتم استيفائها، وكما محدد في الجدول أعلاه بمقدار دينار واحد لكل (10,000) دينار من الودائع، تشير الأدبيات الى ان هذا النوع من أقساط التأمين هو النوع المفضل لدى المصرفين كونه معروف ويسهل احتسابه والتنبؤ به، إلا انه يعتبر غير عادل من الناحية الاكتوارية، عملت مؤسسة تأمين الودائع على العمل بنظام الأقساط القائم على المخاطر المالية اعتباراً من عام (1992)، بموجب هذا النظام يتم تحديد أقساط التأمين بناءً على كل من متطلبات رأس المال، والتقييمات الاشرافية، مما يشير الى قيام المؤسسة باستيفاء أقساط تأمين اكثر عدالة من حيث تلائم تلك الأقساط مع المخاطر المحتملة .

**د- من حيث التعويض المالي**

من ناحية التعويض المالي فإن الشركة العراقية لضمان الودائع تعتبر مجموع الحسابات التابعة لشخص معين في مصرف او فروعه بمثابة حساب واحد مما يخفض من مبلغ التعويض الذي يحصل عليه المستلم في حال كونه يمتلك اكثر من حساب وتعرض المصرف للإفلاس، في هذه الحالة يكون العبء الأكبر على المودع الذي يمتلك أكثر من حساب، حيث تشير القاعدة "اذا كان للشخص اكثر من حساب لدى مصرف او فروعة فتعد مجموعة الحسابات حساباً واحداً"، في حين أن مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية تأخذ بنظر الاعتبار في حالة التعويض يكون لكل مودع لكل مصرف مؤمن ولكل فئة ملكية، يمكن ان يتلقى المودع اكثر من حد التغطية التأمينية في حالة امتلاكه اكثر من حساب، مما يقلل من الخسائر المالية التي يمكن أن يتعرض لها المودع في حالة تعرض المصرف للإفلاس.

**هـ- من حيث الدور**

تتولى الشركة العراقية لضمان الودائع دورها الأساسي في حماية المودعين عن طريق ضمان ودائعهم، في حين ان مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية الامريكية هي جهة منظمة للمصارف فهي تتولى الاشراف على المصارف في الولايات المتحدة الامريكية و تمتلك صلاحيات واسعة تتعدى الدور الأساسي لتأمين الودائع وتذهب الى ابعد من ذلك حيث تعمل المؤسسة على اجراء التقييمات الدورية بصورة متكرر للمصارف التي تخضع لإشرافها، وذلك للتأكد من سلامتها وعدم السماح لأنشطتها بالإضرار بالاقتصاد، من بين تلك الاجراءات الاحترافية التي تقوم بها هو القيام باختبارات الضغط المالي للمصارف والعروف باسم (Stress Test) وتقديم التوصيات الى الجهات العليا، لاتخاذ الإجراءات الاحترافية.



## الفصل الثالث الجانب التطبيقي للبحث

- المبحث الأول: التحليل المالي لعينة من المصارف
- المبحث الثاني: المقارنة المرجعية لنظام تأمين الودائع
- المبحث الثالث: اختبار فرضية البحث

## توطئة

يعد الجانب الإحصائي من البحث العلمي هو جانب مهم وضروري لتحليل وفهم وتفسير البيانات التي تم جمعها من خلال الأساليب العلمية المناسبة، فهو يساعد الباحث على اختبار الفرضيات والوصول إلى النتائج والاستنتاجات بدقة وموضوعية، كما يساعد في عرض البيانات بشكل مبسط ومنظم من خلال الجداول والرسوم البيانية، يتضمن هذا المبحث الجانب الإحصائي للبحث الذي يبدأ في توصيف البيانات ومتغيرات البحث، وأهم الاختبارات الإحصائية ونماذج الانحدار المستخدمة في اختبار الفرضيات الإحصائية مع تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والتي تثبت الفرضيات الإحصائية للبحث

## أولاً - توصيف البيانات ومتغيرات النموذج

تعتبر بيانات اللوحية، أو البيانات الطولية، أو بيانات السلاسل الزمنية (Time Series) / المقاطع العرضية المجمعة (Pooled Cross Section) هي جميعها مصطلحات تستخدم للإشارة إلى مجموعات البيانات (Panel Data)، هذه البيانات تحتوي على ملاحظات متكررة عن مجموعة مختارة من المتغيرات لمجموعة من وحدات المراقبة وتغطي الملاحظات البعد الزمني والمكاني في نفس الوقت (Biorn, 2017:1)، يتطابق هذا النوع من البيانات مع البيانات المالية التي تم جمعها المتمثلة بمؤشرات الودائع المؤمنة كمتغيرات مستقلة للبحث ومؤشرات الأداء المالي كمتغيرات تابعة، يصف الجدول (18) المتغيرات الإحصائية التابعة والمستقلة للبحث مع التسميات المعتمدة من قبل مؤسسة تأمين الودائع لتلك المتغيرات و اسم المتغير المعتمدة لأغراض هذا البحث.

الجدول (18) المتغيرات الإحصائية للبحث			
نوع المتغير	اسم المتغير	الوصف	اسم المتغيرات المعتمدة
المتغير المستقل	$X_1$	نسبة الودائع المؤمنة إلى إجمالي الموجودات	DEPINSR
	$X_2$	نسبة الودائع المؤمنة إلى إجمالي الودائع	DEPINS to DEP
	$X_3$	نسبة نمو الودائع المؤمنة	DEPINS Growth
المتغير التابع	$Y_1$	نسبة العائد على الموجودات	ROA
	$Y_2$	نسبة العائد على حق الملكية	ROE
	$Y_3$	نسبة صافي القروض والإيجارات إلى إجمالي الموجودات	LNLSNTV
	$Y_4$	نسبة صافي القروض والإيجارات إلى إجمالي الودائع	LNLSDEPR
	$Y_5$	نسبة الكفاءة	EEFFR
	$Y_6$	نسبة الرافعة المالية	RBC1AAJ

المصدر: من اعداد الباحث





## ثانياً: توصيف نموذج الانحدار

ان طريقة تقدير نموذج الانحدار باستخدام البيانات الطولية (Panel data) يمكن أن يتم من خلال ثلاثة نماذج وهي نموذج الانحدار التجميعي (Poole OLS) او ما يسمى بنموذج الانحدار الشائع، نموذج التأثير الثابت (Fixed Effect Model) ونموذج التأثير العشوائي (Random Effect Model) او ما يسمى بنموذج مكونات التباين، وتأتي نماذج انحدار البيانات الطولية في الأشكال الرئيسية الثلاثة التي تم ذكرها (محمد, 2014:154)، يعطي انحدار البيانات الطولية (Panel Data Regression) افضل نتيجة تقدير خطي غير متحيز والتي يرمز لها بعبارة (Best Linear Unbiased Estimation (BLUE (Zulfikar & STP, 2018:1)، تقوم نماذج انحدار البيانات الطولية بدراسة التأثيرات الجماعية (الفردية)، أو التأثيرات الزمنية، أو كليهما من أجل التعامل مع عدم التجانس أو التأثير الفردي الذي قد يتم ملاحظته أو لا يمكن ملاحظته وتنتج هذه التأثيرات إما تأثير ثابت أو عشوائي، يفحص نموذج التأثير الثابت ما إذا كانت القواطع (intercepts) تختلف عبر المجموعة أو الفترة الزمنية، في حين يستكشف نموذج التأثير العشوائي الاختلافات في مكونات تباين الخطأ عبر الفرد أو الفترة الزمنية (Park, 2011:8) .

## أ- نموذج الانحدار التجميعي ( Pooled Regression Model )

يعتبر هذا النموذج من النماذج التي لا تعطي أي اعتبار للوقت والأبعاد الفردية، لذلك يفترض أن سلوك بيانات المقاطع العرضية هو نفسه في فترات مختلفة، يمكن لهذه الطريقة استخدام نهج المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Square (OLS) أو تقنية المربعات الصغرى لتقدير نموذج البيانات الطولية وفق النموذج الآتي (Zulfikar & STP, 2018:3):

$$y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots (20)$$

y	المتغير التابع
$\alpha$	ثابت
$\beta$	الميل الحدية للمتغيرات المستقلة
x	المتغير المستقل
i	عدد المقاطع العرضية
t	الفترة الزمنية
$\varepsilon_{it}$	الخطأ لكل فرد لكل فترة زمنية

## ب- نموذج التأثير الثابت (Fixed Effect model)

يعتبر هذا النموذج من النماذج التي يتم تطبيقها على نطاق واسع من قبل معظم الباحثين في مجال التمويل والاقتصاد وربما جميعهم، ولهذا السبب، ينبغي أن تكون نماذج التأثير الثابت مقبولة، فهي نوع خاص من نماذج المتغيرات الوهمية ذات المربعات الصغرى (LSDV) Dummy Ordinary Least Square (Agung, 2014:244) Variables، يستخدم هذا النموذج عندما يُعتقد أن الوحدات في بيانات (Panel



(Data) تختلف بشكل منهجي عن بعضها البعض بطرق غير ملحوظة تؤثر على نتيجة الاهتمام، فغالبًا ما تُستخدم تأثيرات الوحدة الثابتة لأنها تقضي على جميع الاختلافات بين الوحدات، مما يؤدي إلى تقدير متوسط المتغير التأثير داخل الوحدات مع مرور الوقت (Mummolo & Peterson, 2018:1)، يتم ذلك وفق النموذج الآتي :

$$y_{it} = a_i + \beta X_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots (21)$$

n	عدد المقاطع العرضية
t	عدد الفترات الزمنية
y	المتغير التابع
$a_i$	الثوابت
$X_{it}$	متجه من المتغيرات المستقل يتغير بمرور الوقت
$\beta$	الميول الحدية للمتغيرات المستقلة
$\varepsilon_{it}$	الخطأ لكل فرد لكل فترة زمنية

### ج- نموذج التأثير العشوائي (Random Effect model)

الأساس المنطقي وراء نموذج التأثير العشوائي، على عكس نموذج التأثير الثابت، يُفترض أن يكون التباين عبر الكيانات عشوائياً وغير مرتبط بالمتغير التابع أو المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، يجب استخدام نموذج التأثير العشوائي في حالة الاعتقاد بان الاختلاف عبر الكيانات لها بعض التأثير على المتغير التابع، من مميزات هذا النموذج انه يمكن إضافة متغيرات ثابتة عبر الزمن مثل (النوع الاجتماعي) (Reyna, 2007:25) تدرس نماذج بيانات اللوحة التأثيرات المقطعية و/أو السلاسل الزمنية (الوقت)، قد تكون هذه التأثيرات ثابتة و/أو عشوائية، يفترض التأثير الثابت أن المجموعات الفردية/الوقت لها تقاطع (intercept) مختلف في معادلة الانحدار، بينما يفترض التأثير العشوائي أن المجموعات الفردية/الوقت له مكونات تباين مختلفة (Park, 2010:1)، يوضح الجدول (19) الاختلافات بين النماذج التي تم ذكرها (Musora & Matarise, 2023:4) سيتم التقاط التأثيرات الخاصة بالشركة التي لا يمكن ملاحظتها بواسطة  $\mu_i$ ، ويمكننا أن نفكر في هذه على أنها المهارات الريادية أو الإدارية غير القابلة للملاحظة للمديرين التنفيذيين للشركة (Baltagi, 2005:11)

$$y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \mu_i + \varepsilon_{it} \dots \dots (22)$$

$Y_{it}$	المتغير التابع
$\alpha$	القاطع
$\beta$	معلمة المتغير المستقل
$\mu_i$	التأثير الفردي غير القابل للملاحظة
$\varepsilon_{it}$	حد الخطأ



الجدول (19) الاختلافات بين نماذج انحدار البيانات الطولية			
Random Effect Model (REM)	Fixed Effect Model (FEM)	Ordinary Least Square (OLS)	
$y_{it} = (\alpha + u_i) + \beta X_{it} + (u_i + v_{it})$	$y_{it} = (\alpha + u_i) + \beta X_{it} + v_{it}$	$y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$ ( $u_i = 0$ )	نموذج الانحدار
التأثيرات الفردية غير مرتبطة بالمتغيرات التابعة	لا يوجد	أفضل تقدير خطي غير متحيز	الافتراضات
ثابت	يختلف عبر المجموعات والوقت	ثابت	التقاطع
موزعة بشكل عشوائي عبر المجموعات والوقت	ثابت	ثابت	تباينات الخطأ
ثابت	ثابت	ثابت	الميل
GLS, FGLS (EGLS)	LSDV	OLS	طريقة التحديد
بدون متغيرات وهمية	مع المتغيرات الوهمية	بدون متغيرات وهمية	المتغيرات الوهمية
متغير	متغير	غير متغير	متغيرات الزمن
Breusch-Pagan LM test	اختبار (F)	اختبار (F)	اختبار الفرضية

Source(Musora, T., & Matarise, F. (2023).Determinants of Economic Growth for Southern African Development Community Nations: A Panel Data Approach.

#### د-اختبارات تحديد النموذج المناسب

يمكن استخدام الاختبارات الآتية لاختيار أفضل نموذج للبيانات الطولية: -

1- اختبار تشاو (**Chow Test**): هو اختبار يتم بين نموذجي الانحدار التجميعي ونموذج التأثير الثابت لتحديد ما إذا كان أي من هذه النموذجين هو الأكثر ملاءمة للاستخدام في تقدير البيانات الطولية (Panel Data) الفرضية المستخدمة في هذا الاختبار إذا كان الاحتمال (probability)  $\leq 0.05$ ، فسيتم قبول  $H_0$ ، مما يعني أنه سيتم استخدام نموذج الانحدار التجميعي (Poole OLS) ولكن، إذا كانت الاحتمال (probability)  $> 0.05$ ، فسيتم قبول  $H_1$ ، مما يعني أنه سيتم استخدام نموذج التأثيرات ثابت (Sigalingging et al., 2021:10155).

2- اختبار هاوسمان (**Hausman Test**): هو اختبار يستخدم للمقارنة بين نموذجي التأثير الثابت والتأثير العشوائي وتحديد أيهما أكثر فعالية، يتم تطبيق هذا الاختبار بعد اختبار تشاو وإذا كان نموذج التأثير الثابت هو النتيجة المختارة، فيجب الآن إجراء اختبار هاوسمان، من الضروري إكمال الإجراءات بالترتيب، وبالتالي تحليل التأثير الثابت أولاً، ومن ثم الانتقال إلى التأثير العشوائي إذا كانت نتيجة الاختبار:  $H_0$  (probability)  $< 0.05$ ، يكون نموذج التأثير العشوائي هو النموذج الملائم، أما إذا كانت نتيجة الاختبار:  $H_1$  (probability)  $> 0.05$ ، يكون نموذج التأثير الثابت هو النموذج الملائم (Youssef et al., 2023:180).



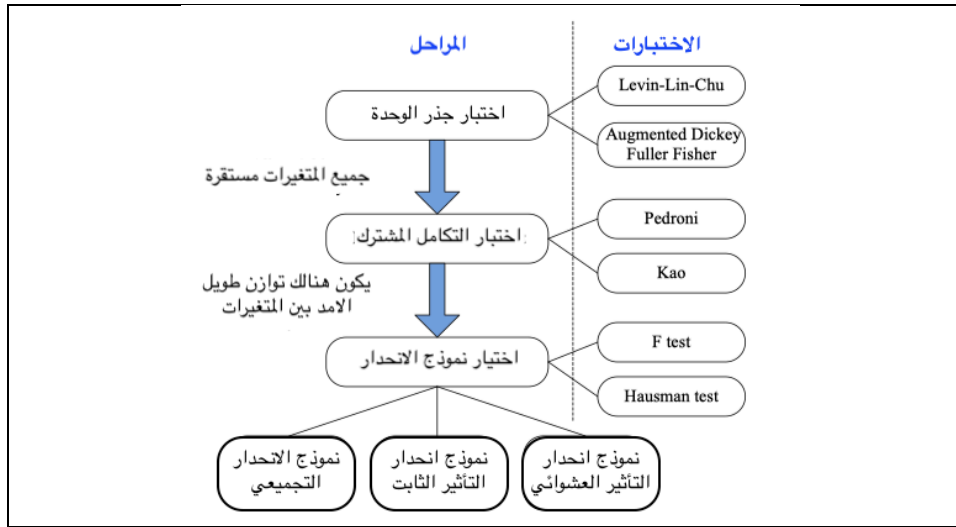
3- اختبار مضاعف لاغرانج (Lagrange Multiplier Test): هو اختبار يتم اجراءه لغرض تحديد نموذج الانحدار الملائم سواء كان نموذج الانحدار التجميعي او نموذج التأثير العشوائي، يتم اجراء اختبار لاغرانج في الحالتين عند اجراء تحليل الانحدار للبيانات الطولية (Panel Data) (Zulfikar & STP, 2018:10):-

أ- اذا كان اختبار تشاو (Chow Test) حدد نموذج الانحدار التجميعي هو الأفضل، فان الخطوة التالية هو تحديد ما اذا كان نموذج الانحدار التجميعي افضل او نموذج التأثير العشوائي.

ب- اذا كان اختبار هاوسمان (Hausman Test) حدد نموذج التأثير العشوائي هو الأفضل، فان الخطوة التالية هو تحديد ما اذا كان نموذج التأثير العشوائي افضل او نموذج الانحدار التجميعي.

ت- بموجب هذا الاختبار فان فرضية العدم ( $H_0$ ) تنص على انه لا يوجد تأثير عشوائي (Shami et al., 2019:15)  $0.05 < (P \text{ value})$

يوضح الشكل (34) نماذج الانحدار الثلاثة التي تم ذكرها أعلاه مع اهم الاختبارات الإحصائية التي يجب اجرائها على البيانات قبل القيام بتقدير نموذج الانحدار المناسب والتي سيتم اجرائها بصورة متسلسلة وحسب ما مبين في الشكل الآتي:



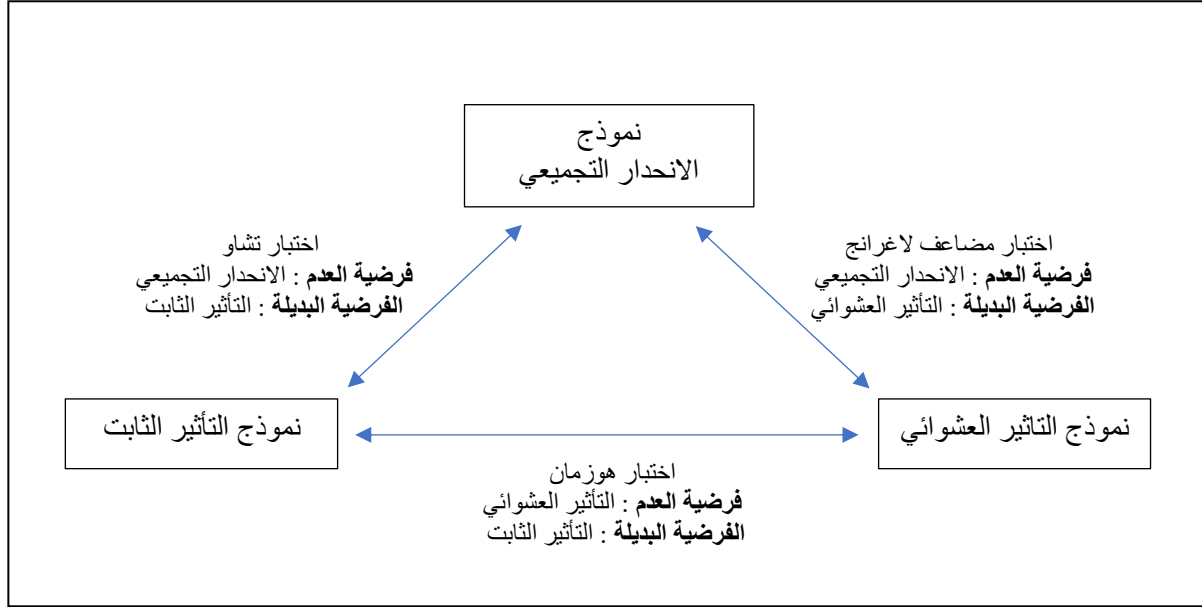
الشكل (34) الخطوات والمراحل الإجرائية للجانب الإحصائي

Source: Levin, A., Lin, C. F., & Chu, C. S. J. (2002). Unit root tests in panel data: asymptotic and finite-sample properties. *Journal of econometrics*, 108(1), 1-24.

اما الشكل (35) يوضح الفرضيات التي يتم صياغتها (فرضية العدم والفرضية البديلة) لكل اختبار من الاختبارات الثلاثة التي تم ذكرها، والتي يتم اثباتها للوصول إلى نموذج الانحدار الملائم، يبدأ في مرحله الأولى اختبار (Chow) فاذا كانت نتيجة الاختبار تظهر ان النموذج المناسب هو التأثير الثابت، فان الخطوة التالية هي إجراء التأثير العشوائي ثم إجراء اختبار (Hausman) لتحديد التأثير الثابت أو التأثير العشوائي، ولكن إذا تبين أن الاختبار (Chow) يظهر النموذج المناسب هو الانحدار التجميعي، فإن الخطوة



التالية التي يجب القيام بها هي التأثير العشوائي، ثم اختبار (Lagrange Multiplier) لتحديد ما إذا كان سيتم اختيار الانحدار التجميعي أو التأثير العشوائي (Zulfikar & STP, 2018:8)، وكما موضح ذلك في الشكل الآتي:



Source (Zulfikar, R., & STp, M. M. (2018). Estimation model and selection method of panel data regression: an overview of common effect, fixed effect, and random effect model. *JEMA: Jurnal Ilmiah Bidang Akuntansi*, 1-10)

### ثالثاً - اختبار استقرار السلسلة الزمنية

تتصف السلاسل الزمنية في الغالب بعدم الاستقرار فهي السمة الأكثر شيوعاً، تتحرك بعض السلاسل بطريقة عشوائية على مدى فترات طويلة من الزمن، (Phillips & Xiao, 1998:1)، تعتبر السلسلة الزمنية غير ثابتة وغير متجانسة اذا كان كل من المتوسط والتباين يتغيران مع مرور الوقت (Rosca, 2011:182) توفر البيانات الطولية (Panel Data) تحسينات كبيرة في القدرة مقارنة بإجراء اختبار جذر الوحدة المنفصل لكل سلسلة زمنية فردية، وبالتالي، قد يكون استخدام اختبارات جذر وحدة للبيانات الطولية مفيداً بشكل خاص في تحليل البيانات على مستوى الصناعة والبيانات عبر البلدان (Levin et al., 2002:18)، ان ادخال السلاسل الزمنية إلى نموذج الانحدار دون اختبار استقرارها يؤدي إلى نتائج مظلمة مثل ارتفاع في قيم ( $R^2$ ) حتى في حالة عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات وهو ما يطلق عليه بالانحدار الزائف (spurious regression) (العبدلي، 2005:18)، يتصف الانحدار في هذه الحالة بمعامل تحديد ( $R^2$ ) مرتفع جداً ومعاملات انحدار ذات معنوية مرتفعة جداً (عطية، 2005:2005) يوضح الجدول (24) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات والمعرف باختبار جذر الوحدة، نلاحظ ان كل من المتغيرات ( $Y_4, Y_3, Y_2, X_2$ ) عند المستوى ( $i(0)$ ) كانت قيم اختبار ( $P\text{-value}$ )  $< 0.05$ . مما يشير إلى عدم استقرار السلسلة الزمنية.



بعد اخذ الفروق الأولى أي ان المتغيرات أصبحت متكاملة من الدرجة الأولى (1)  $i$  مع وجود القاطع (intercept) أصبحت قيم اختبار (P-value)  $0.05 >$  أي ان السلسلة الزمنية استقرت استناداً إلى (Li et al.,2019:10)، تعتبر طريقة اخذ الفروق من الطرق المستخدمة في تحويل السلاسل الزمنية غير المستقرة إلى سلاسل زمنية مستقرة (الحسين، 2022:191)

الجدول (20) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية

الفرق الأول 1 <sup>st</sup> difference		رتبة التكامل	المستوى Level		نوع الاختبار	رتبة التكامل	المتغيرات
Statistic	P-Value		Statistic	P-Value			
-54.4187	0.0000	I(1)	-6.42222	0.0000	LL.C	I(0)	X1
5441.15	0.0000		992.700	0.0000	ADF		
-51.3195	0.0000	I(1)	-1.68611	0.0459	LL.C	I(0)	X2
5448.44	0.0000		770.372	0.0705	ADF		
-85.6559	0.0000	I(1)	-41.1364	0.0000	LL.C	I(0)	X3
9118.20	0.0000		4051.91	0.0000	ADF		
-36.7769	0.0000	I(1)	-7.33458	0.0000	LL.C	I(0)	Y1
4419.03	0.0000		1292.27	0.0000	ADF		
-23.8329	0.0000	I(1)	2.74547	0.9970	LL.C	I(0)	Y2
4011.30	0.0000		1117.83	0.0000	ADF		
-45.0950	0.0000	I(1)	-2.10109	0.0178	LL.C	I(0)	Y3
4086.56	0.0000		724.405	0.3853	ADF		
-44.9298	0.0000	I(1)	-1.49947	0.0669	LL.C	I(0)	Y4
4227.90	0.0000		702.939	0.6089	ADF		
-41.1815	0.0000	I(1)	-8.60831	0.0000	LL.C	I(0)	Y5
4523.40	0.0000		1174.15	0.0000	ADF		
-45.2902	0.0000	I(1)	-3.91103	0.0000	LL.C	I(0)	Y6
3974.44	0.0000		809.828	0.0072	ADF		

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

#### رابعاً - اختبار التكامل المشترك (Cointegration)

يعد اختبار التكامل المشترك خطوة ضرورية لتحديد ما إذا كان النموذج يُظهر تجريبيًا علاقات ذات معنى على المدى الطويل، إذا فشلت في إنشاء التكامل المشترك بين المتغيرات الأساسية، يصبح من الضروري الاستمرار في العمل مع المتغيرات في الفروق بدلاً من ذلك (Nkoro & uko, 2016:75)،



وفقاً لنتائج اختبار جذر الوحدة، فإن جميع المتغيرات هي متكاملة من الدرجة الأولى، ولذلك من الضروري إجراء اختبار التكامل المشترك للحكم على التوازن الطويل بين هذه المتغيرات (Li, 2019:10)، استناداً إلى الشكل (1) فإن الخطوة التالية هي إجراء اختبار التكامل المشترك المعروف باسم اختبار (Kao) ومن ثم إجراء اختبار (Pedroni).

#### أ- نتائج اختبار (Kao) للتكامل المشترك

تم إجراء اختبار كاو (Kao) للتكامل المشترك ما بين المتغيرات لمعرفة هل توجد علاقة توازنه طويلة الأمد بين متغيرات البحث، يوضح الجدول (25) نتائج الاختبار التي تؤكد وجود علاقة توازنه طويلة الأمد (long equilibrium relationship) بين متغيرات تأمين الودائع والأداء المالي، يتم رفض فرضية العدم (Null Hypothesis) التي تشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، في حين يتم قبول الفرضية البديلة كون نتيجة (P-value)  $>0.05$  استناداً إلى (Adnan & Amri, 2021:60)، يوضح الجدول الآتي نتائج الاختبار المتضمنة نتيجة (Augment Dickey Fuller (ADF).

الجدول (21) اختبار (kao)		
Kao residual cointegration test	t-Statistic	Prob.
ADF	-15.95296	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

#### ب- نتائج اختبار (Pedroni) للتكامل المشترك

ننتقل الآن إلى اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار (Pedroni)، يعتمد كلا اختبائي التكامل المشترك للبيانات الطولية على نفس الافتراض، ومع ذلك، يستخدم اختبار كاو معاملات متجانسة في المرحلة الأولى في حين يسمح هذا الاختبار بتغيير المعاملات عبر البيانات الطولية (Ping et al., 2021:10)، اقترح (Pedroni) سبعة إحصائيات مقسمة إلى مجموعتين (الدواخلي, 2022:330): -

المجموعة الأولى: - أربع إحصائيات لتكامل البيانات الطولية وتسمى اختبار الاحصائيات داخل المجموعة يتم الحصول عليها بدمج بواقي الانحدار والتي توزع حسب التوزيع الطبيعي المعياري وهي (panel V, panel rho, panel PP, panel ADF)

المجموعة الثانية: - ثلاث إحصائيات لمتوسط مجموعة التكامل المتناظرة، وتسمى احصائيات اختبار بين المجموعات والتي تعتمد ايضاً على دمج البواقي والتي توزع حسب التوزيع الطبيعي المعياري وهي (group rho, group PP, group ADF) تختبر هذه الاحصائيات وفق الفرضيات الآتية:

**H0:** عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات

**H1:** وجود تكامل مشترك بين المتغيرات



فاذا تجاوزت قيمة (P-value) جميع الاختبارات او معظمها 0.05 , يتم رفض الفرض العدمي (H0) وقبول الفرض البديل (H1) الذي يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات أي وجود علاقة توازنية طويلة الامدى بين المتغيرات (الجزار وبسيوني، 2018:20) .

استناداً إلى بيانات الاختبار الموضحة في الجدول (26) فانه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وكذلك يؤكد (Li et al., 2019:10) انه في حال كانت قيمة (P-value) لاختبار (Group ADF-Statistic) الاختبار الأخير في الجدول اقل من 0.05 فذلك ايضاً يدل على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

جدول (22) اختبار (Pedroni)				
المتغيرات (x1,x2,x3,y4,y5,y6)		المتغيرات (x1,x2,x3,y1,y2,y3)		نوع الاختبار
t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	
معلمة الانحدار الذاتي المشتركة (within- dimension)				
-17.481	1.000	-7.1985	1.0	Panel v Statistic
-0.7613	0.7768	-4.5499	0.0000	Panel rho Statistic
-37.202	0.0000	-32.109	0.0000	Panel PP-Statistic
-20.613	0.0000	-11.127	0.0000	Panel ADF-Statistic
معلمة الانحدار الذاتي الفردية (between - dimension)				
4.54570	0.0000	-0.47325	0.3180	Group rho-Statistic
-55.789	0.0000	-26.0836	0.0000	Group PP-Statistic
-15.971	0.0000	9.5724	1.0000	Group ADF-Statistic

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

### ج- اختبار التجانس (Hsiao)

يعد اختبار التجانس هذا من الاختبارات المهمة فهذا الاختبار يجيب على إشكالية هل تصلح البيانات المتاحة لتقدير نماذج البيانات الطولية التقليدية، والتي تسمح بتجميع المعالم المفسرة لسلوك متغيرات البحث في معادلات متجانسة (بلحول و بداوي، 2019:26)، ولأهمية هذا الاختبار تم إضافة الى الجانب الاخصائي، حيث أشار (Hsiao) إلى ان البيانات الطولية تتحكم في عدم التجانس الفردي فهي تشير إلى ان الافراد او الشركات او الدول او البلدان غير متجانسون "heterogeneous" فان دراسات السلاسل الزمنية والمقطع العرضي التي لا تتحكم في عدم التجانس هذا تتعرض لخطر الحصول على نتائج متحيزة (Baltagi, 2005:5) تتضمن منهجية هذا الاختبار استناداً إلى (Brahim, 2018:2) ثلاثة مراحل في المرحلة الأولى يتم اختبار التجانس الكلي، اما في المرحلة الثانية يتم اجراء اختبار تجانس المعلمات، اما في المرحلة الثالثة يتم اجراء تجانس الثوابت وفق الفرضيات الآتية:

المرحلة الأولى اختبار التجانس الكلي.

يتم خلال هذا الاختبار التأكد من ان الثوابت  $\alpha_i$  والمعاملات  $\beta_i$  متطابقة وفقاً للفرضية الآتية:

$$H_0^1: \alpha_1 = \alpha, \quad \beta_1 = \beta \quad \dots\dots(21)$$





يتم هنا اتخاذ القرار بناءً على قيمة Fisher ( $F_1$ ) التي تم احتسابها والمبينة في الجدول (6) وهي (2.3736) هذه القيمة اكبر من قيمة ( $F$ ) الجدولية البالغة (1.067) ومنه نرفض الفرضية ( $H_0^1$ )، المتضمنة تجانس المعلمات والثوابت ونرفض ان النموذج المناسب هو نموذج التجانس الكلي، وفي هذه الحالة ننتقل إلى المرحلة الثانية لتحديد اذا كان عدم التجانس مصدره اختلاف المعلمات  $\beta_i$  بين المصارف (علي, 2023:167).

#### المرحلة الثانية اختبار تجانس المعلمات $\beta_i$

يتم اختبار تجانس المعلمات وتحديد ما اذا كان عدم التجانس مصدره المعلمات  $\beta_i$  ام لا، يتم ذلك من خلال الفرضية الآتية:

$$H_o^2: \beta_i = \beta \quad \dots\dots(22).$$

يتم اتخاذ القرار هنا بناءً على اختبار Fisher ( $F_2$ ) التي تم احتسابها في الجدول (6) وهي (3.1081) هذه القيمة هي اكبر من ( $F$ ) الجدولية البالغة (1.076) ومنه نرفض الفرضية ( $H_0^2$ ) المتضمنة تجانس المعلمات  $\beta_i$  بالنسبة لجميع المصارف و ننتقل إلى المرحلة الثالثة

#### المرحلة الثالثة اختبار تجانس الثوابت $\alpha_i$

يتم اختبار تجانس الثوابت وتحديد ما اذا كان عدم التجانس مصدره الثوابت  $\alpha_i$  ام لا يتم ذلك من خلال الفرضية الآتية :

$$H_o^3: \alpha_i = \alpha \quad \dots\dots(23).$$

يتم اتخاذ القرار هنا بناءً على اختبار Fisher ( $F_3$ ) والتي تم احتسابها وفق الجدول (6) وهي (0.1411) هذه القيمة هي اصغر من قيمة ( $F$ ) الجدولية والبالغة (1.129) ومنه نقبل الفرضية القائلة بتجانس الثوابت أي ان الثوابت  $\alpha_i$  متجانسة لجميع المصارف.

استناداً إلى النتائج المتحقق من اختبار (Hsiao) التي تشير جميعها إلى حالة واحدة وهي تجانس الثوابت  $\alpha_i$  وعدم تجانس المعلمات  $\beta_i$  واستناداً إلى بيانات الجدول (23) يتم رفض الفرضيتين الأولى والثانية وقبول الفرضية الثالثة فان ذلك يشير إلى النموذج المناسب لهذا البحث هو نموذج المعلمات العشوائية.

جدول (23) نتائج اختبار (Hisiao)				
Hypotheses	F calculated	F table	Decision	Regression Model
$H_0^1$	2.3736	$F_{(1424,10353)}^{0.05} = 1.067$	نرفض الفرضية	$D(y_1)=C+D(X_1)+D(X_2)+D(X_3)$
$H_0^2$	3.1081	$F_{(1068,10353)}^{0.05} = 1.076$	نرفض الفرضية	
$H_0^3$	0.1411	$F_{(356,11421)}^{0.05} = 1.129$	نقبل الفرضية	
$H_0^1$	2.5155	$F_{(1424,10353)}^{0.05} = 1.067$	نرفض الفرضية	



$H_0^2$	3.2594	$F_{(1068,10353)}^{0.05} = 1.076$	نرفض الفرضية	$D(y_2)=C+D(X_1)+D(X_2)+D(X_3)$
$H_0^3$	0.2329	$F_{(356,11421)}^{0.05} = 1.129$	نقبل الفرضية	
$H_0^1$	2.2554	$F_{(1424,10353)}^{0.05} = 1.067$	نرفض الفرضية	$D(y_3)=C+D(X_1)+D(X_2)+D(X_3)$
$H_0^2$	2.8426	$F_{(1068,10353)}^{0.05} = 1.076$	نرفض الفرضية	
$H_0^3$	0.4192	$F_{(356,11421)}^{0.05} = 1.129$	نقبل الفرضية	$D(y_4)=C+D(X_1)+D(X_2)+D(X_3)$
$H_0^1$	8.3568	$F_{(1424,10353)}^{0.05} = 1.067$	نرفض الفرضية	
$H_0^2$	11.031	$F_{(1068,10353)}^{0.05} = 1.076$	نرفض الفرضية	$D(y_5)=C+D(X_1)+D(X_2)+D(X_3)$
$H_0^3$	0.1692	$F_{(356,11421)}^{0.05} = 1.129$	نقبل الفرضية	
$H_0^1$	9.3248	$F_{(1424,10353)}^{0.05} = 1.067$	نرفض الفرضية	$D(y_6)=C+D(X_1)+D(X_2)+D(X_3)$
$H_0^2$	12.336	$F_{(1068,10353)}^{0.05} = 1.076$	نرفض الفرضية	
$H_0^3$	0.1389	$F_{(356,11421)}^{0.05} = 1.129$	نقبل الفرضية	$D(y_6)=C+D(X_1)+D(X_2)+D(X_3)$
$H_0^1$	10.699	$F_{(1424,10353)}^{0.05} = 1.067$	نرفض الفرضية	
$H_0^2$	14.122	$F_{(1068,10353)}^{0.05} = 1.076$	نرفض الفرضية	$D(y_6)=C+D(X_1)+D(X_2)+D(X_3)$
$H_0^3$	0.1900	$F_{(356,11421)}^{0.05} = 1.129$	نقبل الفرضية	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على توزيعات Fisher test

#### خامساً- اختبار الفرضيات وفق نماذج الانحدار

الفرضيات الإحصائية هي تصورات او افتراضات عن العلاقة بين متغيرات معينة في مجتمع البحث، يتم اختبار هذه الفرضيات وفق نماذج الانحدار الثلاثة التي تم ذكرها ومعرفة الأثر الإحصائي للمتغيرات المستقلة المتمثلة بتأمين الودائع على المتغيرات التابعة والمتمثلة بمؤشرات الأداء المالي، وتطبيق الاختبارات اللازمة لتحديد النموذج الملائم من بين هذه النماذج، وتفسير النتائج الإحصائية التي تم التوصل إليها.

أ - الفرضية الأولى: لا يوجد تأثير لتأمين الودائع على مؤشر العائد على الموجودات

يتم اختبار الفرضية وفق نماذج الانحدار الثلاثة التي تم ذكرها والمبين نتائجها وفق الجداول الآتية.

#### 1. نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model

يتضح من خلال الجدول (24) ان نموذج الانحدار التجميعي المقدر معنوياً استناداً إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (F) المبينة في الجدول المشار إليه في (Prob(F-statistic) والبالغة (0) هي اقل من مستوى المعنوية (0.05)، وان مؤشرات تأمين الودائع المتمثلة (نسبة الودائع المؤمنة إلى اجمالي الموجودات - الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع) كانت معنوية وفق قيمة (Prob) عند مستوى (0.05)، باستثناء نمو الودائع المؤمنة حيث كان تأثيرها غير معنوي، وان معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغت قيمته (0.003) تعني ان



النموذج يفسر نسبة ضئيلة جداً من في مؤشر العائد على الموجودات الناتج عن تأمين الودائع، وان النسبة الكبيرة من التغير الحاصل في العائد على الموجودات تفسرها متغيرات أخرى داخلية في نموذج البحث.

جدول (24) نتائج نموذج الانحدار التجميعي				
	Coefficient	Std.Error	T.Statistic	Prob
D(X <sub>1</sub> )	-0.0089	0.0026	-3.4354	0.0006
D(X <sub>2</sub> )	0.0113	0.0023	4.9728	0.0000
D(X <sub>3</sub> )	-0.0001	0.0004	-0.3376	0.7357
Constant	0.0079	0.0040	1.9653	0.0494
R-squared	0.003			
F-statistic	9.56			
Prob(F-statistic)	0			

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

## 2. نموذج التأثير الثابت Fixed Effects Model

يتضح من خلال الجدول (25) ان نموذج انحدار التأثير الثابت المقدر غير معنوياً استناداً إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (F) المبينة في الجدول البالغة (1.0) هي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) وان مؤشرات تأمين الودائع كل من (نسبة الودائع المؤمنة إلى اجمالي الموجودات - الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع) معنوية وفق قيم (Prob)، باستثناء نمو الودائع المؤمنة التي كان تأثيرها غير معنوي، وان معامل التحديد (R<sup>2</sup>) بلغ (0.007) والذي يفسر ما نسبته (1%) من التغير الحاصل في العائد على الموجودات والذي ينتج عن الودائع المؤمنة، اما النسبة المتبقية والبالغة (99%) تفسرها عوامل أخرى غير داخلية في نموذج البحث.

جدول (25) نتائج نموذج التأثير الثابت				
	Coefficient	Std.Error	T.Statistic	Prob
D(X <sub>1</sub> )	-0.0089	0.0026	-3.3525	0.0008
D(X <sub>2</sub> )	0.0114	0.0023	4.9270	0.0000
D(X <sub>3</sub> )	-0.0001	0.0004	-0.3860	0.6995
Constant	0.0079	0.0041	1.9478	0.0515
R-squared	0.007			
F-statistic	0.2177			
Prob(F-statistic)	1.0000			

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

## 3. نموذج التأثير العشوائي Random Effects Model

يتضح من خلال الجدول (26) ان نموذج انحدار التأثير العشوائي المقدر معنوياً استناداً إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (F) المبينة في الجدول المشار إليه في (Prob(F-statistic) والبالغة (0) هي اقل من مستوى المعنوية (0.05) وان مؤشرات تأمين الودائع كل من (نسبة الودائع المؤمنة إلى اجمالي الموجودات - الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع) معنوية وفق قيم (Prob)، باستثناء نمو الودائع المؤمنة التي كان تأثيرها غير معنوي، وان معامل التحديد (R<sup>2</sup>) بلغ (0.0025) وهذا يعني ان النموذج يفسر نسبة ضئيلة من التغير



الحاصل في العائد على الموجودات من قبل تأمين الودائع، وان النسبة الأكبر من التغيرات التي تحصل في العائد على الموجودات تفسر من قبل متغيرات أخرى غير داخلة في نموذج البحث.

جدول (26) نتائج نموذج التأثير العشوائي				
	Coefficient	Std.Error	T.Statistic	Prob
D(X <sub>1</sub> )	-0.0089	0.0026	-3.3891	0.0007
D(X <sub>2</sub> )	0.0113	0.0023	4.9058	0.0000
D(X <sub>3</sub> )	-0.0001	0.0004	-0.3331	0.7391
Constant	0.0079	0.0041	1.9388	0.0525
R-squared	0.0025			
F-statistic	9.5594			
Prob(F-statistic)	0			

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

#### 4. تقدير نموذج الانحدار المناسب

لتقدير النموذج المناسب تطلب ذلك اجراء عدة اختبارات إحصائية من اول هذه الاختبارات (Chow) المبين نتائجه وفق الجدول (27) يتضح لنا ان احتمالية (Cross-section Chi-square) في اختبار تساوي (1.000) وهذه القيمة اكبر من (0.05) استناداً إلى ذلك يتم قبول فرضية العدم (H0) ورفض الفرضية البديلة (H1) فان النموذج المناسب هو نموذج الانحدار التجميعي.

جدول (27) اختبار (Chow)			
Effect Test	Statistic	d.f.	Prob
Cross-section F	0.1411	(356,11064)	1.0000
Cross-section Chi-square	51.7492	356	1.0000

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

بما ان اختبار (Chow) أعلاه حدد النموذج المناسب هو نموذج الانحدار التجميعي هنا يجب الانتقال إلى اختبار مضاعف لاغرانج (Lagrangian Multiplier test) وذلك لتحديد النموذج المناسب من خلال المقارنة بين نموذج الانحدار التجميعي و نموذج التأثير العشوائي. يوضح الجدول (28) نتائج الاختبار، يتضح منها ان قيمة (Prob) للمقاطع العرضية البالغة (0) هي أصغر من 0.05 , يتم رفض فرضية العدم (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1)، فان النموذج المناسب هو نموذج التأثير العشوائي.

جدول (28) اختبار (Lagrange Multiplier)			
Test type	Cross-section	Time	Both.
Breusch-Pagan	134.8293	1075.1439	1209.9732
	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

استناداً إلى النتائج أعلاه يتم رفض الفرضية الأولى، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتأمين الودائع على العائد على الموجودات وان معادلة الانحدار المستخدمة وفق الجدول (26) في ظل نموذج التأثير العشوائي هي: -

$$D(Y_1) = 0.0079 - 0.0089 \cdot D(X_1) + 0.0114 \cdot D(X_2) - 0.0001 \cdot D(X_3)$$



تشير المعادلة إلى ان قيمة القاطع (Intercept) تساوي (0.0079) التي تعني انه اذا كانت قيم  $D(X_1), D(X_2), D(X_3)$  تساوي صفر فان قيمة العائد على الموجودات مساوي للمقدار أعلاه، وان نسبة الودائع المؤمنة إلى اجمالي الموجودات  $D(X_1)$  له تأثير سلبي على مؤشر العائد على الموجودات، فعند زيادته بمقدار وحدة واحدة تنخفض نسبة العائد على الموجودات بمقدار (0.0089)، اما تأثير الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع  $D(X_2)$  له تأثير إيجابي، فان زيادته بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة العائد على الموجودات بمقدار (0.0114)، في حين ان نمو الودائع المؤمنة  $D(X_3)$  له تأثير سلبي على مؤشر العائد على الموجودات، فان زيادته مقدار وحدة واحدة تؤدي إلى خفض العائد على الموجودات بمقدار (0.0001).

### ب - الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير لتأمين الودائع على مؤشر العائد على حق الملكية

يتم اختبار الفرضية وفق نماذج الانحدار الثلاثة التي تم ذكرها والمبين نتائجها وفق الجداول الآتية.

#### 1. نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model

يتضح من خلال الجدول (29) ان نموذج الانحدار التجميعي المقدر معنوياً استناداً إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (F) المبينة في الجدول المشار اليه في (Prob(F-statistic) والبالغة (0.0041) وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05). وان مؤشرات تأمين الودائع المتمثلة (نسبة الودائع المؤمنة إلى اجمالي الموجودات - الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع) جميعها معنوية وفق قيمة (Prob) عند مستوى (0.05) باستثناء نمو الودائع المؤمنة تأثيرها غير معنوي، وان معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.001) التي تعني ان النموذج يفسر نسبة ضئيلة جداً من التغير الناتج من مؤشر العائد على حق الملكية الناتج عن تأمين الودائع، اما النسبة الأكبر تفسر من قبل متغيرات أخرى غير داخلية في نموذج البحث.

جدول (29) نتائج نموذج الانحدار التجميعي				
	Coefficient	Std.Error	T-Statistic	Prob
$D(X_1)$	-0.0963	0.0321	-3.0037	0.0027
$D(X_2)$	0.0947	0.0281	3.3691	0.0008
$D(X_3)$	0.0060	0.0043	1.3769	0.1686
Constant	0.1963	0.0496	3.9596	0.0001
R-squared	0.001			
F-statistic	4.416			
Prob(F-statistic)	0.004			

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

#### 2. نموذج التأثير الثابت Fixed Effects Model

يتضح من خلال الجدول (30) ان نموذج انحدار التأثير الثابت المقدر غير معنوياً استناداً إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (F) المبينة في الجدول المشار اليه في (Prob(F-statistic) والبالغة (1.000) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وان مؤشرات تأمين الودائع كل من (نسبة الودائع المؤمنة إلى اجمالي الموجودات- الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع) كان تأثيرها معنوياً، اما (نمو الودائع المؤمنة) فأن قيمة



الاحتمالية غير معنوية وفق قيم (Prob)، وان معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.0086) التي تعني ان النموذج يفسر نسبة ضئيلة جداً من التغير في العائد على حق الملكية الناتج عن تأمين الودائع.

جدول (30) نتائج نموذج التأثير الثابت				
	Coefficient	Std.Error	T.Statistic	Prob
D(X <sub>1</sub> )	-0.0994	0.0326	-3.0480	0.0023
D(X <sub>2</sub> )	0.0983	0.0286	3.4402	0.0006
D(X <sub>3</sub> )	0.0058	0.0044	1.3309	0.1833
Constant	0.1966	0.0502	3.9188	0.0001
R-squared	0.0086			
F-statistic	0.2669			
Prob(F-statistic)	1.0000			

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

### 3. نموذج التأثير العشوائي Random Effects Model

يتضح من خلال الجدول (31) ان نموذج انحدار التأثير العشوائي المقدر معنوياً استناداً إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (F) المبينة في الجدول المشار اليه في (Prob(F-statistic) والبالغة (0.0041) وهي اصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وان مؤشرات تأمين الودائع كل من (نسبة الودائع المؤمنة إلى اجمالي الموجودات - الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع) معنوية وفق قيم (Prob) واما نمو الودائع المؤمنة فأن تأثيره غير معنوي، وان معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.0012) التي تعني ان النموذج يفسر نسبة ضئيلة جداً من التغير في العائد على حق الملكية الناتج عن تأمين الودائع.

جدول (31) نتائج نموذج التأثير العشوائي				
	Coefficient	Std.Error	T.Statistic	Prob
D(X <sub>1</sub> )	-0.0963	0.0325	-2.9675	0.0030
D(X <sub>2</sub> )	0.0947	0.0285	3.3286	0.0009
D(X <sub>3</sub> )	0.0060	0.0044	1.3603	0.1738
Constant	0.1963	0.0502	3.9119	0.0001
R-squared	0.0012			
F-statistic	4.4159			
Prob(F-statistic)	0.0041			

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

### 4. تقدير نموذج الانحدار المناسب

لتقدير النموذج المناسب تطلب ذلك اجراء عدة اختبارات إحصائية من اول هذه الاختبارات (Chow) المبين نتائجه وفق الجدول (32) يتضح لنا ان احتمالية (Cross-section Chi-square) في اختبار تساوي (1.000) وهذه القيمة اكبر من (0.05) استناداً إلى ذلك يتم قبول فرضية العدم (H0) ورفض الفرضية البديلة (H1) فان النموذج المناسب هو نموذج الانحدار التجميعي.

جدول (32) اختبار (Chow)			
Effect Test	Statistic	d.f.	Prob
Cross-section Chi-square	85.2818	356	1.0000



**المصدر :** من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews) بما ان اختبار (Chow) أعلاه حدد النموذج المناسب هو نموذج الانحدار التجميعي هنا يجب الانتقال إلى اختبار مضاعف لاغرانج (Lagrangian Multiplier test) وذلك لتحديد النموذج المناسب من خلال المقارنة بين نموذج الانحدار التجميعي و نموذج التأثير العشوائي، يوضح الجدول (33) نتائج الاختبار، يتضح منها ان قيمة (Prob) للمقاطع العرضية البالغة (0) هي أصغر من 0.05 , يتم رفض فرضية العدم (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1). فان النموذج المناسب هو نموذج التأثير العشوائي.

جدول (33) اختبار (Lagrange Multiplier)			
Test type	Cross-section	Time	Both.
Breusch-Pagan	107.0033	649.0281	756.0314
	0.0000	0.0000	0.0000

**المصدر :** من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

استناداً إلى النتائج أعلاه يتم رفض الفرضية الثانية، يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتأمين الودائع على العائد على حق الملكية وان معادلة الانحدار المستخدمة وفق الجدول (31) في ظل نموذج التأثير العشوائي:-

$$D(Y_2) = 0.1963 - 0.0963 \cdot D(X_1) + 0.0947 \cdot D(X_2) + 0.006 \cdot D(X_3)$$

تشير المعادلة إلى ان قيمة القاطع (Intercept) (0.1963) والتي تعني انه اذا كانت قيم  $D(X_1), D(X_2), D(X_3)$  تساوي صفر، فان قيمة العائد على حق الملكية مساوي للمقدار أعلاه، وان نسبة الودائع المؤمنة إلى اجمالي الموجودات  $D(X_1)$  لها تأثير سلبي على مؤشر العائد على حق الملكية، فعند زيادته بمقدار وحدة واحدة تنخفض نسبة العائد على حق الملكية بمقدار (0.0963)، اما تأثير الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع  $D(X_2)$  له تأثير ايجابي، فان زيادته بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة العائد على حق الملكية بمقدار (0.0947)، كذلك نمو الودائع المؤمنة  $D(X_3)$  له تأثير ايجابي ايضاً على مؤشر العائد على حق الملكية، فان زيادته بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة العائد على حق الملكية بمقدار (0.006).

**ج - الفرضية الثالثة:** لا يوجد تأثير لتأمين الودائع على مؤشر صافي القروض والايجارات إلى اجمالي الموجودات

يتم اختبار الفرضية وفق نماذج الانحدار الثلاثة التي تم ذكرها والمبين نتائجها وفق الجداول الآتية.

### 1- نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model

يتضح من خلال الجدول (34) ان نموذج الانحدار التجميعي المقدر معنوياً استناداً إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (F) المبينة في الجدول المشار اليه في Prob(F-statistic) والبالغة (0.0) اقل من مستوى المعنوية (0.05). وان مؤشرات تأمين الودائع المتمثلة (نسبة الودائع المؤمنة إلى اجمالي الموجودات - الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع - نمو الودائع المؤمنة) كانت معنوية وفق قيمة (Prob) عند مستوى (0.05). وان معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغت قيمته (0.0929) التي تعني ان النموذج يفسر ما نسبته تقريباً



(9%) من التغير الناتج في مؤشر صافي القروض والايجارات إلى اجمالي الموجودات والناتج عن تأمين الودائع، اما النسبة المتبقية والبالغة (91%) تفسرها عوامل أخرى غير داخلية في نموذج البحث.

جدول (34) نتائج نموذج الانحدار التجميعي				
	Coefficient	Std.Error	T.Statistic	Prob
D(X <sub>1</sub> )	-0.2447	0.0213	-11.4680	0.0000
D(X <sub>2</sub> )	0.4599	0.0187	24.5877	0.0000
D(X <sub>3</sub> )	-0.0470	0.0029	-16.3168	0.0000
Constant	0.0696	0.0330	2.1119	0.0347
R-squared	0.09			
F-statistic	389.69			
Prob(F-statistic)	0			

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

## 2- نموذج التأثير الثابت Fixed Effects Model

يتضح من خلال الجدول (35) ان نموذج انحدار التأثير الثابت المقدر معنوياً استناداً إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (F) المبينة في الجدول المشار اليه في (Prob(F-statistic)) والبالغة (0.0) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) وان مؤشرات تأمين الودائع كل من (نسبة الودائع المؤمنة إلى اجمالي الموجودات - الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع - نمو الودائع المؤمنة) كان تأثيرهم معنوي وفق قيم (Prob)، ومعامل التحديد (R<sup>2</sup>) بلغ (0.1049) وهي تعني ان نموذج الانحدار هذا يفسر ما نسبته (11%) تقريباً من التغير الحاصل صافي القروض والايجارات إلى اجمالي الموجودات الناتج عن تأمين الودائع، اما النسبة المتبقية والبالغة (89%) تفسرها عوامل أخرى غير داخلية في نموذج البحث.

جدول (35) نتائج نموذج التأثير الثابت				
	Coefficient	Std.Error	T.Statistic	Prob
D(X <sub>1</sub> )	-0.2402	0.0216	-11.1102	0.0000
D(X <sub>2</sub> )	0.4596	0.0189	24.2552	0.0000
D(X <sub>3</sub> )	-0.0476	0.0029	-16.3608	0.0000
Constant	0.0704	0.0333	2.1168	0.0343
R-squared	0.1049			
F-statistic	3.6132			
Prob(F-statistic)	0			

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

## 3- نموذج التأثير العشوائي Random Effects Model

يتضح من خلال الجدول (36) ان نموذج انحدار التأثير العشوائي المقدر معنوياً استناداً إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (F) المبينة في الجدول المشار اليه في (Prob(F-statistic)) والبالغة (0.0) وهي اقل من مستوى المعنوية (5%). وان مؤشرات تأمين الودائع كل من (نسبة الودائع المؤمنة إلى اجمالي الموجودات - الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع - نمو الودائع المؤمنة) كان تأثيرهم معنوي وفق قيم (Prob)، وان معامل التحديد (R<sup>2</sup>) بلغ (0.0929) وهذا يعني ان النموذج يفسر ما نسبته (9%) تقريباً من التغير الحاصل في صافي





القروض والايجارات إلى اجمالي الموجودات الناتج عن تأمين الودائع، اما النسبة المتبقية والبالغة (91%) تفسرهما عوامل أخرى غير داخلة في نموذج البحث.

جدول (36) نتائج التأثير العشوائي				
	Coefficient	Std.Error	T.Statistic	Prob
D(X <sub>1</sub> )	-0.2447	0.0215	-11.3637	0.0000
D(X <sub>2</sub> )	0.4599	0.0189	24.3641	0.0000
D(X <sub>3</sub> )	-0.0470	0.0029	-16.1684	0.0000
Constant	0.0696	0.0333	2.0927	0.0364
R-squared	0.0929			
F-statistic	389.6933			
Prob(F-statistic)	0			

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

#### 4- تقدير نموذج الانحدار المناسب

من خلال اختبار (Chow) المبين في الجدول (37) يتضح لنا ان احتمالية (Cross-section Chi-square) في اختبار تساوي (1.0000) وهذه القيمة أكبر من (0.05) يتم قبول فرضية العدم (H<sub>0</sub>) ورفض الفرضية البديلة (H<sub>1</sub>) فان نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب.

جدول (37) اختبار (Chow)			
Effect Test	Statistic	d.f.	Prob
Cross-section F	0.4192	(356,11064)	1.0000
Cross-section Chi-square	153.0548	356	1.0000

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

بما ان اختبار (Chow) أعلاه حدد النموذج المناسب هو نموذج الانحدار التجميعي هنا يجب الانتقال إلى اختبار مضاعف لاغرانج (Lagrangian Multiplier test) وذلك لتحديد النموذج المناسب من خلال المقارنة بين نموذج الانحدار التجميعي و نموذج التأثير العشوائي، يوضح الجدول (38) نتائج الاختبار، يتضح منها ان قيمة (Prob) للمقاطع العرضية البالغة (0.0000) هي أصغر من 0.05, يتم رفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>) وقبول الفرضية البديلة (H<sub>1</sub>). فان النموذج المناسب هو نموذج التأثير العشوائي.

جدول (38) اختبار (Lagrange Multiplier)			
Test type	Cross-section	Time	Both.
Breusch-Pagan	60.8388 (0.0000)	9346.8171 (0.0000)	9407.6559 (0.0000)

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

استناداً إلى النتائج أعلاه يتم رفض الفرضية الثالثة، يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتأمين الودائع على صافي القروض والايجارات إلى اجمالي الموجودات وان معادلة الانحدار المستخدمة وفق الجدول (36) في ظل نموذج التأثير العشوائي هي: -

$$D(Y_5) = 0.0696 - 0.2447 \cdot D(X_1) + 0.4599 \cdot D(X_2) - 0.0470 \cdot D(X_3)$$



تشير المعادلة إلى ان قيمة القاطع (Intercept) ( 0.0696 ) والتي تعني انه اذا كانت قيم  $D(X_1), D(X_2), D(X_3)$  تساوي صفر فان قيمة صافي القروض والايجارات إلى اجمالي الموجودات مساوي للمقدار أعلاه، وان نسبة الودائع المؤمنة إلى اجمالي الموجودات  $D(X_1)$  له تأثير سلبي على مؤشر صافي القروض والايجارات إلى اجمالي الموجودات، فعند زيادته بمقدار وحدة واحدة تنخفض نسبة صافي القروض والايجارات إلى اجمالي الموجودات بمقدار (0.2447)، كذلك نمو الودائع المؤمنة  $D(X_3)$  له تأثير سلبي ايضاً على صافي القروض والايجارات إلى اجمالي الموجودات، فان زيادته بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى خفض صافي القروض والايجارات إلى اجمالي الموجودات بمقدار (0.0470)، في حين كان تأثير الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع  $D(X_2)$  له تأثير إيجابي، فان زيادته بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة صافي القروض والايجارات إلى اجمالي الموجودات بمقدار (0.4599).

#### د - الفرضية الرابعة: لا يوجد تأثير لتأمين الودائع على مؤشر صافي القروض والايجارات إلى اجمالي الودائع

يتم اختبار الفرضية وفق نماذج الانحدار الثلاثة التي تم ذكرها والمبين نتائجها وفق الجداول الآتية.

#### 1- نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model

يتضح من خلال الجدول (39) ان نموذج الانحدار التجميعي المقدر معنوياً استناداً إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (F) المبينة في الجدول المشار اليه في (Prob(F-statistic) والبالغة (0.0) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05). وان مؤشرات تأمين الودائع المتمثلة (نسبة الودائع المؤمنة إلى اجمالي الموجودات - الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع - نمو الودائع المؤمنة) كانت معنوية وفق قيمة (Prob) عند مستوى (0.05). وان معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغت قيمته (0.3048) التي تعني ان النموذج يفسر ما نسبته تقريباً (31%) من التغير الناتج في مؤشر صافي القروض والايجارات إلى اجمالي الودائع الناتج عن تأمين الودائع، اما النسبة المتبقية والبالغة (69%) تفسرها عوامل أخرى غير داخلية في نموذج البحث.

جدول (39) نتائج نموذج الانحدار التجميعي				
	Coefficient	Std.Error	T.Statistic	Prob
D(X1)	-2.4946	0.0388	-64.2495	0.0000
D(X2)	2.3565	0.0340	69.2199	0.0000
D(X3)	-0.0469	0.0052	-8.9516	0.0000
Constant	0.1123	0.0600	1.8715	0.0613
R-squared	0.3048			
F-statistic	1668.6948			
Prob(F-statistic)	0			

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)



## 2- نموذج التأثير الثابت Fixed Effects Model

يتضح من خلال الجدول (40) ان نموذج انحدار التأثير الثابت المقدر معنوياً استناداً إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (F) المبينة في الجدول المشار اليه في Prob(F-statistic) والبالغة (0.0) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) وان مؤشرات تأمين الودائع كل من (نسبة الودائع المؤمنة إلى اجمالي الموجودات - الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع - نمو الودائع المؤمنة) كان تأثيرهم معنوي وفق قيم (Prob)، ومعامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.3085) وهي تعني ان نموذج الانحدار هذا يفسر ما نسبته (31%) تقريباً من التغير الحاصل في صافي القروض والايجازات إلى اجمالي الودائع الناتج عن تأمين الودائع، اما النسبة المتبقية والبالغة (69%) تفسرها عوامل أخرى غير داخلية في نموذج البحث.

جدول (40) نتائج نموذج التأثير الثابت				
	Coefficient	Std.Error	T.Statistic	Prob
D(X <sub>1</sub> )	-2.4968	0.0395	-63.2040	0.0000
D(X <sub>2</sub> )	2.3601	0.0346	68.1681	0.0000
D(X <sub>3</sub> )	-0.0473	0.0053	-8.9028	0.0000
Constant	0.1129	0.0608	1.8561	0.0635
R-squared	0.3085			
F-statistic	13.7512			
Prob(F-statistic)	0			

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

## 3- نموذج التأثير العشوائي Random Effects Model

يتضح من خلال الجدول (41) ان نموذج انحدار التأثير العشوائي المقدر معنوياً استناداً إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (F) المبينة في الجدول المشار اليه في Prob(F-statistic) والبالغة (0.0) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05). وان مؤشرات تأمين الودائع كل من (نسبة الودائع المؤمنة إلى اجمالي الموجودات - الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع - نمو الودائع المؤمنة) كان تأثيرهم معنوي وفق قيم (Prob)، وان معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.31) وهذا يعني ان النموذج يفسر ما نسبته (31%) تقريباً من التغير الحاصل في صافي القروض والايجازات إلى اجمالي الودائع الناتج عن تأمين الودائع، اما النسبة المتبقية والبالغة (69%) تفسرها عوامل أخرى غير داخلية في نموذج البحث.

جدول (41) نتائج نموذج التأثير العشوائي				
	Coefficient	Std.Error	T.Statistic	Prob
D(X <sub>1</sub> )	-2.4946	0.0393	-63.4121	0.0000
D(X <sub>2</sub> )	2.3565	0.0345	68.3177	0.0000
D(X <sub>3</sub> )	-0.0469	0.0053	-8.8349	0.0000
Constant	0.1123	0.0608	1.8471	0.0648
R-squared	0.31			
F-statistic	1668.7			
Prob(F-statistic)	0			

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)



## 4- تقدير نموذج الانحدار المناسب

من خلال اختبار (Chow) المبين في الجدول (42) يتضح لنا ان احتمالية (Cross-section Chi-square) في اختبار تساوي (1.0000) وهذه القيمة اكبر من (0.05) لذلك يتم قبول فرضية العدم (H0) ورفض الفرضية البديلة فان نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب.

جدول (42) اختبار (Chow)			
Effect Test	Statistic	d.f.	Prob
Cross-section F	0.1692	(356,11064)	1.0000
Cross-section Chi-square	62.0304	356	1.0000

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

بما ان اختبار (Chow) أعلاه حدد النموذج المناسب هو نموذج الانحدار التجميعي هنا يجب الانتقال إلى اختبار مضاعف لاغرانج (Lagrangian Multiplier test) وذلك لتحديد النموذج المناسب من خلال المقارنة بين نموذج الانحدار التجميعي و نموذج التأثير العشوائي، يوضح الجدول (43) نتائج الاختبار، يتضح منها ان قيمة (Prob) للمقاطع العرضية البالغة (0.00) هي اصغر من 0.05 يتم رفض فرضية العدم (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1)، فان النموذج المناسب هو نموذج التأثير العشوائي.

جدول (43) اختبار (Lagrange Multiplier)			
Test type	Cross-section	Time	Both.
Breusch-Pagan	125.9515 (0.0000)	1123.8043 (0.0000)	1249.7558 (0.0000)

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

استناداً إلى النتائج أعلاه يتم رفض الفرضية الرابعة، يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتأمين الودائع على صافي القروض والايجارات إلى اجمالي الودائع وان معادلة الانحدار المستخدمة وفق الجدول (41) في ظل نموذج التأثير العشوائي هي: -

$$D(Y_6) = 0.1123 - 2.4946 * D(X_1) + 2.3565 * D(X_2) - 0.0469 * D(X_3)$$

تشير المعادلة إلى ان قيمة القاطع (Intercept) (0.1123) والتي تعني ان اذا كانت قيم  $D(X_1), D(X_2), D(X_3)$  تساوي صفر فان قيمة صافي القروض والايجارات إلى اجمالي الودائع مساوية للمقدار أعلاه، وان نسبة الودائع المؤمنة إلى اجمالي الموجودات  $D(X_1)$  له تأثير سلبي على مؤشر صافي القروض والايجارات إلى اجمالي الودائع، فعند زيادته بمقدار وحدة واحدة تنخفض نسبة صافي القروض والايجارات إلى اجمالي الودائع بمقدار (2.4946)، وكذلك نمو الودائع المؤمنة  $D(X_3)$  له تأثير سلبي على صافي القروض والايجارات إلى اجمالي الودائع، فان زيادته بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى خفض صافي القروض والايجارات إلى اجمالي الودائع بمقدار (0.0469)، في حين كان تأثير الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع  $D(X_2)$  له تأثير إيجابي، فان زيادته بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة صافي القروض والايجارات إلى اجمالي الودائع بمقدار (2.3565).



هـ - الفرضية الخامسة: لا يوجد تأثير لتأمين الودائع على مؤشر نسبة الكفاءة يتم اختبار الفرضية وفق نماذج الانحدار الثلاثة التي تم ذكرها والمبين نتائجها وفق الجداول الآتية.

### 1- نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model

يتضح من خلال الجدول (44) ان نموذج الانحدار التجميعي المقدر معنوياً استناداً إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (F) المبينة في الجدول المشار اليه في (Prob(F-statistic) والبالغة (0.0000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05). وان مؤشرات تأمين الودائع المتمثلة (نسبة الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع - الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع - نمو الودائع المؤمنة) كانت معنوية وفق قيمة (Prob) عند مستوى (0.05). وان معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغت قيمته (0.0128) التي تعني ان النموذج يفسر ما نسبته تقريباً (1%) من التغير الناتج في مؤشر نسبة الكفاءة الناتج عن تأمين الودائع، اما النسبة المتبقية والبالغة (99%) تفسرها عوامل أخرى غير داخلة في نموذج البحث.

جدول (44) نتائج نموذج الانحدار التجميعي				
	Coefficient	Std.Error	T.Statistic	Prob
D(X <sub>1</sub> )	-0.9537	0.0892	-10.6970	0.0000
D(X <sub>2</sub> )	0.5256	0.0782	6.7240	0.0000
D(X <sub>3</sub> )	0.0545	0.0120	4.5328	0.0000
Constant	-0.2607	0.1378	-1.8919	0.0585
R-squared	0.0128			
F-statistic	49.3359			
Prob(F-statistic)	0			

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

### 2- نموذج التأثير الثابت Fixed Effects Model

يتضح من خلال الجدول (45) ان نموذج انحدار التأثير الثابت المقدر غير معنوياً استناداً إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (F) المبينة في الجدول المشار اليه في (Prob(F-statistic) والبالغة (1.000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) الا ان مؤشرات تأمين الودائع كل من (نسبة الودائع المؤمنة إلى اجمالي الموجودات - الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع - نمو الودائع المؤمنة) تأثيرهم معنوي وفق قيم (Prob). وان معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.0172) وهذا يعني ان النموذج يفسر ما نسبته (2%) تقريباً من التغير الحاصل في مؤشر نسبة الكفاءة الناتج عن تأمين الودائع، اما النسبة المتبقية والبالغة (98%) تفسرها عوامل أخرى غير داخلة في نموذج البحث.

جدول (45) نتائج نموذج التأثير الثابت				
	Coefficient	Std.Error	T.Statistic	Prob
D(X <sub>1</sub> )	-0.9645	0.0908	-10.6274	0.0000
D(X <sub>2</sub> )	0.5259	0.0795	6.6113	0.0000
D(X <sub>3</sub> )	0.0554	0.0122	4.5337	0.0000
Constant	-0.2629	0.1397	-1.8814	0.0599
R-squared	0.0172			



<b>F-statistic</b>	0.5389
<b>Prob(F-statistic)</b>	1.0000

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

### 3- نموذج التأثير العشوائي Random Effects Model

يتضح من خلال الجدول (46) ان نموذج انحدار التأثير العشوائي المقدر معنوياً استناداً إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (F) المبينة في الجدول البالغة (0.0) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05). وان مؤشرات تأمين الودائع كل من (نسبة الودائع المؤمنة إلى اجمالي الموجودات - الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع - نمو الودائع المؤمنة) كان تأثيرهم معنوي وفق قيم (Prob)، وان معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.013) وهذا يعني ان النموذج يفسر ما نسبته (1%) تقريباً من التغير الحاصل في مؤشر نسبة الكفاءة الناتج عن تأمين الودائع، اما النسبة المتبقية والبالغة (99%) تفسرها عوامل أخرى غير داخلية في نموذج البحث.

	<b>Coefficient</b>	<b>Std.Error</b>	<b>T-Statistic</b>	<b>Prob</b>
<b>D(X<sub>1</sub>)</b>	-0.9537	0.0904	-10.5524	0.0000
<b>D(X<sub>2</sub>)</b>	0.5256	0.0792	6.6331	0.0000
<b>D(X<sub>3</sub>)</b>	0.0545	0.0122	4.4716	0.0000
<b>Constant</b>	-0.2607	0.1397	-1.8663	0.0620
<b>R-squared</b>	0.013			
<b>F-statistic</b>	49.34			
<b>Prob(F-statistic)</b>	0			

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

### 4- تقدير نموذج الانحدار المناسب

من خلال اختبار (Chow) المبين في الجدول (47) يتضح لنا ان قيمة الاحتمالية (Cross-section Chi-square) في اختبار تساوي (1.0000) وهذه القيمة اكبر من (0.05) يتم قبول فرضية العدم ( $H_0$ ) رفض الفرضية البديلة ( $H_1$ ) فان نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب.

<b>Effect Test</b>	<b>Statistic</b>	<b>d.f.</b>	<b>Prob</b>
Cross-section F	0.1389	(356,11064)	1.0000
Cross-section Chi-square	50.9328	356	1.0000

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

بما ان اختبار (Chow) أعلاه حدد النموذج المناسب هو نموذج الانحدار التجميعي هنا يجب الانتقال إلى اختبار مضاعف لاغرانج (Lagrangian Multiplier test) وذلك لتحديد النموذج المناسب من خلال المقارنة بين نموذج الانحدار التجميعي و نموذج التأثير العشوائي، يوضح الجدول (52) نتائج الاختبار، يتضح منها ان قيمة (Prob) للمقاطع العرضية البالغة (0.00) هي اصغر من 0.05 يتم رفض فرضية العدم ( $H_0$ ) وقبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ). فان النموذج المناسب هو نموذج التأثير العشوائي.



جدول (48) اختبار (Lagrange Multiplier)			
Test type	Cross-section	Time	Both.
Breusch-Pagan	135.5871 (0.0000)	172.814 (0.0000)	308.4011 (0.0000)

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

استناداً إلى النتائج أعلاه يتم رفض الفرضية الخامسة، يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتأمين الودائع على نسبة الكفاءة وان معادلة الانحدار المستخدمة وفق الجدول (46) في ظل نموذج التأثير العشوائي هي: -

$$D(Y_7) = -0.261 - 0.9537 * D(X_1) + 0.5256 * D(X_2) + 0.0545 * D(X_3)$$

تشير المعادلة إلى ان قيمة القاطع (Intercept) تساوي (-0.261) وهذا يعني انه اذا كانت قيم  $D(X_1), D(X_2), D(X_3)$  على التوالي تساوي صفر، فان قيمة نسبة الكفاءة مساوية للمقدار أعلاه، وان نسبة الودائع المؤمنة إلى اجمالي الموجودات  $D(X_1)$  له تأثير سلبي على نسبة الكفاءة، فعند زيادته بمقدار وحدة واحدة تنخفض نسبة الكفاءة بمقدار (0.9537)، اما الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع  $D(X_2)$  كان تأثيره ايجابي، فان زيادته بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة نسبة الكفاءة بمقدار (0.5256)، وكذلك نمو الودائع المؤمنة  $D(X_3)$  له تأثير ايجابي ايضاً على نسبة الكفاءة، فان زيادته بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة نسبة الكفاءة بمقدار (0.0545).

و - الفرضية السادسة: لا يوجد تأثير لتأمين الودائع على مؤشر نسبة الرافعة المالية

يتم اختبار الفرضية وفق نماذج الانحدار الثلاثة التي تم ذكرها والمبين نتائجها وفق الجداول الآتية.

### 1- نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model

يتضح من خلال الجدول (49) ان نموذج الانحدار التجميعي المقدر معنوياً استناداً إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (F) المبينة في الجدول المشار اليه في Prob(F-statistic) وبالبالغة (0.0000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05)، وان مؤشرات تأمين الودائع المتمثلة (نسبة الودائع المؤمنة إلى اجمالي الموجودات - الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع) كانت معنوية وفق قيمة (Prob) عند مستوى (0.05)، في حين ان (نمو الودائع المؤمنة) كانت غير معنوية، وان معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغت قيمته (0.06) وهذا يعني ان النموذج يفسر ما نسبته (6%) تقريباً من التغير الحاصل في مؤشر نسبة الكفاءة الناتج عن تأمين الودائع، اما النسبة المتبقية والبالغة (94%) تفسرها عوامل أخرى غير داخلية في نموذج البحث.

جدول (49) نتائج نموذج الانحدار التجميعي				
	Coefficient	Std.Error	T.Statistic	Prob
D(X <sub>1</sub> )	-0.1338	0.0053	-25.0927	0.0000
D(X <sub>2</sub> )	0.1194	0.0047	25.5560	0.0000
D(X <sub>3</sub> )	0.0012	0.0007	1.7366	0.0825
Constant	0.0127	0.0082	1.5433	0.1228
R-squared	0.06			
F-statistic	227.81			
Prob(F-statistic)	0			



المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

## 2- نموذج التأثير الثابت Fixed Effects Model

يتضح من خلال الجدول (50) ان نموذج انحدار التأثير الثابت المقدر معنوياً استناداً إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (F) المبينة في الجدول المشار اليه في (Prob(F-statistic) والبالغة (0.0000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) وان مؤشرات تأمين الودائع كل من (نسبة الودائع المؤمنة إلى اجمالي الموجودات - الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع) كان تأثيرهم معنوي وفق قيم (Prob)، اما نمو الودائع المؤمنة كان تأثيرها غير معنوي، وان معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.0622) وهي تعني ان نموذج الانحدار هذا يفسر ما نسبته (6%) تقريباً من التغير الحاصل في الرافعة المالية الناتج عن تأمين الودائع، اما النسبة المتبقية والبالغة (94%) تفسرها عوامل أخرى غير داخلية في نموذج البحث.

	Coefficient	Std.Error	T.Statistic	Prob
D(X <sub>1</sub> )	-0.1330	0.0054	-24.5354	0.0000
D(X <sub>2</sub> )	0.1188	0.0048	24.9996	0.0000
D(X <sub>3</sub> )	0.0012	0.0007	1.6458	0.0998
Constant	0.0127	0.0083	1.5200	0.1285
R-squared	0.0622			
F-statistic	2.0440			
Prob(F-statistic)	0			

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

## 3- نموذج التأثير العشوائي Random Effects Model

يتضح من خلال الجدول (51) ان نموذج انحدار التأثير العشوائي المقدر معنوياً استناداً إلى القيمة الاحتمالية لاختبار (F) المبينة في الجدول المشار اليه في (Prob(F-statistic) والبالغة (0.0000) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05). وان مؤشرات تأمين الودائع كل من (نسبة الودائع المؤمنة إلى اجمالي الموجودات - الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع) كان تأثيرهم معنوي وفق قيم (Prob)، باستثناء نمو الودائع المؤمنة كان تأثيرها غير معنوي، وان معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغ (0.057) وهذا يعني ان النموذج يفسر ما نسبته (6%) تقريباً من التغير الحاصل في مؤشر الرافعة المالية الناتج عن تأمين الودائع، اما النسبة المتبقية والبالغة (94%) تفسرها عوامل أخرى غير داخلية في نموذج البحث.

	Coefficient	Std.Error	T.Statistic	Prob
D(X <sub>1</sub> )	-0.1338	0.0054	-24.7739	0.0000
D(X <sub>2</sub> )	0.1194	0.0047	25.2313	0.0000
D(X <sub>3</sub> )	0.0012	0.0007	1.7146	0.0864
Constant	0.0127	0.0083	1.5237	0.1276
R-squared	0.057			
F-statistic	227.8127			
Prob(F-statistic)	0			





المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

#### 4- تقدير نموذج الانحدار المناسب

من خلال اختبار (Chow) المبين نتائجه في الجدول (52) يتضح لنا ان قيمة الاحتمالية (Cross-section Chi-square) في اختبار تساوي (1.0000) وهذه القيمة أكبر من (0.05) يتم قبول فرضية العدم (H0) ورفض الفرضية البديلة (H1) فان نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب.

جدول (52) اختبار (Chow)			
Effect Test	Statistic	d.f.	Prob
Cross-section F	0.1900	(356,11064)	1.0000
Cross-section Chi-square	69.6127	356	1.0000

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

بما ان اختبار (Chow) أعلاه حدد النموذج المناسب هو نموذج الانحدار التجميعي هنا يجب الانتقال إلى اختبار مضاعف لاغرانج (Lagrangian Multiplier test) وذلك لتحديد النموذج المناسب من خلال المقارنة بين نموذج الانحدار التجميعي و نموذج التأثير العشوائي، يوضح الجدول (53) نتائج الاختبار، يتضح منها ان قيمة (Prob) للمقاطع العرضية البالغة (0.0000) هي أصغر من 0.05 يتم رفض فرضية العدم (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1)، فان النموذج المناسب هو نموذج التأثير العشوائي.

جدول (53) اختبار (Lagrange Multiplier)			
Test type	Cross-section	Time	Both.
Breusch-Pagan	119.6014 (0.0000)	1331.35467 (0.0000)	1450.9561 (0.0000)

المصدر : من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج (Eviews)

استناداً إلى النتائج أعلاه يتم رفض الفرضية السادسة، يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتأمين الودائع على الرفاعة المالية وان معادلة الانحدار المستخدمة وفق الجدول (51) في ظل نموذج التأثير العشوائي هي:-

$$D(Y_8) = 0.01272 - 0.1338 * D(X_1) + 0.1194 * D(X_2) + 0.0013 * D(X_3)$$

تشير المعادلة إلى ان قيمة القاطع (Intercept) تساوي (0.01272) وهذا يعني انه اذا كانت قيم  $D(X_1), D(X_2), D(X_3)$  على التوالي تساوي صفر فان قيمة الرفاعة المالية مساوية للمقدار أعلاه، وان نسبة الودائع المؤمنة إلى اجمالي الموجودات  $D(X_1)$  له تأثير سلبي على الرفاعة المالية، فعند زيادته بمقدار وحدة واحدة تنخفض الرفاعة المالية بمقدار (0.1338)، في حين ان الودائع المؤمنة إلى اجمالي الودائع ونمو الودائع المؤمنة كان تأثيرهما إيجابيا، فعند زيادة  $D(X_2)$  بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الرفاعة المالية بمقدار (0.1194)، وكذلك زيادة  $D(X_3)$  عند زيادته بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الرفاعة المالية بمقدار (0.0013).



## الفصل الرابع الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول: الاستنتاجات

المبحث الثاني: التوصيات

## المبحث الأول

## الاستنتاجات

- 1- ان تأمين الودائع يرتفع تأثيره في تعزيز الأداء المالي للمصارف من خلال مؤشرات السيولة المصرفية المتمثلة بـ (نسبة صافي القروض والايجارات الى اجمالي الموجودات - نسبة صافي القروض والايجارات الى اجمالي الودائع) و كذلك يرتفع تأثير تأمين الودائع في تعزيز رأس المال المصرف من خلال (نسبة الرافعة المالية)، وبما ان مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية هي جهة مشرفة ومنظمة للمصارف فإنها تفرض على المصارف التي تكون تحت اشرافها ان تلبى متطلبات معينة للسيولة المصرفية لتلافي الازمات المصرفية وهذا ما يُدعم من خلال النتائج الإحصائية التي توصل اليها الباحث.
- 2- ان تأمين الودائع ينخفض تأثيره بدرجة كبيرة في تعزيز الأداء المالي من خلال ربحية المصارف المتمثلة بمؤشرات الربحية كل من (العائد على الموجودات - العائد على حق الملكية)، وكذلك ينخفض تأثير تأمين الودائع في تعزيز الأداء المالي من خلال مؤشر (نسبة الكفاءة) مقارنة بمؤشرات السيولة المصرفية والرافعة المالية.
- 3- يعتبر تأمين الودائع أداة مهمة توفرها مؤسسة تأمين الودائع للمصارف الأعضاء فتعمل على تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي، مما يحد من المخاطر المالية الناجمة عن التهافت في عمليات سحب الودائع من قبل الجمهور.
- 4- ان ارتفاع نسبة الودائع المؤمنة لدى المصارف التجارية قياساً بإجمالي الودائع من شأنه ان يعزز من مقدار الاحتياطيات لدى مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية وبالتالي تعزز من قدرتها على مواجهة الازمات المالية في المستقبل.
- 5- ان طريقة احتساب أقساط التأمين القائمة على المخاطر تكون أكثر انصافاً قياساً بالقسط الثابت، حيث ان هذا النوع من أقساط التأمين من شأنه ان يخفف الأعباء المالية على المصارف التي لا تتسبب أنشطتها المالية في زيادة المخاطر على الاقتصاد الوطني، على العكس من ذلك فان المصارف التي تتسبب بمخاطر اعلى تدفع أقساط تأمين على الودائع أكبر.
- 6- ان تحديد قاعدة للتقييم يتم على أساسها احتساب أقساط التامين من شأنه ان يزيد من المرونة في احتساب أقساط التأمين دون الاعتماد فقط على اجمالي الودائع في المصرف، على سبيل المثال فان مؤسسة تأمين الودائع تتبع قاعدة التقييم هي اجمالي الموجودات الموحدة مطروحاً منها متوسط حقوق الملكية الملموس، فان احتساب الأقساط على أساس هذه القاعدة يكون على اجمالي التزامات المصرف مما يزيد من مقدار الأقساط ويعزز من الدور الاشرافي والرقابي للمؤسسة.



7- ان مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية تعتمد في اصدار التقارير المالية على لغة (XPRL) هي لغة ترميز خاصة بالتقارير المالية، مما سهل من الوصول الى البيانات المالية للمصارف وسهولة تحليلها بطريقة علمية وبسرعة ودقة عالية.

8- ان الاعتماد على نماذج البيانات الطولية في التحليلي الاحصائي على مستوى المصارف التجارية ككل لا يوضح بالدرجة الأساس تأثير تأمين الودائع على مكونات قطاع المصارف التجارية بصورة تفصيلية، وانما يظهر نتائج تأثير تأمين الودائع على الأداء المالي بصورة اجمالية لجميع قطاع المصارف التجارية.

9- تعد طريقة التمويل المسبق التي تتبعها مؤسسة تأمين الودائع من طرق التمويل المناسبة للمصارف مقارنة بطريقة التمويل اللاحقة ، وذلك لان الأموال التي يتم جمعها عن طريق الأقساط تم استيفائها في فترة لم يكن الجهاز المصرفي فيها يعاني من ازمة مالية، على عكس أنظمة التمويل الأخرى التي تقوم باستيفاء الأموال بعد حدوث الازمة، مما يثقل كاهل المصارف اثناء فترة الازمات المالية.

10 - تعد مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية الامريكية جهة منظمة للمصارف وجزء مهم من شبكة الأمان المالي وذلك من خلال قدرتها على توسيع التغطية التأمينية للودائع المؤمنة في المصارف التجارية، والقدرة على تنظيم وحل المصارف التجارية المتعثرة والتقليل من حالات الفشل المالي من خلال التقييمات الاشرافية الدورية التي تعتبر مدخل رئيسي في احتساب الأقساط التأمينية فهي تعمل بمثابة جهاز انذار مبكر للمخاطر المصرفية مما يعزز من قدرتها على التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه.

11 - ان تأمين الودائع يعمل على تعزيز الثقة في القطاع المصرفي، الا انه بنفس الوقت ممكن ان يخلق نوع اخر من المخاطر التي تواجهها مؤسسة تأمين الودائع هي المخاطر المعنوية الناتجة عن خوض المصارف في استثمارات أكثر مخاطرة للحصول على أكبر مقدار من العوائد على حساب مؤسسة تأمين الودائع فهي تزيد من أعباء المخاطر المالية على المؤسسة وبالنتيجة تحويل جزء كبيرة من المخاطر المصرفية الى مؤسسة التأمين.

12 - قيام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتصنيف أنظمة تأمين الودائع على مستوى بلدان العالم واحدة من أفضل الممارسات وتطلب من الحكومات تقديم الدعم لأنظمة تأمين الودائع وصناديق التأمين لتمكينها من القيام بدورها الفعال في تعزيز الاستقرار المالي في البلد.

13 - تتعامل الشركة العراقية لضمان الودائع مع الحسابات العائدة لنفس الشخص في المصرف او فروعها بمثابة حساب واحد وبالتالي يخسر المودع الذي يمتلك أكثر من حساب خسارة كبيرة في حال تعرض المصرف للإفلاس مما يشير الى ان شركة ضمان الودائع لا تفرق بين فئات الملكية المختلفة في حالة تعويض المودعين .



## المبحث الثاني

## التوصيات

- 1 - على المصارف التجارية اعتماد تأمين الودائع المصرفية كأداة تمكنها من التخفيف من التأثيرات المحتملة لأزمات السيولة في المستقبل، كما ان تأمين الودائع يعزز الثقة في القطاع المصرفي ويكون أداة جيدة لجذب الودائع تدعيم جانب المطلوبات في ميزانيتها العمومية مما يساهم في زيادة مصادر تمويلها.
- 2 - على المصارف التجارية عدم الاعتماد بدرجة كبيرة على تأمين الودائع في زيادة ربحيتها، ويمكن اعتماد تأمين الودائع كأداة مهمة في تعزيز الاستقرار المصرفي.
- 3 - على الشركة العراقية لضمان الودائع القيام بتعزيز الاحتياطيات المالية مما يحسن من قدرتها على تحقيق ما تطمح اليه من توطيد ثقة الجمهور في القطاع المصرفي، لاسيما وان مقدار أقساط التأمين التي تستوفيها تعتبر منخفضة نسبياً.
- 4 - على الشركة العراقية لضمان الودائع تحديد نسبة مستهدفة من الودائع المؤمنة الى اجمالي ودائع الجهاز المصرفي للوصول اليها خلال فترة زمنية محددة من اجل تمكينها من مواجهة الازمات المالية التي قد تحدث في المستقبل.
- 5 - على المصارف التجارية في العراق والشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية اعتماد طريقة احتساب أقساط تأمين الودائع وتغييراتها من طريقة الأقساط الثابتة الى الأقساط القائمة على المخاطر المالية ليكون قسط التأمين أكثر عدالة في ان يعكس جزء من المخاطر المالية التي تسببها المصارف التجارية الأكثر خطورة مقارنة بالمصارف الاقل خطورة على الاقتصاد العراقي.
- 6 - على الشركة العراقية لضمان الودائع في حال رغبتها في توسيع قاعدة التقييم كأساس لاحتساب المبلغ الخاضع للضمان تغيير قاعدة التقييم من اجمالي الودائع الى اجمالي التزامات المصرف والتي تمكنها من تعزيز أنشطتها الرقابية والاشرفية على المصارف، وذلك لان الخسائر الناتجة عن الفشل المالي لا تؤثر فقط على المودعين وانما يمتد تأثيرها على الاقتصاد الكلي للبلد.
- 7 - على المصارف العراقية وكذلك البنك المركزي العراقي اعتماد أساليب وتقنيات حديثة في اصدار التقارير المالية تمكن الباحثين والمستفيدين من الوصول الى البيانات وتحليلها بسرعة ودقة عالية وتمكنها من تحسين جودة تقاريرها المالية.



8 - بإمكان الباحثين قياس تأثير تأمين الودائع على الأداء المالي للمصارف من خلال الاعتماد على قطاعات مصرفية محددة من المصارف التجارية، والتي من ممكن ان تسهم في اثراء هذا الموضوع وقد تظهر نتائج وتوصيات تكون جديرة بالاهتمام.

9 - على الشركة العراقية لضمان الودائع تحديد نسبة مستهدفة من التمويل المسبق عبر الاحتياطات والاعلان عن تلك النسبة لغرض الوصول اليها خلال فترة محددة من الزمن لتكون بمثابة هدف قابل للقياس من حيث الحجم والمدة الزمنية ونوع التمويل.

10 - بإمكان البنك المركزي تعزيز دور الشركة العراقية لضمان الودائع وتقديم المزيد من الدعم للشركة لتمكينها لأخذ دورها الفاعل كجزء من شبكة الأمان المالي في الاقتصاد العراقي، وكذلك تعزيز دورها الرقابي والاشرافي للكشف عن المخاطر المصرفية المحتملة.

11 - على الشركة العراقية لضمان الودائع ان تعمل على وضع نظام قائم على أساس التقييمات الاشرافية للمخاطر التي تأخذ بنظر الاعتبار المخاطر المعنوية الناجمة عن تأمين الودائع وعدم تحويل أعباء المخاطر المالية من القطاع المصرفي الى عاتق الشركة.

12 - بالإمكان اعتماد صندوق محدد لضمان الودائع العراقية ونشر التقارير الدورية عن ارصدة الصندوق وأقساط التأمين لما له من ابعاد إيجابية في تعزيز الثقة وتسهيل عمل الباحثين الاكاديميين من الوصول الى البيانات المالية وتحليلها بصورة علمية دقيقة، كما يعزز من مبدأ الشفافية والافصاح المالي للشركة.

13 - على الشركة العراقية لضمان الودائع التمييز بين فئات الملكية في حالة التعويض وعدم اعتبار مجموع الحسابات العائدة الى شخص واحد حساباً واحداً مما يتعارض مع الهدف الأساسي لتأمين الودائع وهو تعزيز ثقة المودعين، ويحرم المودعين من الحصول على كامل التعويض المالي.



# المصادر

اولاً : المصادر العربية

ثانياً : المصادر الاجنبية

## المصادر

## أولاً : المصادر العربية

## أ- القرآن الكريم

## ب- الكتب

1. عطية، عبد القادر محمد. (٢٠٠٥). الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. بوابة الباحث الاقتصادي.

## ج- الرسائل والاطاريح

2. احمادي، أميرة. بن حيزية، شيماء. (٢٠٢٣). أثر مؤشرات الملاءة المالية على قيمة الشركات دراسة على عينة من الشركات المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢. جامعة قاصدي مرباح-ورقلة
3. الحميري، بشار عباس حسين. (٢٠١٦). "العلاقة بين المرونة الاستراتيجية والمقدرات الجوهرية وتأثيرها في الاداء المصرفي دراسة استطلاعية لأراء عينة من المدراء في عدد من المصارف التجارية الخاصة في العراق". كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء
4. الكعبي، اسراء مسلم احذية. (٢٠١٥). "إدارة علاقات الزبون وتأثيرها في الأداء المصرفي دراسة تحليلية في عينة من المصارف الحكومية"، الجامعة المستنصرية. كلية الإدارة والاقتصاد
5. مخلوفي، عائشة. (٢٠١٧). "إدارة مخاطر الائتمان المصرفي وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية" دراسة حالة بنك الوطني الجزائري للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥. جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

## د- النشرات والدوريات

6. الاعرج، رأفت علي. (2009). مدى أهمية نظام ضمان الودائع في تدعيم شبكة الأمان المالي دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي الفلسطيني. الجامعي الإسلامية فلسطين - غزة
7. التركاوي، نجية. (2021). "الاتصال التنظيمي المعوقات-المفهوم-الأداء".
8. الجزائر، فاروق فتححي. بسيوني، عبد الرحمن عوض. (2018). استخدام نماذج ( بانل داتا ) والية التكامل المشترك لتحديد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية.
9. الجيزاني، صادق جعفر. (2009). الاندماج المصرفي في البلدان العربية دراسة في تقييم الأداء المصرفي. الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد
10. الحسنين، مروة عادل. (2022). قياس محددات التدفقات التجارية وتحليل الفرص التصديرية بين مصر ودول حوض النيل. مجلة السياسة والاقتصاد، 17(16)، 167-206.
11. الدواخلي، وائل سعيد حسانين. (٢٠٢٢). تقدير عتبة الانفاق الحكومي في الدول العربية باستخدام نماذج انحدار العتبة - دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل (2000 - 2020). المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة
12. الزعنون، منصور رمضان. (2017). دور أنظمة التأمين على الودائع في تحسين إدارة مخاطر السيولة في البنوك: دراسة مقارنة. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبنية العدد الأول. 439-467(8)
13. العبدلي، عايد. (٢٠٠٥). تقدير اثر الصدمات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية دراسة تحليلية قياسية. مجلة صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر. (٢٧). ٤٦-١





14. بدوي، هدى محمد السيد. (2021). اثر التأمين على الودائع في تدعيم الاستقرار وسلامة الأداء المالي في البنوك المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية. 1111-1085 (2)2
15. بزبوجة، يوسف، باية، سعيد، اقسام، حسنة. (2022). دور التأمين على الائتمان في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية جامعة احمد دراية .
16. بعزيز، سهيلة، فلادي. نظيرة. (2018). استخدام المؤشرات المالية التقليدية والحديثة في تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية.
17. بلحول، جبران، بداوي، بلقيس. (٢٠١٩). مؤشرات الحوكمة وأثرها على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر لدول المغرب العربي في الفترة 1996-2017
18. بلعربي، أسماء، بن نونة، فاتح. (2016). دور نظام ضمان الودائع في التقليل من التعثر المصرفي دراسة حالة المصارف الجزائرية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
19. بن جازية، تركية. (2019). الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية جامعة ابن خلدون- تيارت.
20. بن عيشوبة، رفيقة. (2017). صناديق الثروة السيادية و تحديات العولمة: دراسة حالة الجزائر.
21. بوبكري، مبروكة، جحا، طروبيا، ندير. (2019). أساليب إدارة مخاطر أسعار الفائدة . جامعة احمد دراية
22. جاسم، ماجد جودة . (2019). اثر المخاطرة الكلية في العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة). المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 17(62)، 40-55.
23. دهيمي، مهدي غوار نصر. (2016). دور النظام التأمين على الودائع في مواجهة المخاطر المصرفية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA للفترة 2001-2014. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر
24. زاير، علي حسين. العبيدي، نهاد عبدالكريم. (2015). تطبيق نظام تأمين الودائع في العراق ودوره في سلامة أداء المصارف التجارية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. 1-22(33)10
25. سلطاني، أحلام فضيلة، شبيبة، محي الدين. (2016). تحليل المركز المالي للبنوك باستخدام النسب المالية.
26. شاهين، علي عبدالله، الاعرج، رأفت علي. (2014). تأثير إنشاء نظام ضمان الودائع على استقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني دراسة تحليلية ميدانية. المجلة العربية للإدارة، 33(٢)، 26٧-٢٤١.
27. طعمة، سهام سوادى . (2019). دور شركات ضمان الودائع المصرفية في تعويض المودعين (دراسة في القانون العراقي). مجلة العلوم القانونية، 3٤(١)، ٤٣٧-٤٧٩.
28. عبد الرازق، ندى عبد السلام. إسماعيل، ميثم العيبي. (2022). اثر ضمان الودائع في الحد من التعثر المالي- شركة ضمان الودائع العراقية نموذجاً. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 20(73) 199-226.
29. عصب، عوض بن عوض. (٢٠١٩). أهمية تقييم الأداء المصرفي للبنوك التجارية البنك الأهلي اليمني نموذجاً للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. مجلة الاندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، ٦(٢٢)
30. علي، احمد بريهي، (2018). المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية ، البنك المركزي العراقي
31. علي، هيفاء عبد الامير محمد . الشمري، صادق راشد . (2016). تحليل العلاقة بين تحسين الأداء المالي للمصارف و جذب الودائع: بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة. مجلة دراسات محاسبية ومالية، (خاص).
32. عيدي، وليد عبد النبي. (٢٠١٦). شركة ضمان الودائع المصرفية ودورها في حماية الجهاز المصرفي وودائع الجمهور.
33. غصان، حسن بلقاسم. الدحيلان، سلمان صالح. (٢٠٠٩). اختبار التكامل المشترك غير الخطي بين الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص في الاقتصاد السعودي. مجلة التعاون الفصلية. (٧٠) ٥٩-٧٦



34. مجبل، رسل عمر، داود، سمير سهام. (2020). نظام تامين الودائع ودوره في تحقيق الأمان المالي للمدة (٢٠١٠-٢٠١٨) دراسة تجارب بلدان مختارة مع الاشارة الى العراق. مجلة علوم الإدارة والاقتصاد، ٢٦(١٢٤) ٣٩٢-٤١٦.
35. محسن، مها مزهر. (٢٠١٥). تقييم جاهزية النظام المصرفي في العراق لانشاء نظام لضمان الودائع المصرفية. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. العدد (٥٣)
36. محمد، ربيعة. (٢٠١٤). استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، جامعة المدينة. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية.
37. محمود، محمد عمر هاشم . (2021). احكام الودائع المصرفية. مجلة الدراسات القانونية ، ٥٢(١).
38. محمد، هاشم سعيد إبراهيم. (٢٠١٩). تأثير العلاقة بين الملكية الإدارية والرافعة المالية على مستوى الاحتفاظ بالنقدية – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
39. محمودي، مليك، بن عويده، بعله، الطاهر. (2019). قياس الأداء البنكي انطلاقا من مؤشرات الأداء المعدلة بالخطر الربحية الاقتصادية «Raroc» نموذجا.

#### هـ النشر الرسمي على الانترنت

40. الشركة العراقية لضمان الودائع. (٢٠١٦). نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (٣) لسنة ٢٠١٦  
[https://icdi.iq/public/ar/save\\_file/files/7bdf8862c8ceceaf88f4585ab819abd5.pdf](https://icdi.iq/public/ar/save_file/files/7bdf8862c8ceceaf88f4585ab819abd5.pdf)
41. البنك المركزي العراقي. (٢٠١٦). شركة ضمان الودائع المصرفية ودورها في حماية الجهاز المصرفي والودائع.  
<https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152214207980974.pdf>



## ثانياً : المصادر الأجنبية

**A-Book**

1. Agung, I. (2014). Panel Data Analysis Using Eviews. Wiley & Sons, Ltd
2. Amosova, N. A., & Sanakoev, M. Y. (2020). Deposit Insurance Systems: Evolution, Risks, Development Trends. In The 3rd International Conference on Economy, Management and Entrepreneurship (ICOEME 2020) (pp. 1-10). Atlantis Press.
3. Baltagi, B. H. (2005). Econometric Analysis of Panel Data. rd . ed., John Wiley& Sons Ltd., New York.
4. Biorn, E. (2017). Econometrics of panel data: Methods and applications. Oxford University Press.
5. Budiman, R. (2018). Rahasia Analisis Fundamental Saham. Elex media komputindo.
6. Casu, B., Girardone, C., & Molyneux, P. (2006). Introduction to banking. Prentice Hall Financial Times.
7. Daniels, N. (2004). The functions of insurance and the fairness of genetic underwriting. Genetics and life insurance: Medical underwriting and social policy, Massachusetts Institute of Technology
8. Diebold, F. X., Doherty, N. A., & Herring, R. (2010). The known, the unknown, and the unknowable in financial risk management measurement and theory advancing practice (Course Book). Princeton University Press. <https://doi.org/10.1515/9781400835287>
9. Edmonds, T. Tsay, B. Olds. B, (2011). Fundamental Managerial Accounting Concepts Sixth Edition, McGraw-Hill/Irwin
10. García, P., & García, F. J. P. (2017). Financial risk management. Springer International Publishing.
11. Goel, S. (2015). Financial ratios. Business Expert Press.
12. Hampton, J. J. (2011). The AMA handbook of financial risk management (1st edition). American Management Association.
13. Horcher, K. A. (2011). Essentials of financial risk management. John Wiley & Sons.
14. Kijewska, A. (2016). Determinants of the return on equity ratio (ROE) on the example of companies from metallurgy and mining sector in Poland. Metalurgija, 55(2), 285-288.
15. Koch, T. & MacDonald, S. (2015), Bank Management Eighth Edition, Cengage Learning
16. Libby, Robert, Patricia A. Libby, dan Daniel G. Short. (2009). Financial Accounting. 6 ed. New York: McGraw-Hill.



17. Malz, A. M. (2011). Financial risk management: models, history, and institution models, history, and institution (1st edition). Wiley.
18. Periasamy, D. P. (2010). A textbook of financial cost and management accounting. Himalaya Publishing House.
19. Peter Rose, (2002). Commercial Bank Manegment Measuring And Evaluation Bank Performane MC Graw Hill Irwin Edition 2002., P-P : 380 - 384
20. Ramagopal, C. (2008). Financial management. New Age International Ltd.
21. Robinson, T. R. (2020). International financial statement analysis. John Wiley & Sons.
22. Rose, P. Hudgins, S. (2010). Bank Management & Financial Services Eighth Edition. McGraw-Hill Companies
23. Ross, Stephen A., Randolph W. Westerfield, dan Jeffrey Jafe. (2013). Corporate Finance. 10 ed. New York: McGraw-Hill Education.
24. Saunders, M. Lewis. P, Thornhill. A ,(2007). Research Methods for Business Students Fourth Edition. Pearson Education Limited
25. Simha, V. P. (2007). Accounting and financial management for I.T. professionals. New Age International P Ltd., Publishers.
26. Skoglund, J., & Chen, W. (2015). Financial risk management : applications in market, credit, asset and liability management and firmwide risk (1st edition). Wiley.
27. Thompson, S.(2012). Sampling. John Wiley & Sons
28. Van, D. D. R., Imai, K., & Mesler, M. (2013). Advanced financial risk management : Tools and techniques for integrated credit risk and interest rate risk management. John Wiley & Sons, Incorporated.
29. Venkat, S., & Baird, S. (2016). Liquidity risk management : A practitioner's perspective. John Wiley & Sons, Incorporated.
30. Wheelen, T. Hunger,J. Hoffman,A. Bamford.C, (2018). "Strategic Management and Business Policy GLOBALIZATION, INNOVATION, AND SUSTAINABILITY", Pearson Education Limited
31. Zopounidis, C., & Galariotis, E. (2015). Quantitative financial risk management : theory and practice (1st edition). Wiley.
32. Zulfikar, R., & STp, M. M. (2018). Estimation model and selection method of panel data regression: an overview of common effect, fixed effect, and random effect model. JEMA: Jurnal Ilmiah Bidang Akuntansi, 1-10.



## B-Journals and Periodicals

33. Abdullah, S. A. S., & Ahmad, R. (2012). Deposit insurance: concept and theory. *The Journal of the Institute of Bankers Malaysia*
34. Acharya, V. V., Santos, J., & Yorulmazer, T. (2010). Systemic risk and deposit insurance premiums. *Federal Reserve Bank of New York*.
35. Adnan, G., & Amri, K. (2021). Do gender empowerment and democracy reduce poverty rate? A cross-provinces evidence from western Indonesia. *Economics and Sociology*, 14(3),
36. Agrawal, S. P., Monem, R., & Ariff, M. (1996). Price to book ratio as a valuation model: An empirical investigation. *Finance India*, 10(2), 333-344.
37. Aizenman, J., & Lee, J. (2007). International reserves: precautionary versus mercantilist views, theory and evidence. *Open Economies Review*, 18, 191-214.
38. Al Shafer, T., Kasawneh, O., & Salem, R. (2011). The major factors that affect banks' performance in Middle Eastern countries. *Journal of Money, Investment and Banking*, 20, 101-109.
39. Alam, N., Sivarajah, G., & Bhatti, M. I. (2021). Do deposit insurance systems promote banking stability?. *International Journal of Financial Studies*, 9(3), 52.
40. Almazari, A. A. (2012). Financial performance analysis of the Jordanian Arab bank by using the DuPont system of financial analysis. *International Journal of Economics and Finance*, 4(4), 86-94.
41. Amihud, Y., Mendelson, H. and Pedersen, L.H. (2005), *Liquidity and asset prices*, Vol. 1, now Publishers Inc., Hanover
42. Anginer, D., Demirguc-Kunt, A., & Zhu, M. (2014). How does deposit insurance affect bank risk? Evidence from the recent crisis. *Journal of Banking & finance*, 48, 312-321.
43. Ariss, R. (2017). Heterogeneity of Bank Risk Weights in the EU. *INTERNATIONAL MONETARY FUND*.
44. Babalola, Y. A., & Abiola, F. R. (2013). Financial ratio analysis of firms: A tool for decision making. *International journal of management sciences*, 1(4), 132-137.
45. Baik, S., Balasubramanian, S. K., & Lee, K. Y. (2015). Capital structure and monitoring bank failure. *Journal of Accounting and Finance*, 15(4), 95.
46. Baer, H. (1985). Private prices, public insurance: The pricing of federal deposit insurance. *Economic Perspectives*, *Federal Reserve Bank of Chicago*, 9(5), 45-57.



47. Barbuio, F. (2007). Performance measurement: a practical guide to KPIs and benchmarking in public broadcasters. Commonwealth Broadcasting Association, 1-24.
48. Barnea, E., & Kim, M. (2014). Dynamics of Banks' Capital Accumulation. *Journal of Money, Credit and Banking*, 46(4), 779-816.
49. Benston, G. J., & Kaufman, G. G. (1998). Deposit insurance reform in the FDIC Improvement Act: The experience to date. *Economic Perspectives-Federal Reserve Bank of Chicago*, 22, 2-20.
50. Berger, A.N. and Humphrey, D.B. (1997). Efficiency of financial institutions: international survey and directions for future research. *European Journal of Operational Research*, Vol 98, pp.175-212.
51. Bernet, B., & Walter, S. (2009). Design, structure and implementation of a modern deposit insurance scheme (No. 2009/5). *SUERF Studies*
52. Blair, C. E., & Kushmeider, R. M. (2006). Challenges to the dual banking system: The funding of bank supervision. *FDIC Banking Rev.*, 18, 1.
53. Blinder, A. S., & Wescott, R. F. (2001). Reform of deposit insurance: a report to the FDIC. *FDIC*, March, 20.
54. Bogdan, S., Bareša, S., & Ivanović, S. (2012). Measuring liquidity on stock market: Impact on liquidity ratio. *Tourism and hospitality management*, 18(2), 183-193.
55. Bradley, C. M. (2000). A historical perspective on deposit insurance coverage. *FDIC Banking Rev.*, 13, 1.
56. Brei, M., & Gambacorta, L. (2014). The leverage ratio over the cycle.
57. Buser, S. A., Chen, A. H., & Kane, E. J. (1981). Federal deposit insurance, regulatory policy, and optimal bank capital. *The journal of Finance*, 36(1), 51-60.
58. Calomiris, C. W., & Jaremski, M. (2016). Deposit insurance: Theories and facts. *Annual review of financial economics*, 8, 97-120.
59. Calomiris, C. W. (1989). Deposit insurance: lessons from the record.
60. Carmona, P., Climent, F., & Momparler, A. (2019). Predicting failure in the US banking sector: An extreme gradient boosting approach. *International Review of Economics & Finance*, 61, 304-323.
61. Chan, Y. S., Greenbaum, S. I., & Thakor, A. V. (1992). Is fairly priced deposit insurance possible?. *The journal of finance*, 47(1), 227-245.
62. Cinca, C., & Nieto, B. (2013). Partial least square discriminant analysis for bankruptcy prediction. *Decision support systems*, 54(3), 1245-1255.
63. Collins, K. (2012). "An Introduction to Business v. 1.0"



64. Cornett, M. M., Mehran, H., & Tehranian, H. (1998). The impact of risk-based premiums on FDIC-insured institutions. *Journal of Financial Services Research*, 13(2), 153-169.
65. Covas, Francisco, and Wouter J. Den Haan. (2011) The Cyclical Behavior of Debt and Equity Finance. *American Economic Review*, 101, 877–99.
66. Cull, R., Senbet, L. W., & Sorge, M. (2005). Deposit insurance and financial development. *Journal of Money, Credit and Banking*, 43-82.
67. D'Hulster, K. (2009). The leverage ratio: A new binding limit on banks. The World Bank Group.
68. De Andrés, J., Landajo, M., & Lorca, P. (2009). Flexible quantile-based modeling of bivariate financial relationships: The case of ROA ratio. *Expert Systems with Applications*, 36(5), 8955-8966.
69. Dembowski, F. L. (2013). THE ROLES OF BENCHMARKING, BEST PRACTICES & INNOVATION IN ORGANIZATIONAL EFFECTIVENESS. *International Journal of Organizational Innovation*, 5(3).
70. Demirgüç-Kunt, A., Kane, E. J., & Laeven, L. (2014). Deposit insurance database (No. w20278). National Bureau of Economic Research.
71. Demirgüç-Kunt, A., & Detragiache, E. (2002). Does deposit insurance increase banking system stability? An empirical investigation. *Journal of monetary economics*, 49(7), 1373-1406.
72. Demirgüç-Kunt, A., & Sobaci, T. (2001). Deposit insurance around the world. *The World Bank Economic Review*, 15(3), 481-490.
73. Dewenter, K. L., Hess, A. C., & Brogaard, J. (2018). Institutions and deposit insurance: Empirical evidence. *Journal of Financial Services Research*, 54, 269-292.
74. DeYoung, R., & Jang, K. Y. (2016). Do banks actively manage their liquidity?. *Journal of Banking & Finance*, 66, 143-161.
75. Diamond, Douglas & Dybvig, Philip. (1986). Banking Theory, Deposit Insurance, and Bank Regulation. *The Journal of Business*. 59. 55-68. 10.1086/296314.
76. Dierynck, B., & Verriest, A. (2019). Financial reporting quality and peer group composition. Available at SSRN 2645381.
77. Dincer, H., Gencer, G., Orhan, N., & Sahinbas, K. (2011). A performance evaluation of the Turkish banking sector after the global crisis via CAMELS ratios. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 24, 1530-1545.
78. Dita, A. H., & Murtaqi, I. (2014). The effect of net profit margin, price to book value and debt to equity ratio to stock return in the Indonesian consumer goods industry. *Journal of Business and Management*, 3(3), 305-315.



79. Doyle, P. (1994). Setting business objectives and measuring performance. *European Management Journal*, 12(2), 123-132.
80. Drehmann, M., & Nikolaou, K. (2013). Funding liquidity risk: definition and measurement. *Journal of Banking & Finance*, 37(7), 2173-2182.
81. Durrah, O., Rahman, A. A. A., Jamil, S. A., & Ghafeer, N. A. (2016). Exploring the relationship between liquidity ratios and indicators of financial performance: An analytical study on food industrial companies listed in Amman Bursa. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 6(2), 435-441.
82. Ebiaghan, O., & Jeroh, E. (2020). Deposit insurance fund and the quality of risk assets of Nigerian deposit money banks. *Management Science Letters*, 10(5), 1129-1140.
83. Eccles, R. G. (1991). The performance measurement manifesto. *Harvard business review*, 69(1), 131-137.
84. Ellis, N. R., Balla, D., Esteff, O., Hollis, J., Isaacson, R., Orlando, R., ... & Siegel, P. S. (2019). Memorandum. Montgomery, Alabama, October, 18.
85. Ellis, D. (2013). Deposit insurance funding: Assuring confidence. Federal Deposit Insurance Corporation Staff Paper.
86. Fridson, M. S., & Alvarez, F. (2011). *Financial statement analysis : A practitioner's guide*. John Wiley & Sons, Incorporated.
87. Galant, A., & Cadez, S. (2017). Corporate social responsibility and financial performance relationship: A review of measurement approaches. *Economic research-Ekonomska istraživanja*, 30(1), 676-693.
88. Garcia, M. G. (1999). Deposit insurance: A survey of actual and best practices. International monetary fund.
89. Georgantopoulos, A. G., & Tsamis, A. (2013). Assessing the efficiency of commercial banks in Greece during the financial crisis: A linear approach in conjunction with financial analysis. *Journal of Money Investment and Banking (JMIB)*, (28).
90. Getter, D. E. (2014). Federal deposit insurance for banks and credit unions. Library of Congress, Congressional Research Service.
91. Glonti, V., & Vashakmadze, I. (2018). Deposit insurance, as the basis for ensuring financial sustainability of the banking system. *Journal of Applied Finance and Banking*, 8(5), 43-52.
92. Gofwan, H. (2022). Effect of accounting information system on financial performance of firms: A review of literature. DEPARTMENT OF ACCOUNTING (BINGHAM UNIVERSITY)-2nd Departmental Seminar Series with the Theme–History of Accounting Thoughts: A Methodological Approach. Vol. 2, No. 1.





93. Gorton, G., Pennacchi, G., (1990). Financial intermediaries and liquidity creation. *Journal of Finance* 45, 49–71.
94. Grubel, H. G. (1979). A proposal for the establishment of an international deposit insurance corporation. Princeton, NJ: International Finance Section, Department of Economics, Princeton University.
95. Guynn, R. D. (2012). Are bailouts inevitable. *Yale J. on Reg.*, 29, 121.
96. Habbil, M. (2018). Pengaruh Islamicity Performance Index terhadap nilai perusahaan dengan ukuran perusahaan sebagai variabel moderasi: Studi pada Bank Umum Syariah periode tahun 2012-2016 Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim).
97. hami, A. S., Islam, T., & Rayhan, I. (2019). Investigating the Macroeconomic Factors that determine a Female Worker to participate in the Labor Force: Evidence from the South Asian Countries. *Journal of Business*, 4(2), 12-18.
98. Hamisu, S., & Hassan, R. (2017). Depositors Protection Scheme: Appraisal of Islamic Banks Participation in Deposit insurance System. *Journal of Islamic Banking and Finance*, 5(1), 15-25.
99. Hanc, G. (1999). Deposit insurance reform: State of the debate. *FDIC Banking Rev.*, 12, 1.
100. Hanweck, G., & Rye, L. (2004). The sensitivity of bank net interest margins to credit, interest rate and term structure shocks. unpublished working paper.
101. Hasan, I., Liu, L., Saunders, A., & Zhang, G. (2022). Explicit deposit insurance design: International effects on bank lending during the global financial crisis. *Journal of Financial Intermediation*, 100958.
102. Hassan, M. K., & Bashir, A. H. M. (2003). Determinants of Islamic banking profitability. In 10th ERF annual conference, Morocco (Vol. 7, pp. 2-31).
103. Hays, F. H., De Lurgio, S. A., & Gilbert, A. H. (2009). Efficiency ratios and community bank performance. *Journal of Finance and Accountancy*, 1(1), 1-15.
104. Heiat, A. (2005). Using an Excel extension for selecting the probability distribution of empirical data. *Spreadsheets in Education*, 2(1), 95-100.
105. Heikal, M., Khaddafi, M., & Ummah, A. (2014). Influence analysis of return on assets (ROA), return on equity (ROE), net profit margin (NPM), debt to equity ratio (DER), and current ratio (CR), against corporate profit growth in automotive in Indonesia Stock Exchange. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 4(12), 101.
106. Hoelscher, D. S., Taylor, M. W., & Klueh, U. H. (2006). The design and implementation of deposit insurance systems. In *The Design and Implementation of Deposit Insurance Systems*. International Monetary Fund.



107. Hogan, T. L., & Luther, W. J. (2014). The explicit costs of government deposit insurance. *Cato J.*, 34, 145.
108. Igwe, E. I., & Toby, A. J. (2021). Deposit insurance and credit risk of Nigeria banking system: a time series analysis. *Journal of Global Economics and Business*, 2(6), 1-30.
109. Intrisano, C., Micheli, A. P., Calce, A. M., & Di Nallo, L. (2017). Economic and Financial Benchmarking as a Strategic Planning Tool. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7, 175-181.
110. Irman, M., & Purwati, A. A. (2020). Analysis on the influence of current ratio, debt to equity ratio and total asset turnover toward return on assets on the otomotive and component company that has been registered in Indonesia Stock Exchange Within 2011-2017. *International Journal of Economics Development Research (IJEDR)*, 1(1), 36-44.
111. Jan, A., Marimuthu, M., Pisol, M., Isa, M., & Albinsson, P. (2018). Sustainability practices and banks financial performance: A conceptual review from the islamic banking industry in Malaysia. *International Journal of Business and Management*, 13(11), 61-88.
112. Johari, E. E. C., Chronopoulos, D. K., Scholtens, B., Sobiech, A. L., & Wilson, J. O. (2020). Deposit insurance and bank dividend policy. *Journal of Financial Stability*, 48, 100745
113. Jokivuolle, E., & Pennacchi, G. (2019). Designing a multinational deposit insurance system: Implications for the european deposit insurance scheme. *ifo DICE Report*, 17(1), 21-25.
114. Jones, K. D., & Oshinsky, R. C. (2009). The effect of industry consolidation and deposit insurance reform on the resiliency of the US bank insurance fund. *Journal of Financial Stability*, 5(1), 57-88.
115. Kane, E. J. (2000). Designing financial safety nets to fit country circumstances. Available at SSRN 632523.
116. Kanzari, A., Rasmussen, J., Nehler, H., & Ingelsson, F. (2022). How financial performance is addressed in light of the transition to circular business models-A systematic literature review. *Journal of Cleaner Production*, 134134.
117. Kaufman, G. G. (2004). FDIC losses in bank failures: Has FDICIA made a difference?. In University of Otago Department of Finance Seminar Series.
118. Keeley, M. C. (1990). Deposit Insurance, Risk, and Market Power in Banking. *The American Economic Review*, 80(5), 1183–1200.
119. Khouiled, B. (2018). Tests of Homogeneity in Panel Data with EViews.
120. Killgo, K. (2009). Restoring Banking's Safety Net: Deposit Insurance's Steeper Cost. *Chart*, 1, 2.



121. Klausner, M. (1991). An Economic Analysis of Bank Regulatory Reform: The Financial Institutions Safety and Consumer Choice Act of 1991. Wash. ULQ, 69, 695.
122. Klein, M. A. (1971). A theory of the banking firm. Journal of money, credit and banking, 3(2), 205-218.
123. Kroszner, R. (1998). On the political economy of banking and financial regulatory reform in emerging markets.
124. Krylov, S. (2018). Target financial forecasting as an instrument to improve company financial health. Cogent Business & Management, 5(1), 1540074.
125. Kumoro, D. F. C., Novitasari, D., Yuwono, T., & Asbari, M. (2020). Analysis of the Effect of Quick Ratio (QR), Total Assets Turn Over (TATO), and Debt To Equity Ratio (DER) on Return On Equity (ROE) at PT. XYZ. Journal of Industrial Engineering & Management Research, 1(3), 166-183.
126. Kunta, A, Detragiache, E. (2002). Does deposit insurance increase banking system stability? An empirical investigation. Journal of Monetary Economics.
127. Kuritzkes, A., Schuermann, T., & Weiner, S. M. (2005). Deposit insurance and risk management of the US banking system: what is the loss distribution faced by the FDIC?. Journal of Financial Services Research, 27, 217-242.
128. Kurnia, M. R. (2022). The Effect of Interest Coverage Ratio, Basic Earning Power and Earning Per Share on Stock Price at PT. Indofood Sukses Makmur Tbk. Jurnal Simki Economic, 5(1), 50-59.
129. Kusaya, C., O'Keefe, J. P., & Ufier, A. B. (2023). Bridging the Gap from the Current Deposit Insurance Fund to a Fund Target. The Quarterly Review of Economics and Finance.
130. Kusmayadi, D., Rahman, R., & Abdullah, Y. (2018). Analysis of the effect of net profit margin, price to book value, and debt to equity ratio on stock return. International Journal of Recent Scientific Research, 9(7), 28091-28095.
131. Kyei, Alexander, (1995), "Deposit Protection Arrangements: A Survey," IMF Working Paper 95/134 (Washington: International Monetary Fund).
132. Laeven, L. (1983). Pricing of deposit insurance (Vol. 2871). World Bank Publications.
133. Lakada, M. N., Lapian, S. J., & Tumiwa, J. R. (2017). Analyzing the financial statement using horizontal-vertical analysis to evaluating the company financial performance period 2012-2016 (Case Study at PT. Unilever IndonesiaTbk). Jurnal EMBA: Jurnal Riset Ekonomi, Manajemen, Bisnis dan Akuntansi, 5(3).



134. Landes, X. (2015). How fair is actuarial fairness?. *Journal of Business Ethics*, 128, 519-533.
135. Lebas, M. J. (1995). Performance measurement and performance management. *International journal of production economics*, 41(1-3), 23-35.
136. Levin, A., Lin, C. F., & Chu, C. S. J. (2002). Unit root tests in panel data: asymptotic and finite-sample properties. *Journal of econometrics*, 108(1), 1-24.
137. Lyle, N. (2017). *Debt/Equity Ratio and Asset Pricing Analysis*.
138. Mahardhika, P. A., & Marbun, D. (2016). Pengaruh Current Ratio Dan Debt To Equity Ratio Terhadap Return On Assets. *Widyakala: Journal Of Pembangunan Jaya University*, 3, 23-28.
139. Mahdi, M., & Khaddafi, M. (2020). The Influence of Gross Profit Margin, Operating Profit Margin and Net Profit Margin on the Stock Price of Consumer Good Industry in the Indonesia Stock Exchange on 2012-2014. *International Journal of Business, Economics, and Social Development*, 1(3), 153-163.
140. Maina, G., Alala, O., Wabwile, E., & Musiege, D. (2014). Effects of Operational Risks in the Lending Process of Commercial Banks Profitability in Kakamega Town. *International Journal of Business and Management Invention*, 3(31), 11-17.
141. Maith, H. A. (2013). Analisis Laporan Keuangan dalam Mengukur Kinerja Keuangan pada PT. Hanjaya Mandala Sampoerna Tbk. *Jurnal EMBA: Jurnal Riset Ekonomi, Manajemen, Bisnis dan Akuntansi*, 1(3).
142. Malhotra, P., & Singh, B. (2009). The impact of internet banking on bank performance and risk: The Indian experience. *Eurasian Journal of business and economics*, 2(4), 43-62.
143. Mantripragada, K. G. (1992). Depositors as a source of market discipline. *Yale J. on Reg.*, 9, 543.
144. Masood, O., & Ashraf, M. (2012). Bank-specific and macroeconomic profitability determinants of Islamic banks: The case of different countries. *Qualitative Research in Financial Markets*, 4(2/3), 255-268.
145. Merton, R. C., & Bodie, Z. (1993). Deposit insurance reform: a functional approach. In *Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy* (Vol. 38, pp. 1-34). North-Holland.
146. Miles, B. L., Jackson, W. D., & Government and Finance Division. (2005). *Bank and Thrift Deposit Insurance Premiums: The Record from 1934 to 2004*. Congressional Research Service, the Library of Congress.
147. Montgomery, H., Santoso, W., Besar, D. S., & Hanh, T. (2005). Coordinated failure? A cross-country bank failure prediction model. *A Cross-Country*



- Bank Failure Prediction Model (July 1, 2005). Asian Development Bank Institute Discussion Paper, (32).
148. Mummolo, J., & Peterson, E. (2018). Improving the interpretation of fixed effects regression results. *Political Science Research and Methods*, 6(4), 829-835.
  149. Murphy, G. B., Trailer, J. W., & Hill, R. C. (1996). Measuring performance in entrepreneurship research. *Journal of business research*, 36(1), 15-23.
  150. Musora, T., & Matarise, F. (2023). Determinants of Economic Growth for Southern African Development Community Nations: A Panel Data Approach.
  151. Nawalkha, S. K., Soto, G. M., & Beliaeva, N. A. (2005). Interest rate risk modeling : The fixed income valuation course. John Wiley & Sons, Incorporated.
  152. Nazar, N., Ramzani, S. R., Anjum, T., & Shahzad, I. (2018). Impact of Entrepreneurial Orientation on Bank Performance in Pakistan. *Business Management and Strategy*, 9(1), 290-309.
  153. Ncube, M., & Hausken, K. (2019). Evidence on the Impact of the Troubled Assets Relief Program on Stock Returns. *The International Journal of Business and Finance Research*, 13(1), 1-30.
  154. Nikolaj, S. S., Drazenovic, B. O., & Buterin, V. (2019). European deposit insurance systems in the time of crisis. *Economic and Social Development: Book of Proceedings*, 352-361.
  155. Nireesh, J. A. (2012). Trade-off between liquidity & profitability: A study of selected manufacturing firms in Sri Lanka. *Researchers World*, 3(4), 34.
  156. Nkoro, E., & Uko, A. K. (2016). Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation. *Journal of Statistical and Econometric methods*, 5(4), 63-91.
  157. Nolte, Jan P.; Khan, Isfandyar Z.. (2017). Deposit Insurance Systems; Deposit Insurance Systems : Addressing Emerging Challenges in Funding, Investment, Risk-Based Contributions and Stress Testing. © World Bank, Vienna
  158. Oosthuizen, D., & Zalla, R. (2022). Funding deposit insurance.
  159. Otaify, M., Dawood, A., & Farouk, M. (2022). Optimal cash ratio and adjustment speed across different firm characteristics. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 12(3), 73-85.
  160. Park, H. M. (2011). Practical guides to panel data modeling: a step-by-step analysis using stata. Public Management and Policy Analysis Program, Graduate School of International Relations, International University of Japan, 12, 1-52.



161. Park, H. M. (2010). Practical guides to panel data analysis. International University of Japan. Recuperado de [http://www.iuj.ac.jp/faculty/kucc625/writing/panel\\_guidelines.pdf](http://www.iuj.ac.jp/faculty/kucc625/writing/panel_guidelines.pdf).
162. Pennacchi, G. G. (2005). Risk-based capital standards, deposit insurance, and procyclicality. *Journal of financial intermediation*, 14(4), 432-465.
163. Pennacchi, G. G. (1999). The effects of setting deposit insurance premiums to target insurance fund reserves. *Journal of Financial Services Research*, 16(2), 153-180.
164. Phillips, P. C., & Xiao, Z. (1998). A primer on unit root testing. *Journal of Economic Surveys*, 12(5), 423-470.
165. Ping, L., Furuoka, F., Rasiah, R., & Aruchunan, E. (2021). CAN CHINA'S FOREIGN DIRECT INVESTMENT CAUSE ECONOMIC GROWTH IN ASEAN?. *The Singapore Economic Review*, 2150074.
166. Prabowo, F. P. S. R., Sarita, B., Syaifuddin, D. T., Saleh, S., Hamid, W., & Budi, N. (2018). Effect of equity to assets ratio (EAR), size, and loan to assets ratio (LAR) on bank performance. *IOSR Journal of Economics and Finance*, 9(4), 1-6.
167. R Rosca, E. (2011). Stationary and non-stationary time series. *The USV Annals of Economics and Public Administration*, 10(1), 177-186.
168. Rahman, A. A. A. A. (2017). The relationship between solvency ratios and profitability ratios: Analytical study in food industrial companies listed in Amman Bursa. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7(2), 86-93.
169. Ravinder, D., & Anitha, M. (2013). Financial analysis—a study. *Journal of Economics and Finance*, 2(3), 10-22.
170. Richard, P. J., Devinnay, T. M., Yip, G. S., & Johnson, G. (2009). Measuring organizational performance: Towards methodological best practice. *Journal of management*, 35(3), 718-804.
171. Rifat, A. M. (2016). An analytical study of determinants of non-performing loans: Evidence from non-bank financial institutions (NBFIs) of Bangladesh. *Journal of Business and Technology (Dhaka)*, 55-67.
172. Rowell, D., & Connelly, L. B. (2012). A history of the term “moral hazard”. *Journal of Risk and Insurance*, 79(4), 1051-1075.
173. Sahu, P. A., & Charan, P. (2013). Ratio analysis is an instrument—For decision making-A study. *APJR (Asia Pasific Journal of Research. Vol. 1 No. 8: 36-41*.
174. Saleem, Q., & Rehman, R. U. (2011). Impacts of liquidity ratios on profitability. *Interdisciplinary journal of research in business*, 1(7), 95-98.



175. Salheddine, Y. A. H. I. A. O. U. I. (2020). Financial Performance of Non-Life Insurance Companies in the Algerian Insurance Market (Doctoral dissertation, ECOLE SUPERIEURE DE COMMERCE).
176. Sangmi, M. U. D., & Nazir, T. (2010). Analyzing financial performance of commercial banks in India: Application of CAMEL model. *Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences (PJCSS)*, 4(1), 40-55.
177. Sardana, V., & Singhanian, S. (2022). Fifty years of research in deposit insurance: A bibliometric analysis and review. *FIIB Business Review*.
178. Schich, S. (2008). Financial turbulence: Some lessons regarding deposit insurance. *OECD Journal: Financial market trends*, 2008(1), 55-79.
179. Scott, K. E. (1988). Deposit Insurance and Bank Regulation: The Policy Choices. *Bus. Law.*, 44, 907.
180. Severo, T. (2012). Measuring systemic liquidity risk and the cost of liquidity insurance. *International Monetary Fund*.
181. Shabir, M., Jiang, P., Wang, W., & Işık, . (2023). COVID-19 pandemic impact on banking sector: A cross-country analysis. *Journal of Multinational Financial Management*, 67, 100784.
182. Shala, B., Prebreza, A., & Ramosaj, B. (2021). Horizontal and Vertical Analysis of SAMSUNG Enterprise for the Years 2015-2016 and 2017-2018. *Journal of Economics and Management Sciences*, 4(1), p50-p50.
183. Sharma, S., Shebalkov, M., & Yukhanaev, A. (2016). EVALUATING BANKS PERFORMANCE USING KEY FINANCIAL INDICATORS — A QUANTITATIVE MODELING OF RUSSIAN BANKS. *The Journal of Developing Areas*, 50(1), 425–453. <http://www.jstor.org/stable/24737357>
184. Short, E. D., & O'Driscoll, G. P. (1983). Deposit insurance in a deregulated financial environment: the case for reform. *Federal Reserve Bank of Dallas*.
185. Sigalingging, M. G., Muda, I., & Siahaan, E. (2021). Analysis Of The Effect Of Capital Structure And Intellectual Capital On Intrinsic Value In Mining Companies Listed On The Indonesia Stock Exchange (Idx). *Turkish Online Journal of Qualitative Inquiry*, 12(7).
186. Sonnentag, S., & Frese, M. (2002). Performance concepts and performance theory. *Psychological management of individual performance*, 23(1), 3-25.
187. Szeląg, K. (2009). Recent Reforms of the Deposit Insurance System in the United States: Reasons, Results and Recommendations for the European Union. *Warsaw: National Bank of Poland*.
188. Tailab, M. M. K. (2020). Using importance-performance matrix analysis to evaluate the financial performance of American banks during the financial crisis. *Sage Open*, 10(1), 2158244020902079.
189. Tasto, M. T., & Randolph, G. M. (2011). Proposed solutions to the FDIC deposit insurance fund. *The Peter J. Tobin College of Business*, 120.



190. Thies, C. F., & Gerlowski, D. A. (1988). Deposit insurance: A history of failure. *Cato J.*, 8, 677.
191. Thomson, J. B. (2000). Raising the deposit-insurance limit: a bad idea whose time has come. *Federal Reserve Bank of Cleveland Economic Commentary*.
192. Thomson, J. B. (1986). Alternative Methods for Assessing Risk-Based Deposit-Insurance Premiums. *Economic Commentary*,
193. Torres-Reyna, O. (2007). Panel data analysis fixed and random effects using Stata (v. 4.2). *Data & Statistical Services, Princeton University*, 112, 49.
194. Ufieri, A., O'Keefe, J., Benna, D. R., Bretschneider, B. W., Kajander-Saarikoski, M. M., Kuczynski, A., ... & Khan, I. Z. (2017). Deposit insurance systems: addressing emerging challenges in funding, investment, risk-based contributions, and stress testing (No. 121708, pp. 1-168). *The World Bank*.
195. Wall, Larry. (2015). *The Change in the FDIC Assessment Base*.
196. Werner, R. A. (2014). How do banks create money, and why can other firms not do the same? An explanation for the coexistence of lending and deposit-taking. *International Review of Financial Analysis*, 36, 71-77.
197. Wheelock, D. C., & Kumbhakar, S. C. (1995). Which Banks Choose Deposit Insurance? Evidence of Adverse Selection and Moral Hazard in a Voluntary Insurance System. *Journal of Money, Credit and Banking*, 27(1), 186–201. <https://doi.org/10.2307/2077858>
198. White, L. J. (1989). The reform of federal deposit insurance. *Journal of Economic Perspectives*, 3(4), 11-29.
199. Williamson, R. M. (1994). Regulatory Theory and Deposit Insurance Reform. *Clev. St. L. Rev.*42, 105.
200. Wu, H. Y. (2012). Constructing a strategy map for banking institutions with key performance indicators of the balanced scorecard. *Evaluation and program planning*, 35(3), 303-320.
201. Wulandari, S., Pakpahan, E., Toni, N., & Simorangkir, E. N. (2022). The Influence of Debt to Equity Ratio, Working Capital Turnover and Accounts Receivable Turnover on Stock Prices in Manufacturing Companies in the Food and Beverage Subsector on the Indonesia Stock Exchange in 2018-2021. *International Journal of Social Science Research and Review*, 5(11), 14-27.
202. Yadav, M. P., & Gupta, M. (2015). A study on linkage between corporate social responsibility and return on net worth (RONW) of selected companies: an empirical analysis. *IOSR Journal of Business and Management*, 17(1), 13-17.





203. Youssef, A. H., Mohamed, E. S., & Latif, S. H. A. (2023). Handling multi-collinearity using principal component analysis with the panel data model. EUREKA: Physics and Engineering,(1), 177-188.

### C-Website

204. Hayes, A. (2023). Membership Requirement. [https://en.wikipedia.org/wiki/Federal\\_Deposit\\_Insurance\\_Corporation#Membership\\_requirements](https://en.wikipedia.org/wiki/Federal_Deposit_Insurance_Corporation#Membership_requirements)
205. Twin, A. (2023). Key Performance Indicator (KPI): Definition, Types, and Examples. <https://www.investopedia.com/terms/k/kpi.asp>

### D-official publication

206. FDIC Quarterly Banking Profile: Second Quarter 2022. (2022). Division of Insurance and Research of the Federal Deposit Insurance Corporation. 16(3)
207. FDIC Quarterly Banking Profile: Fourth Quarter 2021. (2022). Division of Insurance and Research of the Federal Deposit Insurance Corporation. 16(1)
208. FDIC Quarterly Banking Profile: Fourth Quarter 2020. (2021). Division of Insurance and Research of the Federal Deposit Insurance Corporation. 15(1)
209. IADI , (2016). A handbook for the assessment of compliance with the core principles for effective deposit insurance systems. Basel: IADI
210. FDIC. (2011). Assessment Final Role. (FIL-8-2011). Financial Institution Letter
211. FDIC. (2010). Funding. Guidance for Developing Effective Deposit Insurance Systems
212. IADI. (2009). Core Principles for Effective Deposit Insurance Systems: IADI
213. International Monetary Fund, (2006). Financial Soundness Indicators Compilation Guide



## E-Online Official Publication

214. FDIC. (2023). Your Insured Deposits. Access Date 9\2023  
<https://www.fdic.gov/resources/deposit-insurance/brochures/insured-deposits>
215. FDIC. (2023). Deposit Insurance FAQs. Access Date 9\2023  
<https://www.fdic.gov/resources/deposit-insurance/faq/>
216. FDIC. (2023). How do FDIC Work. Access Date 9\2023  
<https://www.fdic.gov/resources/deposit-insurance/understanding-deposit-insurance/>
217. FDIC Assessments Methodology. (2023). Access Date 9\2023  
<https://www.fdic.gov/resources/deposit-insurance/deposit-insurance-fund/dif-assessments.html>
218. Federal Deposit Insurance Corporation. (2023) Demographic Information Report. Access Date 9\2023. <https://banks.data.fdic.gov/bankfind-suite/financialreporting/details/10145?establishedEndRange=09%2F10%2F2023&establishedStartRange=01%2F01%2F1792&inactiveEndRange=09%2F10%2F2023&inactiveStartRange=01%2F01%2F1970&incomeBasis=&institutionType=banks&limitEstablishedDate=false&limitInactiveDate=false&reportPeriod=20230630&reportType=demographics&unitType=>
219. Federal Deposit Insurance Corporation. (2022). Statistics At A Glance Report. Access Date 9\2023.  
<https://www.fdic.gov/analysis/quarterly-banking-profile/statistics-at-a-glance/2022dec/industry.pdf>
220. FDIC. (2020). What We Do. Access Date 9\2023 .  
<https://www.fdic.gov/about/what-we-do/index.html>
221. FDIC. (2020). Insured Deposit. Access Date 9\2023 .  
<https://www.fdic.gov/resources/deposit-insurance/index.html>
222. FDIC. (2011). FDIC Law. Access Date 9\2023  
<https://www.fdic.gov/regulations/laws/rules/index.html>



# قائمة الملاحق

الملحق أ			
NO	Cert ID	type	Bank Name
1	234	Agreculture Bank	POCAHONTAS STATE BANK
2	253	Agreculture Bank	LUANA SAVINGS BANK
3	406	Agreculture Bank	CLEO STATE BANK
4	876	Agreculture Bank	BANK OF DAWSON
5	950	Agreculture Bank	IOWA STATE BANK
6	1027	Agreculture Bank	FARMERS BANK AND TRUST COMPANY
7	1611	Agreculture Bank	CARROLL COUNTY TRUST COMPANY OF CARROLLTON, MISSOURI
8	1778	Agreculture Bank	THE STATE BANK
9	1908	Agreculture Bank	THE WANDA STATE BANK
10	2301	Agreculture Bank	THE FIRST STATE BANK
11	3079	Agreculture Bank	THE FIRST NATIONAL BANK OF ASPERMONT
12	3401	Agreculture Bank	THE FIRST NATIONAL BANK OF QUITAQUE
13	3614	Agreculture Bank	CASEY STATE BANK
14	3639	Agreculture Bank	FIRST NATIONAL BANK & TRUST COMPANY
15	3762	Agreculture Bank	GREAT RIVERS BANK
16	3777	Agreculture Bank	THE FIRST NATIONAL BANK OF CARMI
17	3896	Agreculture Bank	THE FIRST NATIONAL BANK OF LAWRENCE COUNTY AT WALNUT RIDGE
18	3919	Agreculture Bank	HEARTLAND STATE BANK
19	3985	Agreculture Bank	THE FIRST NATIONAL BANK OF FREDERICK
20	3999	Agreculture Bank	FIRST NATIONAL BANK IN PHILIP
21	4028	Agreculture Bank	FIRST DAKOTA NATIONAL BANK
22	4041	Agreculture Bank	THE FIRST SECURITY BANK
23	4051	Agreculture Bank	ALLNATIONS BANK
24	4061	Agreculture Bank	ACB BANK
25	4540	Agreculture Bank	HNB NATIONAL BANK
26	4756	Agreculture Bank	FIRST NATIONAL BANK AND TRUST
27	5142	Agreculture Bank	THE FIRST NATIONAL BANK OF FAIRFAX
28	5193	Agreculture Bank	PIONEER BANK
29	5336	Agreculture Bank	THE FIRST BANK OF BALDWIN
30	5408	Agreculture Bank	GENOA COMMUNITY BANK
31	5469	Agreculture Bank	CITIZENS BANK & TRUST COMPANY
32	5722	Agreculture Bank	PHILO EXCHANGE BANK
33	5749	Agreculture Bank	GERMAN-AMERICAN STATE BANK
34	8200	Agreculture Bank	CITIZENS BANK MINNESOTA
35	8487	Agreculture Bank	CENTRAL STATE BANK
36	8503	Agreculture Bank	THE FARMERS STATE BANK
37	8506	Agreculture Bank	NEW ALBIN SAVINGS BANK
38	8513	Agreculture Bank	STATE SAVINGS BANK

39	8632	Agreculture Bank	THE CITIZENS STATE BANK AT MOHALL
40	8724	Agreculture Bank	LUSK STATE BANK
41	8848	Agreculture Bank	CENBANK
42	9128	Agreculture Bank	HARWOOD STATE BANK
43	9265	Agreculture Bank	RUSHVILLE STATE BANK
44	9330	Agreculture Bank	FIRST STATE BANK OF LE CENTER
45	9615	Agreculture Bank	SWEET WATER STATE BANK
46	9735	Agreculture Bank	STATE BANK OF NEW RICHLAND
47	9777	Agreculture Bank	CITIZENS BANK & TRUST CO.
48	9947	Agreculture Bank	VALLEY EXCHANGE BANK
49	10111	Agreculture Bank	OHNWARD BANK & TRUST
50	10250	Agreculture Bank	PEOPLES STATE BANK OF VELVA
51	10434	Agreculture Bank	STATE BANK OF GRAYMONT
52	10533	Agreculture Bank	WINNSBORO STATE BANK & TRUST COMPANY
53	10597	Agreculture Bank	THE BANK OF ORRICK
54	10858	Agreculture Bank	ANDERSON STATE BANK
55	10967	Agreculture Bank	F & M COMMUNITY BANK, NATIONAL ASSOCIATION
56	11252	Agreculture Bank	THE FIRST NATIONAL BANK OF IZARD COUNTY
57	11711	Agreculture Bank	BANK OF RANTOUL
58	11902	Agreculture Bank	HILL BANK & TRUST CO.
59	12395	Agreculture Bank	LENA STATE BANK
60	13196	Agreculture Bank	PEOPLES STATE BANK
61	13415	Agreculture Bank	FARMERS AND MERCHANTS BANK
62	13584	Agreculture Bank	THE TAMPA STATE BANK
63	13947	Agreculture Bank	ALAMOSA STATE BANK
64	14195	Agreculture Bank	FARMERS TRUST AND SAVINGS BANK
65	14208	Agreculture Bank	SECURITY SAVINGS BANK
66	14247	Agreculture Bank	UNITED BANK AND TRUST COMPANY
67	14468	Agreculture Bank	FIRST NATIONAL BANK AT DARLINGTON
68	14692	Agreculture Bank	PEOPLES BANK
69	14735	Agreculture Bank	FIRST COMMUNITY BANK OF THE HEARTLAND, INC.
70	15759	Agreculture Bank	THE BANK OF BURLINGTON
71	15847	Agreculture Bank	SUNRISE BANK DAKOTA
72	15883	Agreculture Bank	DEMOTTE STATE BANK
73	15939	Agreculture Bank	PEOPLES STATE BANK
74	16201	Agreculture Bank	BANK OF WOLCOTT
75	16906	Agreculture Bank	STATE BANK OF TAUNTON
76	16958	Agreculture Bank	MINNWEST BANK
77	16982	Agreculture Bank	BANK OF PONTIAC
78	17317	Agreculture Bank	GOPPERT STATE SERVICE BANK
79	17453	Agreculture Bank	APPLE RIVER STATE BANK
80	17589	Agreculture Bank	THE CULBERTSON BANK

81	18071	Agreculture Bank	THE WATKINS SAVINGS BANK
82	18164	Agreculture Bank	GARFIELD COUNTY BANK
83	18356	Agreculture Bank	CITIZENS STATE BANK
84	18937	Agreculture Bank	ST. MARTIN NATIONAL BANK
85	21988	Agreculture Bank	COMMUNITY STATE BANK OF ROCK FALLS
86	21998	Agreculture Bank	COVINGTON COUNTY BANK
87	23099	Agreculture Bank	THE BANK OF PROTECTION
88	25851	Agreculture Bank	HEARTLAND TRI-STATE BANK
89	26217	Agreculture Bank	BANK OF COMMERCE
90	26941	Agreculture Bank	PEOPLES BANK OF DEER LODGE
91	50	Commerical Lender	COMMUNITY SPIRIT BANK
92	170	Commerical Lender	THE PEOPLES BANK OF GEORGIA
93	175	Commerical Lender	THE COMMERCIAL BANK
94	303	Commerical Lender	UNITED CUMBERLAND BANK
95	622	Commerical Lender	AMALGAMATED BANK
96	1028	Commerical Lender	FBT BANK & MORTGAGE
97	1209	Commerical Lender	COMMERCIAL BANK OF TEXAS, NATIONAL ASSOCIATION
98	1281	Commerical Lender	WASHINGTON TRUST BANK
99	1291	Commerical Lender	FARMERS BANK & TRUST COMPANY
100	1487	Commerical Lender	FIRST FARMERS AND MERCHANTS BANK
101	1607	Commerical Lender	THE BANK OF ELK RIVER
102	1869	Commerical Lender	UNION STATE BANK
103	1978	Commerical Lender	THE YELLOWSTONE BANK
104	1980	Commerical Lender	VALLEY BANK OF KALISPELL
105	2107	Commerical Lender	FIRST NATIONAL BANK OF SOUTH CAROLINA
106	2138	Commerical Lender	QUEENSBOROUGH NATIONAL BANK & TRUST COMPANY
107	2229	Commerical Lender	RSNB BANK
108	2270	Commerical Lender	ZIONS BANCORPORATION, N.A.
109	2285	Commerical Lender	THE GENOA BANKING COMPANY
110	2429	Commerical Lender	FARMERS BANK
111	2718	Commerical Lender	CITIZENS BANK OF KENTUCKY, INC.
112	2735	Commerical Lender	FIRST NATIONAL BANK OF KENTUCKY
113	2777	Commerical Lender	MIDSOUTH BANK
114	3098	Commerical Lender	CENDERA BANK, NATIONAL ASSOCIATION
115	3387	Commerical Lender	FIRSTBANK SOUTHWEST
116	3864	Commerical Lender	THE FIRST NATIONAL BANK OF FORT SMITH
117	4054	Commerical Lender	THE FARMERS BANK
118	4236	Commerical Lender	SHAMROCK BANK, N.A.
119	4419	Commerical Lender	SPRINGS VALLEY BANK & TRUST COMPANY
120	4533	Commerical Lender	CITIZENS BANK AND TRUST COMPANY
121	4549	Commerical Lender	CNB ST LOUIS BANK

122	4705	Commerical Lender	SECURITY BANK OF KANSAS CITY
123	4931	Commerical Lender	MOUNTAIN COMMERCE BANK
124	4958	Commerical Lender	THE FIRST NATIONAL BANK OF ONEIDA
125	4993	Commerical Lender	THE CITIZENS NATIONAL BANK OF MERIDIAN
126	5115	Commerical Lender	THE FIRST NATIONAL BANK OF COKATO
127	5116	Commerical Lender	GRANITE BANK
128	5295	Commerical Lender	PREMIERBANK
129	5337	Commerical Lender	THE FIRST NATIONAL BANK OF BANGOR
130	5568	Commerical Lender	HERRING BANK
131	5574	Commerical Lender	CITIZENS NATIONAL BANK OF TEXAS
132	6195	Commerical Lender	STERLING BANK
133	6605	Commerical Lender	THE MERCHANTS NATIONAL BANK
134	6623	Commerical Lender	LCNB NATIONAL BANK
135	6837	Commerical Lender	AMERICAN NATIONAL BANK AND TRUST COMPANY
136	6917	Commerical Lender	FIRST BANK
137	6959	Commerical Lender	BALLSTON SPA NATIONAL BANK
138	7526	Commerical Lender	THE HONESDALE NATIONAL BANK
139	8056	Commerical Lender	MERCHANTS BANK OF INDIANA
140	8063	Commerical Lender	THE NORTH SALEM STATE BANK
141	8235	Commerical Lender	PLANTERS BANK & TRUST COMPANY
142	8255	Commerical Lender	MONTGOMERY BANK
143	8273	Commerical Lender	UMB BANK, NATIONAL ASSOCIATION
144	8405	Commerical Lender	FARMERS AND MERCHANTS TRUST COMPANY OF CHAMBERSBURG
145	8439	Commerical Lender	CENTENNIAL BANK
146	8527	Commerical Lender	CONCORDIA BANK & TRUST COMPANY
147	8735	Commerical Lender	MERCHANTS AND FARMERS BANK
148	8745	Commerical Lender	FIRST STATE BANK OF MIDDLEBURY
149	8888	Commerical Lender	COUNTRY CLUB BANK
150	9079	Commerical Lender	THE HARVARD STATE BANK
151	9123	Commerical Lender	WESTERN STATE BANK
152	9139	Commerical Lender	THE COMMERCIAL AND SAVINGS BANK OF MILLERSBURG, OHIO
153	9423	Commerical Lender	CHOICE FINANCIAL GROUP
154	9536	Commerical Lender	COMMUNITY STATE BANK
155	9647	Commerical Lender	CITIZENS BANK
156	9733	Commerical Lender	VANTAGE BANK
157	9745	Commerical Lender	HOME STATE BANK
158	9746	Commerical Lender	NORTHWESTERN BANK, NATIONAL ASSOCIATION
159	10145	Commerical Lender	HART COUNTY BANK AND TRUST COMPANY
160	10157	Commerical Lender	THE SHELBY STATE BANK
161	10160	Commerical Lender	STEARNS BANK HOLDINGFORD NATIONAL ASSOCIATION

162	10248	Commerical Lender	FIRST INTERNATIONAL BANK & TRUST
163	10344	Commerical Lender	SCHERTZ BANK & TRUST
164	10492	Commerical Lender	FARMERS AND MERCHANTS SAVINGS BANK
165	10608	Commerical Lender	UNICO BANK
166	10619	Commerical Lender	HAWTHORN BANK
167	11112	Commerical Lender	SOMERSET TRUST COMPANY
168	11317	Commerical Lender	THE IUKA STATE BANK
169	11448	Commerical Lender	CENTURY BANK
170	11708	Commerical Lender	TEUTOPOPOLIS STATE BANK
171	12331	Commerical Lender	STATE BANK OF CHILTON
172	12368	Commerical Lender	REGIONS BANK
173	12661	Commerical Lender	GREENLEAF BANK
174	12722	Commerical Lender	SICILY ISLAND STATE BANK
175	12757	Commerical Lender	FIRST STATE BANK
176	12788	Commerical Lender	BARABOO STATE BANK
177	12854	Commerical Lender	CENTIER BANK
178	12985	Commerical Lender	ELDERTON STATE BANK
179	13305	Commerical Lender	THE NEW WASHINGTON STATE BANK
180	13339	Commerical Lender	THE STATE BANK AND TRUST COMPANY
181	13407	Commerical Lender	FARMERS STATE BANK
182	14028	Commerical Lender	FIRST GUARANTY BANK
183	14427	Commerical Lender	FIRST NATIONAL BANK IN DERIDDER
184	14722	Commerical Lender	UNION BANK
185	14851	Commerical Lender	CITIZENS BANK
186	15059	Commerical Lender	LOUISIANA NATIONAL BANK
187	15205	Commerical Lender	BANK3
188	15229	Commerical Lender	FIRST BUSINESS BANK
189	15255	Commerical Lender	GREENFIELD BANKING COMPANY
190	15310	Commerical Lender	CB&S BANK, INC.
191	15346	Commerical Lender	COMMERCE BANK TEXAS
192	15562	Commerical Lender	PIONEER BANK & TRUST
193	15699	Commerical Lender	PINELAND BANK
194	15815	Commerical Lender	CENTRAL BANK & TRUST COMPANY
195	15830	Commerical Lender	NORTHWEST BANK & TRUST COMPANY
196	15899	Commerical Lender	FUSION BANK
197	16126	Commerical Lender	CITIZENS BANK OF THE MIDWEST
198	16396	Commerical Lender	LAFAYETTE STATE BANK
199	16470	Commerical Lender	JEFFERSON BANK
200	16652	Commerical Lender	SOUTHWEST BANK
201	16720	Commerical Lender	WESTERN BANK
202	16916	Commerical Lender	F & M BANK AND TRUST COMPANY
203	17128	Commerical Lender	INTERCITY STATE BANK



204	17162	Commerical Lender	DAIRY STATE BANK
205	17169	Commerical Lender	STATE BANK & TRUST COMPANY
206	17244	Commerical Lender	THE BANK OF DENVER
207	17369	Commerical Lender	CARSON BANK
208	17388	Commerical Lender	M C BANK & TRUST COMPANY
209	17470	Commerical Lender	FIRST BANK CHICAGO
210	17622	Commerical Lender	ALDEN STATE BANK
211	18885	Commerical Lender	NEIGHBORHOOD NATIONAL BANK
212	19396	Commerical Lender	UNISON BANK
213	19603	Commerical Lender	HOMETOWN BANK, NATIONAL ASSOCIATION
214	20231	Commerical Lender	PINNACLE BANK
215	20241	Commerical Lender	AMERICAN BANK, NATIONAL ASSOCIATION
216	20720	Commerical Lender	TENNESSEE STATE BANK
217	20856	Commerical Lender	LIBERTY BANK AND TRUST COMPANY
218	21897	Commerical Lender	BANK STAR
219	22015	Commerical Lender	ANDREW JOHNSON BANK
220	22046	Commerical Lender	FIRST NATIONAL BANK USA
221	22081	Commerical Lender	MAGNOLIA STATE BANK
222	22092	Commerical Lender	FIRST NATIONAL COMMUNITY BANK
223	22134	Commerical Lender	CACHE VALLEY BANK
224	22242	Commerical Lender	UNION BANK AND TRUST COMPANY
225	22334	Commerical Lender	ONE COMMUNITY BANK
226	22434	Commerical Lender	BANKCHAMPAIGN, NATIONAL ASSOCIATION
227	22451	Commerical Lender	VOLUNTEER STATE BANK
228	22536	Commerical Lender	FIRST SECURE BANK AND TRUST CO.
229	22551	Commerical Lender	FIRST TEXAS BANK
230	23144	Commerical Lender	SOUTH LOUISIANA BANK
231	24199	Commerical Lender	CAPITOL NATIONAL BANK
232	24387	Commerical Lender	INDUSTRIAL AND COMMERCIAL BANK OF CHINA USA, NATIONAL ASSOCIATION
233	24677	Commerical Lender	TRIAD BANK, NATIONAL ASSOCIATION
234	24897	Commerical Lender	COMMUNITY NATIONAL BANK
235	24920	Commerical Lender	WOORI AMERICA BANK
236	25158	Commerical Lender	FINANCE FACTORS, LTD.
237	25883	Commerical Lender	FIRST EAGLE BANK
238	26627	Commerical Lender	BANK OF THE WEST
239	26798	Commerical Lender	HOME SAVINGS BANK
240	26955	Commerical Lender	BANK OF CLEVELAND
241	27046	Commerical Lender	COMMUNITY NATIONAL BANK & TRUST ST. CHARLES BANK & TRUST COMPANY, NATIONAL ASSOCIATION
242	27052	Commerical Lender	
243	27233	Commerical Lender	PEOPLES INDEPENDENT BANK
244	27235	Commerical Lender	STAR FINANCIAL BANK

245	27267	Commerical Lender	AMERASIA BANK
246	28263	Commerical Lender	CF BANK, NATIONAL ASSOCIATION
247	28332	Commerical Lender	SOUTHERN BANK
248	28380	Commerical Lender	ADIRONDACK BANK
249	29546	Commerical Lender	GREAT SOUTHERN BANK
250	29961	Commerical Lender	FIRST SAVINGS BANK
251	30219	Commerical Lender	HOMETOWN BANK
252	30688	Commerical Lender	PEOPLES FIRST SAVINGS BANK
253	31043	Commerical Lender	INTERSTATE BANK
254	32293	Commerical Lender	MIAMI SAVINGS BANK
255	32773	Commerical Lender	EASTERN BANK
256	32941	Commerical Lender	WESTSTAR BANK
257	33539	Commerical Lender	PREFERRED BANK
258	33568	Commerical Lender	UNITED BANK OF PHILADELPHIA
259	33753	Commerical Lender	CITIZENS COMMUNITY BANK
260	33812	Commerical Lender	AMERICAN NATIONAL BANK - FOX CITIES
261	34023	Commerical Lender	TNBANK
262	34240	Commerical Lender	WOLF RIVER COMMUNITY BANK
263	34352	Commerical Lender	CITY FIRST BANK, NATIONAL ASSOCIATION
264	34393	Commerical Lender	1ST EQUITY BANK
265	34404	Commerical Lender	WEBBANK
266	34908	Commerical Lender	COGENT BANK
267	35031	Commerical Lender	FREEDOM FINANCIAL BANK
268	35101	Commerical Lender	BUCKEYE COMMUNITY BANK
269	35151	Commerical Lender	NEW MILLENNIUM BANK
270	35214	Commerical Lender	FIRST RELIANCE BANK
271	35412	Commerical Lender	AMERICAN COMMUNITY BANK & TRUST
272	35521	Commerical Lender	INSBANK
273	57033	Commerical Lender	WILLAMETTE VALLEY BANK
274	57124	Commerical Lender	FIRST COMMUNITY BANK OF CENTRAL ALABAMA
275	57127	Commerical Lender	GUARDIAN BANK
276	57279	Commerical Lender	COMMERCE BANK OF ARIZONA
277	57396	Commerical Lender	BANK OF LINCOLN COUNTY
278	57468	Commerical Lender	COMMUNITY BANK OWATONNA
279	57703	Commerical Lender	T BANK, NATIONAL ASSOCIATION
280	57716	Commerical Lender	UNITED BUSINESS BANK
281	57734	Commerical Lender	EH NATIONAL BANK
282	57754	Commerical Lender	PROVIDENCE BANK & TRUST
283	57967	Commerical Lender	FIRST RESOURCE BANK
284	58029	Commerical Lender	SUNRISE BANK
285	58037	Commerical Lender	CALIFORNIA BUSINESS BANK
286	58106	Commerical Lender	RIVERLAND BANK

287	49	Other Specialized	BANK OF EVERGREEN
288	414	Other Specialized	THE STOCK EXCHANGE BANK
289	1609	Other Specialized	FIRST STATE BANK OF WYOMING
290	1744	Other Specialized	FIRST BANK
291	1913	Other Specialized	CASTLE ROCK BANK
292	2753	Other Specialized	THE CITIZENS NATIONAL BANK OF LEBANON
293	3320	Other Specialized	BIG BEND BANKS, N.A.
294	5529	Other Specialized	THE FIRST NATIONAL BANK OF SHINER
295	5753	Other Specialized	SAVANNA-THOMSON STATE BANK
296	5820	Other Specialized	STATE CENTRAL BANK
297	11557	Other Specialized	FIRST STATE BANK OF BURNET
298	12207	Other Specialized	BANK OF WINONA
299	12444	Other Specialized	STATE BANK OF COLD SPRING
300	13798	Other Specialized	FIRST NATIONAL BANK IN FREDONIA
301	13813	Other Specialized	FIRST NATIONAL BANK IN PINCKNEYVILLE
302	15104	Other Specialized	BANK OF YORK
303	15442	Other Specialized	ROBERT LEE STATE BANK
304	15501	Other Specialized	THE LYTLE STATE BANK OF LYTLE, TEXAS
305	16416	Other Specialized	FSNB, NATIONAL ASSOCIATION
306	17563	Other Specialized	PALMETTO STATE BANK
307	19687	Other Specialized	GARDEN PLAIN STATE BANK
308	19819	Other Specialized	SOUTHEAST FIRST NATIONAL BANK
309	24064	Other Specialized	ATASCOSA BANK
310	24902	Other Specialized	FIRST NATIONAL BANK OF SOUTH PADRE ISLAND
311	109	All Other More Than 1 Billion	HORATIO STATE BANK
312	404	All Other More Than 1 Billion	THE FARMERS STATE BANK
313	686	All Other More Than 1 Billion	FIRST COLUMBIA BANK & TRUST CO.
314	847	All Other More Than 1 Billion	THE PLEASANTS COUNTY BANK
315	861	All Other More Than 1 Billion	STATE BANK & TRUST
316	1566	All Other More Than 1 Billion	THE PEOPLES BANK
317	2244	All Other More Than 1 Billion	THE JAMES POLK STONE COMMUNITY BANK
318	2682	All Other More Than 1 Billion	THE FIRST NATIONAL BANK OF BROOKSVILLE
319	2804	All Other More Than 1 Billion	THE FIRST NATIONAL BANK OF HARTFORD
320	3078	All Other More Than 1 Billion	THE FIRST NATIONAL BANK OF ANSON
321	3144	All Other More Than 1 Billion	THE CITY NATIONAL BANK OF COLORADO CITY
322	3615	All Other More Than 1 Billion	CATLIN BANK
323	4324	All Other More Than 1 Billion	FIRST NATIONAL BANK
324	5015	All Other More Than 1 Billion	CENTURY BANK AND TRUST
325	5105	All Other More Than 1 Billion	B2 BANK NATIONAL ASSOCIATION
326	5557	All Other More Than 1 Billion	THE FIRST NATIONAL BANK OF TOM BEAN
327	5559	All Other More Than 1 Billion	THE FIRST NATIONAL BANK OF TRINITY
328	6659	All Other More Than 1 Billion	PEOPLES STATE BANK

329	8824	All Other More Than 1 Billion	EAGLE BANK
330	9030	All Other More Than 1 Billion	THE HARRISON COUNTY BANK
331	9359	All Other More Than 1 Billion	BANK OF COMMERCE
332	10074	All Other More Than 1 Billion	APEX BANKING COMPANY OF GEORGIA
333	10520	All Other More Than 1 Billion	THE CITIZENS BANK
334	11409	All Other More Than 1 Billion	VALLEY PREMIER BANK
335	11777	All Other More Than 1 Billion	COMMERCIAL BANK
336	12549	All Other More Than 1 Billion	BANK OF CALHOUN COUNTY
337	12609	All Other More Than 1 Billion	PATTERSON STATE BANK
338	13033	All Other More Than 1 Billion	THE FARMERS STATE BANK OF WAUPACA
339	13582	All Other More Than 1 Billion	STATE BANK OF NAUVOO
340	14619	All Other More Than 1 Billion	SAVANNAH BANK NATIONAL ASSOCIATION
341	178	Mortgage Lenders	TALBOT STATE BANK
342	5146	Mortgage Lenders	WELLS FARGO BANK SOUTH CENTRAL, NATIONAL ASSOCIATION
343	9997	Mortgage Lenders	JEFFERSON SECURITY BANK
344	11932	Mortgage Lenders	FIRST SECURITY STATE BANK
345	12388	Mortgage Lenders	WILLIAMSVILLE STATE BANK & TRUST
346	14083	Mortgage Lenders	BISON STATE BANK
347	16976	Mortgage Lenders	COMMUNITY STATE BANK OF ORBISONIA
348	17232	Mortgage Lenders	SIDNEY STATE BANK
349	59017	Consumer Lenders	FIRST REPUBLIC BANK
350	8865	Consumer Lenders	HERITAGE BANK MINNESOTA
351	2102	All Other Less Than 1 Billion	THE CONWAY NATIONAL BANK
352	3430	All Other Less Than 1 Billion	WESTAMERICA BANK
353	7658	All Other Less Than 1 Billion	FIRST NATIONAL BANK AND TRUST COMPANY OF NEWTOWN
354	23647	All Other Less Than 1 Billion	TIB NATIONAL ASSOCIATION
355	24735	All Other Less Than 1 Billion	SILICON VALLEY BANK
356	4091	Commercial Credit Bank	Stride Bank, National Association
357	628	Commercial International Bank	JPMORGAN CHASE BANK, NATIONAL ASSOCIATION



## Abstract

The research aims to introduce the role of bank deposit insurance in enhancing the performance of the banking sector. The research took the Federal Deposit Insurance Corporation (FDIC) as a model; A set of financial ratios was used for both deposit insurance as an independent variable and the financial performance of commercial banks supervised by the Federal Deposit Insurance Corporation as a dependent variable. The researcher used the descriptive analytical method to answer the research questions. The research community included all banks subject to the supervisory and regulatory authority of the Federal Deposit Insurance Corporation, considering (4706) banks, while a stratified random sample of (357) commercial banks was relied upon, identified according to the rules of statistical sampling. The multiple regression method was used for longitudinal data models (Panel Data), which included the aggregate regression model, the fixed effect model, and the random effect model. For the purpose of testing the research hypothesis, and using financial analysis for the purpose of presenting the reality of the research indicators, a reference comparison was conducted between the Federal Deposit Insurance Corporation and the Iraqi Deposit Insurance Corporation in order to determine the practices followed and compare them.

The research results showed that there is a weak effect of deposit insurance in enhancing profitability indicators, represented by both the return on assets ratio and return on equity, as well as the efficiency ratio index, while deposit insurance showed a greater effect in enhancing liquidity indicators, represented by the ratio of net loans and leases to total Assets, net loans and leases to total deposits and enhancing financial leverage, the research reached a set of conclusions, the most important of which is that deposit insurance works to enhance the financial performance of banking liquidity and reduces the possibility of liquidity crises through depositors' confidence in the banking system.



**Ministry of Higher Education and Scientific Research**

**University of Karbala**

**College of Administration and Economics**

**Department of Business Administration -**

**Postgraduate Studies**



## **Deposit insurance and its effect in enhancing the Performance of the banking sector (FDIC) model**

**(A study of commercial banks analysis under the supervision of the US Federal  
Deposit Insurance Corporation )**

Master's thesis submitted

To the Council of the College of Administration and Economics - University of Karbala

As part of the requirements for obtaining a master's degree in

Business Administration Sciences

Submitted by the student

**Ahmed Bashir Mahmoud Al-Obaidi**

Supervisor

Prof. Dr

**Ahmed Kazem Press**

**2024**

**1445**